No. 7470 الخميس ٢٠٢١/١/٢١

عدد خاص

الإنصاف المركزي

المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

السنة 26 12-3-1994 شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية .. شؤون إيرانية.. شؤون سورية .. شؤون عالمية.. رؤى و افكار.. تحليلات سياسية

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: ensatpuk

بايدن: نحتفل بانتصار الديمقراطية

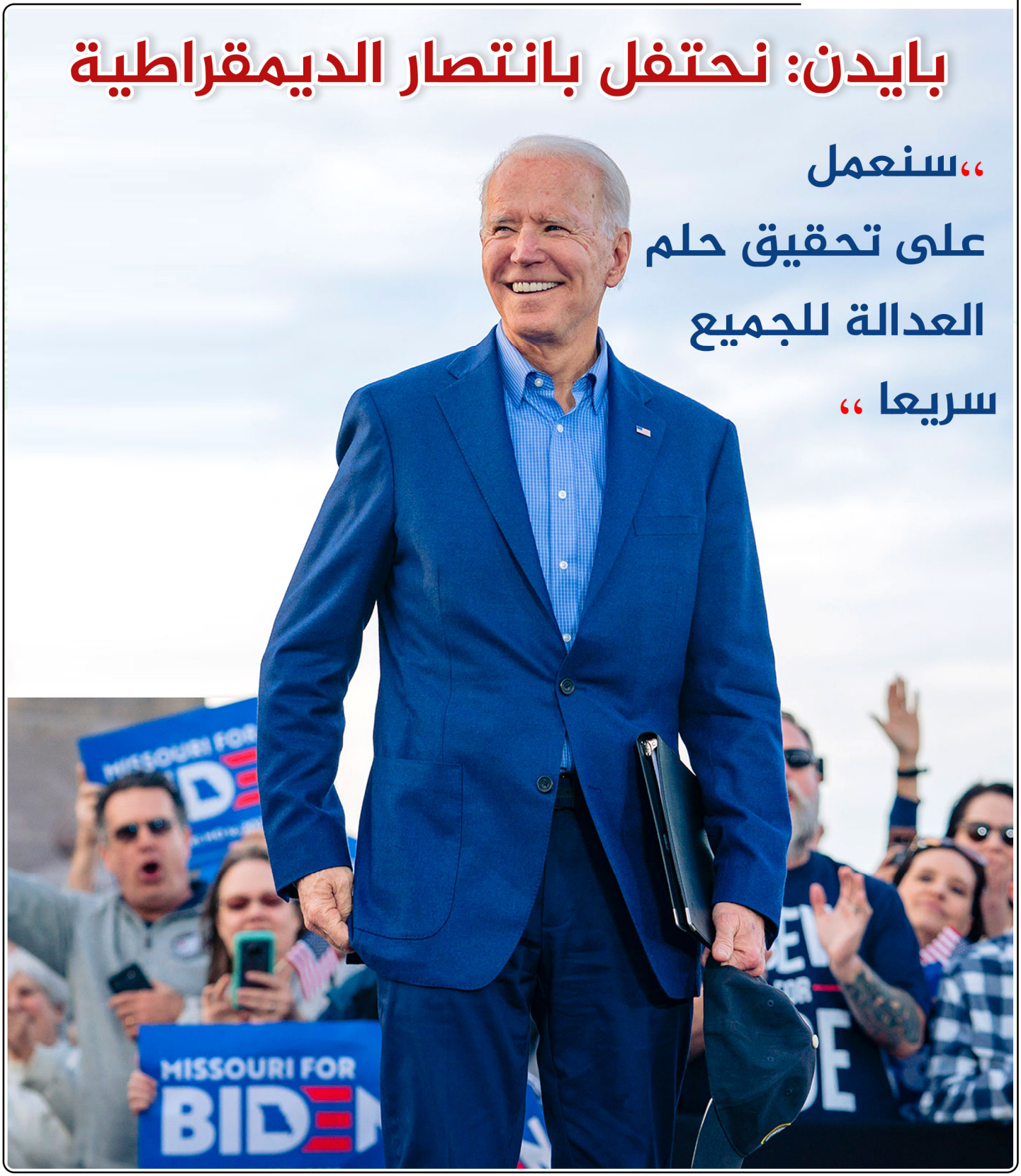

الانصات المركزي

يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكريّة للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحدّيات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطوّرات الستراتيجيّة المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية»و«آفاق وأبعاد»و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمَّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي»،«المرصد الايراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني»و «المرصد الـروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمَّة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوُّع في الموضوعات.

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي
يصدره مركز الرصد والمتابعة
بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني
-السنة 25 -

رئيس التحرير:
محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا
www.pukmedia.com/ensat
facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:
دياري هوشيار خال
ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري
هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:
هريم عثمان

للاشتراك و إرسال مساهماتكم
Email:ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 07701564347
العنوان: السليمانية - رزكاري

" بايدن رئيسا للولايات المتحدة: "نحتفل بانتصار الديمقراطية"

سنعمل على تحقيق حلم العدالة للجميع سريعا

اعداد: الانصات المركزي:

أدى جو بايدن القسم القانوني ليصبح الرئيس الـ٤٦ للولايات المتحدة في حفل تنصيب رسمي أقيم، الأربعاء، في مبنى الكونغرس، بحضور شخصيات سياسية ورؤساء سابقين.

نص القسم:

(انا جوزيف بايدن أقسم بأن أخلص في أداء عملي رئيسا للولايات المتحدة، وسأفعل كل ما يمكنني فعله للحفاظ على دستور الولايات المتحدة وحمايته والدفاع عنه، فليساعدني الله).

وقال بايدن في خطاب التنصيب "اليوم نحتفل بانتصار الديمقراطية، والعنف قبل أيام سعى لهز البلاد". مضيفا "نتطلع إلى الطريقة الامريكية الفريدة". وأكد أن "إرادة الشعب سمعت وتم تنفيذها".

وشكر بايدن الرؤساء السابقين من الحزبين الذين حضروا التنصيب. وقال "هناك الكثير من العمل الذي سنقوم به".

وقال في خطاب القسم "نشهد اليوم بروز تطرف سياسي ونظرية تفوق العرق الأبيض والإرهاب الداخلي. علينا مواجهتها وإلحاق الهزيمة بها".

وأضاف "سنعمل على تحقيق حلم العدالة للجميع سريعا"، وأشار إلى انتخاب أول امرأة لمنصب نائب الرئيس كإنجاز للبلاد.

وأكّد بايدن أن "هذه الأرض الثمينة سعى العنف لتقويض استقرارنا ولكن نسعى للحفاظ على قيم الولايات المتحدة"، مضيفاً "نحن شعب جيد وعلى مر السنوات اجتزنا اشواطاً طويلة وسنواصل المسار رغم الصعاب".

كما قال بايدن "اليوم نسعى لجمع أطياف الأمة وتوحيدها رغم الغضب والتطرف وفقدان الامل"، موضحاً أنه يمكنه إعادة "بناء الطبقة الوسطى وأن يحقق العدالة وأن يجعل امريكا قوة للخير في العالم".

وتابع بايدن: "فلنبدأ من جديد من هنا ومن هذه اللحظة فليحترم كل واحد منا الآخر ولا حاجة لأن يمزقنا الخلاف".

سيحكم التاريخ علينا

وأكّد بايدن أنه "سيكون رئيساً لكل الامريكيين وسيناضل من أجل الذين لم يصوتوا له كنضاله من أجل من صوت له"، مشدداً على أنه لا بد وأن "ننهي الحرب التي تؤلب الامريكيين على بعضهم".

سنصلح تحالفاتنا في العالم

واعتبر بايدن أن "امريكا خرجت أقوى بعد الاختبار وسنصلح تحالفاتنا في العالم"، مشيراً إلى أنه "أمامنا الكثير لفعله.. سيحكم التاريخ علينا من خلال طريقة حلنا للأزمات المتراكمة".

وأكد بايدن قوله " نستطيع أن نحارب الأعداء بالاتحاد"، واعدا أن يكون رئيسا لكل الامريكيين.

ودعا بايدن الحضور إلى الوقوف دقيقة صمت على روح ضحايا فيروس كورونا.

ووضع بايدن إكليلا من الزهور في مقبرة أرلينغتون الوطنية على قبر الجندي المجهول، ورافقه نائبته، كامالا هاريس وزوجها دوغ إمهوف.

كما رافقه الرؤساء السابقون باراك أوباما وزوجته ميشيل، وجورج دبليو بوش وزوجته، لورا بوش، وبيل كلينتون وزوجته الوزيرة السابقة، هيلاري كلينتون.

والتقى بايدن مرافقة عسكرية توصله إلى البيت الأبيض ليبدأ مهامه رسميا، خلفا لدونالد ترامب الذي غادر إلى فلوريدا.

وغادر ترامب البيت الأبيض صباح الأربعاء قبل ساعات من انتهاء ولايته الرئاسية وأداء جو بايدن اليمين، متحدثا بشكل مقتضب عن ولاية "رائعة امتدت على أربع سنوات" تمثل "شرف العمر" فيما حضر خلفه قداسا جمع ديموقراطيين وجمهوريين.

وأقلعت المروحية الرئاسية "مارين وان" وفيها دونالد وميلانيا ترامب بعيد الساعة ٠٨,١٥ (١٣,١٥ ت غ) من حدائق البيت الأبيض متوجهة إلى منتجعه في مارالاغو بفلوريدا حيث سيبدأ حياته كرئيس سابق.

وغادر الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الذي داس على كل الأعراف خلال فترة ولايته، ورفض الاعتراف بهزيمته لأكثر من شهرين، من دون أن يلتقي خلفه. لكن قبل مغادرته، اختار احترام تقليد واحد وهو ترك رسالة لجو بايدن، لم يتم الكشف عن محتواها.

وحضر بايدن في خطوة رمزية لـ"المصالحة" و"الوحدة" اللتين ينوي تحقيقهما، صباح الأربعاء فيما كان سلفه متوجها إلى فلوريدا، قداسا في كاتدرائية سانت ماتيو في واشنطن برفقة مسؤولين ديمقراطيين وجمهوريين في الكونغرس.وكتب على تويتر "إنه يوم جديد في الولايات المتحدة". وقال بايدن مساء الثلاثاء "ليس لدينا أي ثانية نضيعها أمام الأزمات التي نواجهها كأمة".

لماذا اختار بايدن إنجيلا عمره ١٢٧ عاما؟

وادى بايدن، اليمين الدستورية، ، واضعا يده على إنجيل يحمل إرث عائلته منذ عام ١٨٩٣ وتبلغ سماكته أكثر من ١٢ سنتيمترا.وتأتي نسخة الكتاب المقدس هذه من جانب بايدن من العائلة، ذات الجذور الإنجليزية والإيرلندية، بحسب قوله خلال لقائه في برنامج "ذا ليت شو" مع المذيع ستيفن كولبير على شبكة "سي بي إس"، الشهر الماضي.وأضاف الرئيس المنتخب أن الكتاب "إرث عائلي"، وأن "كل محطة مهمة" في تاريخ العائلة موجودة في طيات هذا الكتاب المقدس، بما في ذلك جميع المرات التي أدى فيها اليمين كعضو في مجلس الشيوخ، وكذلك كنائب للرئيس.هذه النسخة من الإنجيل، التي ستحملها السيدة الأولى جيل بايدن خلال مراسم التنصيب، ظهرت خلال لحظات مهمة في الحياة السياسية لبايدن، الذي سيكون الرئيس الامريكي الكاثوليكي الثاني.

وبعد فترة وجيزة من انتخاب بايدن عضوا في مجلس الشيوخ عن ولاية ديلاوير في نوفمبر ١٩٧٢، أودى حادث سيارة بحياة زوجته السابقة وابنته البالغة من العمر ١٣ شهرا، وأصيب ابناهما بجروح. ولعدم رغبته في ترك أبنيه في المستشفى، انتهى الأمر ببايدن إلى أداء اليمين على الكتاب نفسه، من غرفة في المستشفى.

وبعد عقود، استخدم ابنه بو بايدن، الذي توفي لاحقا بسرطان الدماغ عام ٢٠١٥، الكتاب المقدس نفسه، ليؤدي اليمين قبل توليه منصب المدعي العام لولاية ديلاوير.

وخلال حملته الانتخابية، تحدث بايدن كثيرا عن إيمانه وكيف ساعده خلال فترات المعاناة.ولا يشترط الدستور الامريكي على السياسيين أداء القسم على كتاب معين، فقد استخدم المسؤولون العموميون القرآن أو التوراة أو الإنجيل، وحتى نسخة "كيندل" إلكترونية من الدستور، مثلما فعلت السفيرة الامريكية السابقة إلى سويسرا، سوزي ليفين، أثناء أدائها القسم قبل توليها منصبها عام ٢٠١٤.

يذكر أن أول رئيس امريكي كاثوليكي، وهو جون ف. كينيدي، كان قد استخدم أيضا إنجيل العائلة، لأداء القسم أثناء تنصيبه عام ١٩٦١.

هاريس تكتب صفحة جديدة من تاريخ امريكا

هذا وأدت كامالا هاريس القسم القانوني، نائبة لرئيس الولايات المتحدة الـ ٤٦، الأربعاء في حفل تنصيب جو بايدن، لتصبح أول امرأة تتولى هذا المنصب.

ورددت هاريس كلمات القسم أمام قاضية من المحكمة العليا، وسط حضور رسمي لشخصيات مرموقة، وإجراءات أمنية مشددة.

وسيبقى هذا اليوم مشهودا في الولايات المتحدة خصوصا مع تولي امرأة منصب نائب الرئيس للمرة الأولى في تاريخ أكبر قوة في العالم.

وكامالا هاريس (٥٦ عاما) هي أول امرأة سوداء من أصول هندية تتولى هذا المنصب. ووصلت إلى موقع الحفل برفقة زوجها الأربعاء، مع بايدن وزوجته لأداء قسم اليمين.

حضور الرؤساء السابقين

شهد حفل تنصيب الرئيس الامريكي المنتخب جو بايدن، توافد الرؤساء الامريكيين السابقين جورج بوش، بيل كلينتون، وباراك أوباما وزوجاتهم.

وحرص الرئيس السابق باراك أوباما على تحية نائبة الرئيس المنتخب كامالا هاريس بحرارة، بالإضافة إلى تحية الكثير من الحاضرين بابتسامة لم تخفها الكمامة التي بقي مرتديا لها.

واشترك في حفل التنصيب الرئيس الجمهوري الأسبق جورج دابليو بوش، الذي امتدح بايدن عدة مرات قبل تنصيبه، وبدا مبتسما في الحفل.

الرئيس السابق بيل كلينتون وزوجته وزيرة الخارجية السابقة والمرشحة الرئاسية هيلاري كلينتون تواجدا في الحفل كذلك إلى جانب الرؤساء الامريكيين السابقين.

بايدن حرص خلال خطاب تسلمه للرئاسة على شكر "الرؤساء السابقين" من الحزبين على الحضور، وقال إن الرئيس الأسبق جيمي كارتر لم يستطع الحضور إلى الحفل ولكنه "اتصل به في الليلة الماضية".

شرف العمر".. آخر كلمات ترامب

هذا و غادر الرئيس الامريكي، دونالد ترامب، وزوجته ميلانيا، البيت الأبيض قبل ساعات من انتهاء ولايته متوجها إلى فلوريدا، حيث لن يشارك في حفل تنصيب الرئيس المنتخب، جو بايدن.وتحدث ترامب بشكل مقتضب عن ولاية "رائعة امتدت على أربع سنوات" تمثل "شرف العمر".

واستقل ترامب وزوجته الطائرة المروحية الرئاسية "مارين وان" متوجها إلى قاعدة أندروز، التي وصلها، قبل أن يكمل إلى فلوريدا.

سأعود بطريقة أو بأخرى"

ولدى وصوله إلى القاعدة، قال ترامب "حققنا الكثير من الإنجازات خلال السنوات الأربع". و"سأعود بطريقة أو بأخرى"، متمنيا "حظا عظيما للإدارة الجديدة".

وأعاد ترامب التذكير بما حققه في الانتخابات الأخيرة "حصلنا على ٧٥ مليون صوت وهذا رقم تاريخي في سجل أي رئيس".

وتطرق ترامب إلى جائحة كورونا، "أصبنا بضربة كبيرة جراء كورونا كباقي العالم"، مكررا اتهام الصين بالتسبب به. وقال لقد "طورنا اللقاح المضاد لكورونا في ٩ أشهر بدلا من ٩ سنوات".

وقد ترامب شكره لعائلته ومعاونيه الذين عملوا معه في السنوات الأربع الماضية، وعلى رأسهم نائبه مايك بنس.

وفي تصريحات مسجلة اخرى أشاد الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب، في خطاب الوداع، بما حققه خلال ولايته وتمنى التوفيق للإدارة الجديدة، ولكن دون الاعتراف بخليفته بالاسم.

وقال ترامب ، "نستقبل هذا الأسبوع إدارة جديدة، ونصلي من أجل نجاحها في الحفاظ على أمريكا آمنة ومزدهرة.. نتقدم بأطيب التمنيات ونرغب في أن يحالفهم الحظ".

وقال ترامب إن "الخطر الأكبر الذي نواجهه هو فقدان الثقة في أنفسنا وفقدان الثقة في عظمتنا الوطنية".

وظل ترامب على مدى أشهر يقول دون دليل إن الانتخابات زورت ضده ومارس ضغوطا على مسؤولي الولايات لإلغاء النتائج.

وفي كلمة الوداع ومن دون الإشارة إلى قرار "تويتر" تعليق حسابه، أشار ترامب إلى شكواه بأن الشركة (تويتر) قامت بتكميم حرية التعبير، وكانت "تويتر" قالت إنها علقت الحساب بسبب خطر التحريض على مزيد من العنف.

وسعى ترامب في التصريحات المسجلة إلى تسليط الضوء على الجوانب التي يفتخر بها خلال رئاسته.

وقال "لقد فعلنا ما جئنا إلى هنا من أجله وأكثر من ذلك بكثير.. خضت معارك صعبة أصعب المعارك وأصعب الخيارات لأن هذا ما اخترتوني للقيام به".

وأشار ترامب إلى اتفاقات السلام التي توسطت فيها إدارته في الشرق الأوسط، كما أشاد بأجندة سياسته الخارجية.

وأضاف "لقد أعدنا تنشيط تحالفاتنا وحشدنا دول العالم للوقوف في وجه الصين كما لم يحدث من قبل.. أنا فخور بشكل خاص بأن أكون أول رئيس منذ عقود لم يبدأ حروبا جديدة".

وأقر ترامب الذي يغادر وسط انقسامات عميقة بالبلاد بأحداث الشغب في الكونجرس والذي كان رد فعله بطيئا في إدانتها عقب أع

وتابع، "الأمريكيون جميعا أصيبوا بالهلع من الهجوم على الكابيتول. العنف السياسي هو هجوم على كل ما نعتز به كأمريكيين، لا يمكن التسامح بشأنه".

ترامب يصدر عفوا عن ٧٣ شخصا

وأعلن البيت الأبيض في بيان يوم الأربعاء أن الرئيس الامريكي دونالد ترامب أصدر قبل ساعات من مغادرته منصبه عفوا عن ٧٣ شخصا بينهم مستشاره السابق ستيف بانون.وقال البيان إن "الرئيس دونالد ترامب أصدر عفوا عن ٧٣ شخصا وخفف الأحكام الصادرة على سبعين شخصا آخرين".

وكان بانون (٦٦ عاما) أحد مهندسي حملة ترامب الرئاسية عام ٢٠١٦ قبل أن يطرده الرئيس. وقد حصل على العفو الرئاسي بعدما واجه تهمة اختلاس أموال كانت مخصصة حسبما يعتقد لبناء جدار على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.وقال بيان البيت الأبيض إنه "كان قائدا مهما للحركة المحافظة وهو معروف بخبرته السياسية". وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن ترامب أصدر قرارا بالعفو عن مستشاره السابق في اللحظة الأخيرة بعدما تحدث معه هاتفيا. وأوضحت أن العفو الرئاسي من شأنه أن يلغي التهم الموجهة إلى ستيف بانون في حال إدانته.ونقلت وكالة "رويترز" عن مسؤولة بالإدارة الامريكية قوله إن "ترامب لم يصدر قرارات عفو احترازية عن نفسه أو عن أفراد أسرته أو عن محاميه رودي جولياني".

ومن بين الأشخاص الذين تم العفو عنهم جامع التبرعات السابق إليوت برويدي الذي رفع دعوى قضائية ضد حملة ضغط غير قانونية ومغني الراب الامريكي ليل واين الذي أقر بذنبه الشهر الماضي لحيازة سلاح ناري وهي

جنحة عاقب عليها القانون بالسجن عشر سنوات. ومن بين الذين عفى عنهم الرئيس توماسو بوتي وهو رجل أعمال إيطالي متهم بالاحتيال المالي، وجواد موسى الذي حكم عليه عام ١٩٩١ بالسجن مدى الحياة في قضية مخدرات.وفي قائمة المعفى عنهم كذلك، أفيم سيلا وهو إسرائيلي تم اتهامه عام ١٩٨٦ بالتجسس، وطلب سيلا العفو وحظي بدعم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والسفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة رون ديرمر وسفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ديفيد فريدمان.

ومن المعفى عنهم أيضا الدكتور سكوت هاركونن المدان بالاحتيال وبـ"تعليق مضلل" في بيان صحفي فيما يتعلق بعلاج مرض ما، ويشتهر هاركونن باكتشافه لمرض في الكلى ومعرفة أسبابه وعلاجه.

وتشمل القائمة د. محمود رضا بانكي وهو مواطن امريكي إيراني جاء إلى الولايات المتحدة عندما كان عمره ١٨ عاما وتخرج من جامعة كاليفورنيا بيركلي قبل حصوله على الدكتوراه من جامعة برينستون وماجستير إدارة الأعمال من جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس. وفي عام ٢٠١٠ وجهت إلى الدكتور بانكي تهمة الانتهاكات المالية للعقوبات الإيرانية والإدلاء بتصريحات كاذبة.

الكرملين:علاقاتنا تعتمد على بايدن

الى ذلك اعتبر الكرملين أن تحسين العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة يعتمد فقط على "الإرادة السياسية" للرئيس الامريكي المنتخب جو بايدن الذي سيؤدي اليمين الأربعاء في واشنطن.وأكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف أن "في الكرملين، لا أحد يستعدّ لهذا التنصيب. هذا الأمر لن يغيّر شيئاً بالنسبة لروسيا التي ستواصل حياتها، كما كانت الحال منذ سنوات طويلة، ساعيةً إلى علاقات جيدة مع الولايات المتحدة".وأضاف خلال مؤتمر صحافي أن "الإرادة السياسية" الضرورية لإحياء الروابط بين البلدين "تعتمد على السيد بايدن وفريقه".

الاتحاد الأوروبي يقترح ميثاقا جديدا

و أكدت رئيس المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين الأربعاء أن أوروبا لديها "من جديد صديق" في البيت الأبيض بينما دعا رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال الرئيس الامريكي جو بايدن إلى اجتماع مع قادة الاتحاد الأوروبي بهدف "بناء ميثاق تأسيسي جديد معا" للعلاقات عبر الأطلسي.

قالت فون دير لايين أمام البرلمان الأوروبي قبل بضع ساعات من تنصيب بايدن إن أوروبا "لديها من جديد صديق في البيت الأبيض بعد أربع سنوات طولية" من عهد الرئيس دونالد ترامب.

وأضافت "اليوم يحمل أخباراً جديدة: الولايات المتحدة تعود وأوروبا مستعدة لاستئناف (التواصل) مع شريك قديم موثوق لإعطاء حياة جديدة لتحالفنا الثمين".وقال ميشال من جهته "أريد أن أوجّه بشكل رسمي اليوم، في يوم تسلّم جو بايدن مهامه، دعوة إلى أن نبني سوياً ميثاقا تأسيسيا جديدا من أجل أوروبا أقوى ومن أجل ولايات متحدة أقوى ومن أجل عالم أفضل".وتابع "هذه الأجندة الجديدة لأوروبا والولايات المتحدة التي نرغب في وضعها على الطاولة هي برنامج طموح، لذلك أرغب في دعوة الرئيس بايدن في أول يوم من ولايته، إلى أوروبا للمشاركة في اجتماع استثنائي للمجلس الأوروبي في بروكسل، اجتماع يمكن أن يُعقد بالتوازي مع قمة حلف الأطلسي".

جوزيف بايدن :

امـــريكا ستتـولى القـيادة مـــرة أخـــرى

إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية بعد ترامب

مجلة "فورين افيرز" الامريكية:

بكل المقاييس، تضاءل كل من نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة في العالم منذ أن تركت أنا والرئيس باراك أوباما مناصبنا في ٢٠ يناير ٢٠١٧، لقد قلل الرئيس دونالد ترامب من شأن حلفاء الولايات المتحدة وشركائها وأضعف مكانتهم، بل تخلى عنهم في بعض الحالات. لقد انقلب على محترفي استخباراتنا ودبلوماسيين وقواتنا. لقد شجع خصومنا وبدد نفوذنا في التعامل مع تحديات الأمن القومي من كوريا الشمالية إلى إيران، ومن سوريا إلى أفغانستان إلى فنزويلا، وعلى الصعيد العملي، لم تكن هناك أي فائدة ترجى من ذلك، فقد شن حروباً تجارية لا تتميز بالحكمة، ضد أصدقاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، ما اضر بالطبقات المتوسطة الأمريكية، وتنازل عن الزعامة الأمريكية في خلق حالة من العمل الجماعي لمواجهة التهديدات الجديدة، وخاصة التهديدات الذي ينفرد بها هذا القرن، وأعمق ما في الأمر، أن "ترامب" ابتعد عن القيم الديمقراطية التي تمنح القوة لأمتنا وتوحدنا شعبنا.

وفي الوقت نفسه، أصبحت التحديات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة – من تغير المناخ والهجرة الجماعية إلى المشكلات التكنولوجية والأمراض المعدية – أكثر تعقيداً وإلحاحاً، في حين أن التقدم السريع للسلطوية والقومية والعداء للحرية قد قوّض قدرتنا على مواجهة تلك التحديات بشكل جماعي. إن الديمقراطيات – التي تشل حركتها المفرطة، والتي يعوقها الفساد، ويثقلها عدم المساواة الشديدة – تواجه صعوبة أكبر في تقديم الخدمات لشعوبها. لقد انخفضت الثقة في المؤسسات الديمقراطية، بينما تصاعد الخوف من الآخر، وتداعى النظام الدولي الذي شيدته الولايات المتحدة بحرص شديد، حيث أوشك أن يتحطم، ويميل ترامب والغوغائيون في جميع أنحاء العالم إلى دعم تلك القوى لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية.

وسيتعين على الرئيس الأمريكي المقبل أن يخاطب العالم كما هو في يناير ٢٠٢١، وستكون هناك مرحلة إعادة توحيد الأجزاء المتناثرة بمثابة اختبار شاق. وسيتعين عليه إنقاذ سمعتنا، وإعادة بناء الثقة في قيادتنا، وتعبئة بلدنا وحلفائنا لمواجهة التحديات الجديدة بسرعة، ولن يكون هناك وقت لنضيعه.

وكرئيس، سأتخذ خطوات فورية لتجديد الديمقراطية والتحالفات الأمريكية، وحماية المستقبل الاقتصادي للولايات المتحدة، وسيتم طرح سؤال "هل ستقود أمريكا العالم مرة أخرى؟". هذه ليست لحظة الخوف، هذا هو الوقت المناسب للاستفادة من روح القوة والجرأة التي قادتنا إلى النصر في حربين عالميتين وأسقطت الستار الحديدي.

إن انتصار الديمقراطية والليبرالية على الفاشية والاستبداد خلق العالم الحر، ولكن هذا النضال لم يحدد فقط ماضينا. بل سوف يحدد مستقبلنا أيضاً.

تجديد الديمقراطية من الداخل:

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا إصلاح ديمقراطيتنا وتنشيطها، في الوقت الذي نعزز فيه تحالف الديمقراطيات التي تقف معنا في جميع أنحاء العالم، إن قدرة الولايات المتحدة على أن تكون قوة للتقدم في العالم

وعلى تعبئة العمل الجماعي تبدأ من الداخل. وهذا هو السبب في أنني سأعيد تشكيل نظامنا التعليمي بحيث لا يحصل الطفل على فرصته في الحياة من خلال الرمز البريدي له أو هويته العرقية، وكذلك إصلاح نظام العدالة الجنائية، للقضاء على الفوارق غير العادلة وإنهاء السجن الجماعي، وإعادة العمل بقانون "حق التصويت" كي نضمن أن الجميع يمكن أن يسمع صوته، وكذلك إعادة الشفافية والمساءلة إلى عمل حكومتنا.

لكن الديمقراطية ليست مجرد أساس للمجتمع الأمريكي، بل هي أيضا مصدر قوتنا، فهي تعزز وتمنح القوة لقيادتنا من أجل الحفاظ على أمننا في العالم، إنها المحرك القوي الذي يدفع ازدهارنا الاقتصادي، إنها القلب الذي يجعلنا كيف نرى العالم وكيف يرانا العالم. فهو يسمح لنا بتصحيح الذات والحفاظ على السعي للوصول إلى مثلنا العليا مع مرور الوقت.

وكأمة، علينا أن نثبت للعالم أن الولايات المتحدة مستعدة للقيادة مرة أخرى – ليس فقط بمثال قوتنا، ولكن أيضاً بقوة نموذجنا. وتحقيقا لتلك الغاية، سأتخذ خطوات حاسمة، كرئيس، لتجديد قيمنا الأساسية، وفي الحال، سوف أقوم بسياسات عكسية للسياسات التي اتخذتها إدارة ترامب والتي لا تتميز بالشفقة أو الإحساس، والتي تفصل الآباء عن أطفالهم على حدودنا، وسأنهي سياسات ترامب الضارة والمتعلقة باللجوء" كذلك حظر السفر" وأعيد النظر في "الحماية المؤقتة" للمقيمين المعرضين للخطر" وتحديد قبول ١٢٥ ألف لاجئ سنوياً، والسعي لزيادة العدد مع مرور الوقت، بما يتناسب مع مسؤوليتنا وقيمنا. وسوف أعيد التأكيد على حظر التعذيب وأستعيد المزيد من الشفافية في العمليات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك السياسات التي تم وضعها خلال إدارة أوباما – بايدن للحد من الخسائر في صفوف المدنيين. وسوف أستعيد التركيز على مستوى الحكومة على رفع مستوى النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وسأضمن أن البيت الأبيض هو المدافع العظيم مرة أخرى – وليس المهاجم الرئيسي – عن الركائز الأساسية لقيمنا الديمقراطية ومؤسساتها، من احترام حرية الصحافة، إلى حماية وتأمين الحق المقدس في التصويت، إلى دعم استقلال القضاء. وهذه التغييرات ليست سوى بداية، وهي مدخل ضروري بهدف تعزيز التزامنا بالارتقاء إلى مستوى القيم الديمقراطية في الداخل.

وسوف أطبق القوانين الأمريكية دون استهداف مجتمعات معينة، أو انتهاك للإجراءات القانونية، أو تمزيق العائلات، كما فعل ترامب، وسأضمن أمن حدودنا مع ضمان كرامة المهاجرين والتمسك بحقهم القانوني في طلب اللجوء. إن لدي خططاً تحدد هذه السياسات بالتفصيل وتصف كيف ستركز الولايات المتحدة على الأسباب الجذرية التي تدفع المهاجرين إلى اللجوء إلى حدودنا الجنوبية الغربية، وحينما كنت نائب الرئيس، حصلت على دعم الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، لبرنامج مساعدات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لدعم التزامات قادة السلفادور وجواتيمالا وهندوراس بمحاربة الفساد والعنف والفقر المتوطن، وهو ما يدفع الناس إلى مغادرة منازلهم هناك، وتحسن الوضع الأمني وبدأت تدفقات الهجرة في الانخفاض من بلدان مثل السلفادور، وكرئيس، سأبني على تلك المبادرة باستراتيجية إقليمية شاملة تبلغ قيمتها ٤ مليارات دولار، تتطلب من البلدان أن تساهم بمواردها الخاصة وأن تجري إصلاحات ملموسة وقابلة للتحقق.

وسأتخذ خطوات لمنع تحقق المصالح الشخصية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تضارب المصالح، وكذلك إنفاق المال السياسي، والتعامل مع الفساد الذي يخدم أجندات ضيقة أو خاصة أو أجنبية ويقوض ديمقراطيتنا. وهنا سوف يبدأ النضال من أجل تعديل دستوري يقضي تماماً على مصادر الأموال التي تأتي من قبل الجماعات الضغط الخاصة والتي تؤثر على الانتخابات الفيدرالية الرئيسية، وبالإضافة إلى ذلك، سأقترح مشروع قانون لتعزيز الحظر المفروض على المواطنين الأجانب أو الحكومات التي تحاول التأثير على الانتخابات الفيدرالية،

سواء في الولايات، أو المحليات وذلك في عموم أراضي الولايات المتحدة، وكذلك إعطاء توجيهات بأن تقوم وكالة مستقلة جديدة باسم "لجنة الأخلاقيات الفيدرالية" بواجبات لضمان الإنفاذ القوي والموحد لهذا القانون وغيره من قوانين مكافحة الفساد. إن غياب الشفافية في نظام تمويل الحملات الانتخابية لدينا، إلى جانب غسيل الأموال الأجنبية الواسع النطاق، يخلق حالة ضعف كبيرة، ونحن بحاجة إلى سد الثغرات التي تفسد ديمقراطيتنا.

وبعد اتخاذ هذه الخطوات الأساسية لتعزيز الأساس الديمقراطي للولايات المتحدة وبث روح العمل في الآخرين، سأدعو زملائي القادة الديمقراطيين في جميع أنحاء العالم إلى إعادة تعزيز الديمقراطية في جدول الأعمال العالمي، واليوم، تتعرض الديمقراطية لضغوط أكثر من أي وقت وذلك منذ الثلاثينات القرن الماضي، فقد أفادت منظمة فريدوم هاوس أن من بين ٤١ بلداً كانت تصنف باستمرار "حرة" من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٥، سجلت ٢٢ بلداً انخفاضاً حقيقيا في الحرية على مدى السنوات الخمس الماضية.

من هونج كونج إلى السودان، ومن شيلي إلى لبنان، يذكرنا المواطنون مرة أخرى بالتوق المشترك إلى الحكم النزيه والكره العالمي للفساد، إن الفساد يشكل وباءً خبيثاً، يغذي القمع، ويُضعف الكرامة الإنسانية، ويزود القادة الاستبداديين بأداة قوية لتفتيت الديمقراطيات وإضعافها في مختلف أنحاء العالم. ولكن عندما تتطلع الديمقراطيات في العالم إلى الولايات المتحدة لتدافع عن القيم التي توحد البلاد، لقيادة العالم الحر حقاً، فإن "ترامب" يفضل الفريق الآخر، ويأخذ بكلمات الحكام المستبدين مع إظهار ازدراءه للديمقراطيين، ومن خلال ترؤسه الإدارة الأكثر فساداً في التاريخ الأمريكي الحديث، منح "ترامب" ترخيصاً لحكم الساسة الفاسدين في كل مكان.

خلال السنة الأولى التي أتولى فيها منصبي، ستنظم الولايات المتحدة وتستضيف قمة عالمية من أجل الديمقراطية لتجديد الأهداف المشتركة وإنعاش روح الأمم التي تسعى إلى تكريس الحرية في العالم. وسوف يجتمع في تلك القمة، الأمم الديمقراطية في العالم بصورة مشتركة لتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية، ومواجهة الدول التي تتراجع عن ذلك، وصياغة جدول أعمال مشترك. وبناء على النموذج الناجح الذي تم التوصل إليه خلال إدارة أوباما – بايدن مع قمة الأمن النووي، ستعطي الولايات المتحدة الأولوية للنتائج من خلال التزامات جديدة هامة للبلاد في ثلاثة مجالات: محاربة الفساد، ومقاومة الاستبداد، والنهوض بحقوق الإنسان في الداخل والخارج. وسوف أصدر توجيهاً رئاسياً للسياسة العامة ينص على أن مكافحة الفساد هي هدف أساسي يحقق الأمن القومي والمسئولية الديمقراطية، وسوف أقود الجهود الدولية لتحقيق الشفافية في النظام المالي العالمي، والحد من الملاذات الضريبية غير المشروعة، ومصادرة الأصول المنهوبة، وتصعيب الامور على القادة الذين يسرقون شعوبهم ويختفون وراء شركات ذات واجهة مجهولة.

كما ستضم القمة من أجل الديمقراطية منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم التي تقف على الخطوط الأمامية للدفاع عن الديمقراطية، وسيصدر أعضاء القمة دعوة للعمل من أجل القطاع الخاص، بما في ذلك شركات التكنولوجيا وعمالقة وسائل التواصل الاجتماعي، التي يجب أن تعترف بمسؤولياتها واهتمامها الكبير في الحفاظ على المجتمعات الديمقراطية وحماية حرية التعبير، وفي الوقت نفسه، لا يمكن لحرية التعبير أن تكون بمثابة ترخيص لشركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل انتشار الأكاذيب الخبيثة، فيجب على هذه الشركات أن تعمل على ضمان عدم استخدام أدواتها و منصاتها من قبل "دولة الرقابة"(وهي الدولة التي تمتلك شبكة واسعة من التجسس الرقمي كوسيلة للرقابة الاجتماعية) أو انتهاك الخصوصية، أو تسهيل القمع في الصين وأماكن أخرى، أو نشر الكراهية والمعلومات المضللة، أو دفع الناس لارتكاب أعمال عنف ، أو البقاء عرضة لإساءات الاستخدام الأخرى.

سياسة خارجية للطبقة الوسطى:

ثانياً، سوف تعد حكومتي الأمريكيين بالنجاح في مجال الاقتصاد العالمي، عن طريق سياسة خارجية تهتم بالطبقة المتوسطة، وكذلك الفوز في المنافسة على المستقبل ضد الصين أو ضد أي كيان آخر، ويتعين على الولايات المتحدة أن تستغل امكاناتها المبتكرة وأن توحد القوة الاقتصادية للديمقراطيات في مختلف أنحاء العالم لمواجهة الممارسات الاقتصادية المسيئة والحد من عدم المساواة.

إن الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي، ويجب أن تبدأ سياستنا التجارية في بلدنا، من خلال تعزيز أعظم أصولنا، وهو الطبقة المتوسطة، والتأكد من أن كل شخص يمكن أن يشارك في نجاح البلاد، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العنوان الخاص به أو الدين أو التوجه الجنسي أو الإعاقة. وسيتطلب ذلك استثمارات هائلة في بنيتنا التحتية، مثل شبكات الاتصالات، والطرق السريعة، والسكك الحديدية، وشبكات الطاقة، والمدن الذكية، والتعليم. ويجب أن نمنح كل طالب المهارات اللازمة للحصول على وظيفة جيدة في القرن الحادي والعشرين" والتأكد من أن كل أمريكي لديه إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة وميسورة التكلفة" وكذلك رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٥ دولارا في الساعة" وقيادة ثورة الاقتصاد النظيف لخلق عشرة ملايين وظيفة جديدة جيدة، بما في ذلك الوظائف النقابية، في الولايات المتحدة.

وسوف أجعل الاستثمار في البحث والتطوير حجر الزاوية خلال فترة رئاستي، حتى يكون على عاتق الولايات المتحدة المسؤولية في مجال الابتكار، فلا يوجد سبب يمنعنا من التخلف عن الصين أو غيرها عندما يتعلق الأمر بالطاقة النظيفة، والحوسبة الكمية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا "فايف جي"، والسكك الحديدية فائقة السرعة، أو السباق ليجاد علاج لمرض السرطان كما نعرفه، فلدينا أكبر الجامعات البحثية في العالم، ولدينا تقليد قوي يتمثل في سيادة القانون، والأهم من ذلك، لدينا مجموعة غير عادية من العمال والمبتكرين الذين لم يخذلوا بلدنا أبداً.

وستعمل السياسة الخارجية للطبقة الوسطى على التأكد من أن قواعد الاقتصاد الدولي ليست عملية تحايل ضد الولايات المتحدة، لأنه عندما تتنافس الشركات الأمريكية في ساحة عادلة، فإنها تفوز، أنا أؤمن بالتجارة العادلة، وأكثر من ٩٥٪ من سكان العالم يعيشون خارج حدودنا، ونريد الاستفادة من تلك الأسواق، فنحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على بناء أفضل ما في الولايات المتحدة وبيع أفضل ما في جميع أنحاء العالم، وهذا يعني إزالة الحواجز التجارية التي تعاقب الأمريكيين وكذلك مقاومة الانزلاق العالمي الخطير نحو السياسة الحمائية، هذا ما حدث قبل قرن من الزمان، بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أدى ذلك إلى تفاقم "الكساد الكبير" وساعد في نشوب الحرب العالمية الثانية.

إن الشيء الخطأ هو أن نضع رؤوسنا في الرمال ونقول لا مزيد من الصفقات التجارية، لأن الدول سوف تتاجر مع الولايات المتحدة أو بدونها، والسؤال هو، من يكتب القواعد التي تحكم التجارة؟ من الذي سيتأكد من حماية العمال والبيئة والشفافية وأجور الطبقة المتوسطة؟ ينبغي للولايات المتحدة، وليس الصين، أن تقود هذا الجهد.

وكرئيس للولايات المتحدة، لن أقوم بإبرام أي اتفاقيات تجارية جديدة حتى نستثمر في الأمريكيين ونجهزهم للنجاح ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، ولن نتفاوض على صفقات جديدة دون وجود قادة الأعمال وملفات البيئة على الطاولة وبطريقة صحيحة، بما في ذلك، ممارسة الضغط على شركائنا لتنفيذ البنود المذكورة في الصفقات التي يوقعونها.

وتمثل الصين تحديا خاصا، لقد قضيت ساعات طويلة مع قادتها، وأفهم ما نواجهه، فالصين تلعب لعبة كبيرة من خلال توسيع نطاق الانتشار العالمي لمنتجاتها وتعزيز نموذجها السياسي الخاص بها، وكذلك الاستثمار في تكنولوجيات المستقبل، وفي الوقت نفسه، قام "ترامب" بتصنيف الواردات من أقرب حلفاء الولايات المتحدة، من كندا إلى الاتحاد الاوروبي، على أنها تهديد للأمن القومي، من أجل فرض تعريفات ضارة ومتهورة. ومن خلال فصلنا عن النفوذ الاقتصادي لشركائنا، أعاق "ترامب" قدرة بلادنا على مواجهة التهديد الاقتصادي الحقيقي.

إن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى أن تكون صعبة المراس مع الصين، وإذا كان للصين طريقها، فإنها سوف تستمر في سرقة الولايات المتحدة والشركات الأمريكية في مجالات التكنولوجيا والملكية الفكرية، كما أنها سوف تستمر في استخدام المساعدات لمنح مؤسساتها المملوكة للدولة مميزات غير عادلة، وهي على الاستعداد لفرض الهيمنة على التكنولوجيات والصناعات في المستقبل.

إن الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة هذا التحدي هي بناء جبهة موحدة من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها لمواجهة السلوكيات المسيئة وانتهاكات حقوق الإنسان في الصين، حتى في الوقت الذي نسعى فيه إلى التعاون مع بكين بشأن القضايا التي تلتقي فيها مصالحنا، مثل تغير المناخ ومنع الانتشار النووي والأمن الصحي العالمي. وتمثل الولايات المتحدة، وحدها، حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعندما ننضم إلى الديمقراطيات الشريكة لنا، فإن نقاط قوتنا ستفوق نقاط ضعفنا، وعندئذ، لا تستطيع الصين أن تتجاهل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي، وهذا يعطينا قوة ضغط كبيرة لتحديد القواعد التي تمهد الطريق نحو كل شيء، من البيئة إلى العمل والتجارة والتكنولوجيا والشفافية، وبالتالي سيكون ذلك انعكاسا للمصالح والقيم الديمقراطية.

مرة أخرى على رأس الطاولة:

إن أجندة السياسة الخارجية الخاصة بجو بايدن سوف تضع الولايات المتحدة مرة أخرى على رأس الطاولة، في وضع يمكنها من العمل مع حلفائها وشركائها لدعم العمل الجماعي بشأن التهديدات العالمية، فالعالم لا ينظم نفسه، وعلى مدى ٧٠ عاماً، لعبت الولايات المتحدة، في ظل الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين، دوراً قيادياً في كتابة قواعد العمل، وصياغة الاتفاقيات، وتنشيط المؤسسات التي توجه العلاقات بين الدول، والنهوض بالازدهار والأمن الجماعي. وإذا واصل "ترامب" تخليه عن تلك المسئوليات، فإن أحد أمرين سوف يحدث: إما أن تحل دولة أخري محل الولايات المتحدة، ولكن ليس بطريقة تعزز مصالحنا وقيمنا، أو لن تحل دولة أخرى محلنا ولكن ذلك سينتج عنه الفوضى، وفي كلتا الحالتين، هذا ليس أمرا جيدا لأمريكا.

إن الزعامة الأمريكية ليست معصومة من الخطأ" لقد ارتكبنا أخطاء وزلات، وفي كثير من الأحيان، اعتمدنا فقط على قوة جيشنا بدلا من الاعتماد على نقاط قوتنا الكاملة. إن سجل "ترامب" الكارثي في السياسة الخارجية يذكرنا كل يوم بمخاطر اتباع نهج غير متوازن وغير متماسك، وكذلك أسلوب عمل يوقف تمويل الانشطة الدبلوماسية ويحط من شأنها.

لن أتردد أبدا في حماية الشعب الأمريكي، بما في ذلك، استخدام القوة، عند الضرورة، ومن بين الأدوار التي يتعين على رئيس الولايات المتحدة القيام بها، لا يوجد أي دور أكثر أهمية من دور القائد الأعلى للقوات المسلحة، فالولايات المتحدة لديها أقوى جيش في العالم، وكرئيس، سأضمن أن تبقى على هذا النحو، مع توفير الاستثمارات اللازمة لتجهيز قواتنا لمواجهة تحديات هذا القرن، ولن يكون ذلك هو التحدي الأخير، لكن استخدام القوة ينبغي أن يكون الملاذ الأخير وليس الأول، وينبغي أن يستخدم فقط للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة، عندما يكون الهدف واضحاً وقابلاً للتحقيق، وبموافقة مستنيرة من الشعب الأمريكي.

لقد حان الوقت لإنهاء الحروب التي لا تنتهي، والتي كلفت الولايات المتحدة دماء وثروة لا تقدر بثمن، وكما قلت منذ فترة طويلة، ينبغي أن تعود الغالبية العظمى من قواتنا إلى الوطن من الحروب في أفغانستان والشرق الأوسط، وأن نحدد مهمتنا بشكل ضيق بأنها: هزيمة "تنظيم القاعدة" وتنظيم "الدولة الإسلامية". كما ينبغي علينا أن ننهي دعمنا للحرب التي تقودها السعودية في اليمن، ويجب أن نحافظ على تركيزنا على مكافحة الإرهاب، في جميع أنحاء العالم وفي داخل البلاد، لكن البقاء في صراعات لا يمكن كسبها يستنزف قدرتنا على اتخاذ قرارات قيادية في قضايا أخرى تتطلب اهتمامنا، ويمنعنا من إعادة بناء الأسس الأخرى للقوة الأمريكية.

يمكننا أن نكون أقوياء و أذكياء في نفس الوقت، فهناك فرق كبير بين عمليات الانتشار الواسعة النطاق، والمفتوحة لعشرات الآلاف من القوات القتالية الأمريكية، والتي يجب أن تنتهي، واستخدام بضع مئات من جنود القوات الخاصة، وعناصر الاستخبارات لدعم الشركاء المحليين ضد عدو مشترك، وهذه البعثات الأصغر نطاقاً ستكوم ممكنة ومستدامة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وهي تعزز المصلحة الوطنية.

ومع ذلك، ينبغي أن تكون الدبلوماسية هي الأداة الأولى للقوة الأمريكية، فأنا فخور بما حققته الدبلوماسية الأمريكية خلال إدارة أوباما – بايدن، من دفع الجهود العالمية لجعل اتفاق باريس بشأن المناخ نافذاً، إلى قيادة التوافق الدولي لإنهاء تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، وكذلك توقيع الاتفاق التاريخي المتعدد الأطراف لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية.

إن الدبلوماسية ليست مجرد سلسلة من المصافحات والتقاط الصور، فهي تبني وتحمي العلاقات بين الدول، وتعمل على تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع إدارة نقاط الخلاف، ويتطلب ذلك نظاما مع صنع السياسات المتماسكة، وفريقا من المحترفين من ذوي الخبرة والسلطة. وكرئيس، سوف أرفع من شأن الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية للولايات المتحدة في السياسة الخارجية، وسوف أعيد الاستثمار في السلك الدبلوماسي، الذي جمدته هذه الإدارة، وأضع الدبلوماسية الأمريكية مرة أخرى في أيدي محترفين حقيقيين.

كما تتطلب الدبلوماسية مصداقية، وقد حطم "ترامب مصداقيتنا"، وفي إدارة السياسة الخارجية، وخاصة خلال أوقات الأزمات، فإن كلمة الأمة (الشعب) هي أثمن ما يملكه المرء، إلا أن "ترامب" من خلال الانسحاب من معاهدة تلو الأخرى، والتراجع عن السياسات، والابتعاد عن مسؤوليات الولايات المتحدة، والكذب بشأن الأمور الكبيرة والصغيرة، حط من كلمة الولايات المتحدة في العالم.

كما أن "ترامب" أبعد الولايات المتحدة عن الحلفاء الديمقراطيين الذين نحن في أشد الحاجة إليهم، لقد استخدم أدوات هدم ضد حلف الناتو، وتعامل معه وكأن مهامه هي حماية أعضاءه من تجاوزاتهم خارج نطاق القانون، ولكن ينبغي على حلفائنا أن يقوموا بدورهم العادل، ولهذا السبب أنا فخور بالالتزامات التي تفاوضت عليها إدارة أوباما– بايدن لضمان زيادة أعضاء حلف شمال الأطلسي في إنفاقهم الدفاعي (وهي خطوة يدعي ترامب الآن الفضل له). ولكن التحالف يتجاوز الأموال، لأن التزام الولايات المتحدة مقدس، وليس مجرد معاملات مالية. إن حلف الناتو هو من صميم الأمن القومي للولايات المتحدة، وهو الحصن الحصين للمثل العليا الليبرالية والديمقراطية – وهو تحالف يرتكز على منظومة من القيم، ما يجعله أكثر دواماً وموثوقية وقوة أكثر من الشراكات التي تبنى بسبب الضرورة أو الظروف المالية.

و كرئيس، سوف أفعل أكثر من مجرد استعادة شراكاتنا التاريخية" بل سأبذل قصارى جهدي، وسوف أقود الجهود لاستعادة صورة تحالفنا أمام التحديات العالمية التي نواجهها حالياً. ويخشى الكرملين من وجود حلف شمال الأطلنطي القوي، لأنه التحالف السياسي العسكري الأكثر فعالية في التاريخ الحديث، ولمواجهة العدوان الروسي، يتعين علينا أن نحافظ على القدرات العسكرية للحلف في الوقت الذي نوسع فيه قدرته على مواجهة

التهديدات غير التقليدية، مثل الفساد المُسلح، والمعلومات المضللة، والسرقة عن طريق الإنترنت، ويتعين علينا أن نجعل روسيا تدفع تكاليف حقيقية بسبب انتهاكاتها للمعايير الدولية وأن نقف إلى جانب المجتمع المدني الروسي، الذي وقف بشجاعة مراراً وتكراراً ضد نظام الرئيس فلاديمير بوتين الاستبدادي الذي يعتمد على المسئولين الفاسدين.

إن العمل بالتعاون مع الدول الأخرى التي تشاركنا قيمنا وأهدافنا لا يجعل الولايات المتحدة ساذجة، بل يجعلنا أكثر أمنا ونجاحا، فنحن نقوم بتعزيز قوتنا، ونوسع من أماكن وجودنا في جميع أنحاء العالم، وزيادة تأثيرنا مع تقاسم المسؤوليات العالمية مع الشركاء الراغبين في ذلك. نحن بحاجة إلى تعزيز قدراتنا الجماعية مع الأصدقاء الديمقراطيين خارج أمريكا الشمالية وأوروبا من خلال إعادة الاستثمار في تحالفاتنا ومعاهداتنا مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك تعميق الشراكات من الهند إلى إندونيسيا لتعزيز القيم المشتركة في منطقة ستحدد مستقبل الولايات المتحدة، وعلينا أن نحافظ على التزامنا الصارم بأمن إسرائيل. وأن نفعل المزيد لدمج أصدقائنا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في شبكة الديمقراطيات الأوسع نطاقا واغتنام فرص التعاون في تلك المناطق.

ولكي نستعيد ثقة العالم، علينا أن نثبت أن الولايات المتحدة تقول ما تعنيه وتعني ما تقوله، وهذا أمر مهم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي ستحدد عصرنا: مثل تغير المناخ، والتهديد بالحرب النووية، والتكنولوجيا المدمرة.

ويجب على الولايات المتحدة أن تقود العالم لمواجهة التهديد الوجودي الذي نواجهه، فيما يتعلق بتغير المناخ، وإذا لم نتعامل معه بشكل صحيح، لن يهم أي شيء آخر، وسوف أقوم باستثمارات ضخمة وعاجلة في الداخل تضع الولايات المتحدة على المسار الصحيح ليكون لديها اقتصاد مبني على الطاقة النظيفة مع صافي انبعاثات "صفرية" بحلول عام ٢٠٥٠. وبنفس القدر من الأهمية،ولأن الولايات المتحدة لا تخلق سوى ١٥٪ من الانبعاثات العالمية، سوف أستفيد من قوتنا الاقتصادية والأخلاقية لدفع العالم إلى اتخاذ إجراءات حازمة، وسوف انضم مرة أخرى إلى اتفاقية باريس للمناخ في اليوم الأول لإدارة "بايدن"، ثم أدعو إلى عقد قمة لكبرى الدول المسببة لانبعاثات الكربون في العالم، واجمع الدول وأشجعهم على زيادة طموحاتهم في التقدم بشكل أكبر وأسرع. وسوف نلتزم بإجراءات قابلة للتنفيذ من شأنها أن تخفض الانبعاثات في مجال النقل البحري والطيران العالميين، وسوف نتبع تدابير قوية للتأكد من أن الدول الأخرى لا تستطيع تقويض السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة في الوقت الذي نقوم فيه بالقيام بالتزاماتنا الخاصة. ويشمل ذلك الإصرار على أن توقف الصين، أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية في العالم، دعم صادرات الفحم وتلويث البلدان الأخرى، من خلال تمويل مشروعات الطاقة غير النظيفة التي تعتمد على الوقود الأحفوري بمليارات الدولارات من خلال مبادرتها "الحزام والطريق".

وفيما يتعلق بعدم الانتشار والأمن النووي، لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون صوتاً ذا مصداقية بينما تتخلى عن الصفقات التي تفاوضت عليها. من إيران إلى كوريا الشمالية، وروسيا إلى المملكة العربية السعودية، جعل "ترامب" الانتشار النووي، وسباق التسلح النووي الجديد، وحتى استخدام الأسلحة النووية أكثر احتمالاً.

وكرئيس، سوف أجدد التزامنا بمراقبة صفقات الأسلحة من أجل بناء حقبة جديدة، إن الاتفاق النووي الإيراني التاريخي الذي تفاوضت عليه إدارة أوباما وبايدن منع إيران من الحصول على سلاح نووي، ومع ذلك، ألقى "ترامب" الاتفاق جانباً بتهور، ما دفع إيران إلى استئناف برنامجها النووي وأن تصبح أكثر استفزازاً، ما يزيد من خطر حرب كارثية أخرى في المنطقة. وأنا لست واهما بشأن النظام الإيراني، الذي انخرط في سلوك مزعزع للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وقمع بوحشية المتظاهرين في الداخل، واعتقل الأمريكيين ظلماً. ولكن هناك طريقة ذكية لمواجهة التهديد الذي تشكله إيران على مصالحنا وطريقة "هزيمة ذاتية" وقد اختار "ترامب" الطريقة الأخيرة. وأدى مقتل قاسم سليماني، قائد "فيلق القدس" الإيراني، إلى اختفاء شخص خطير،

لكنه أثار أيضاً احتمال دوامة من العنف المتصاعد باستمرار في المنطقة، ودفع طهران إلى التخلي عن الحدود النووية التي أرساها الاتفاق النووي. ويجب على طهران العودة إلى الامتثال الصارم للاتفاق، وإذا فعلت ذلك، فسوف أعود إلى الانضمام إلى الاتفاق وأستخدم التزامنا المتجدد بالدبلوماسية للعمل مع حلفائنا لتعزيزه وتوسيع نطاقه، مع الضغط بشكل أكثر فعالية على أنشطة إيران الأخرى المزعزعة للاستقرار.

ومع كوريا الشمالية، سأمنح مفاوضينا السلطة، وأبدأ بحملة مستمرة ومنسقة مع حلفائنا وغيرهم، بما في ذلك الصين، لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية. وسأسعى أيضاً إلى تمديد معاهدة "ستارت" الجديدة، التي تشكل ركيزة للاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، وسأستخدم ذلك كأساس لترتيبات جديدة لنزع السلاح. وسأتخذ خطوات أخرى لإظهار التزامنا بالحد من دور الأسلحة النووية، وكما قلت في عام ٢٠١٧، أعتقد أن الغرض الوحيد من الترسانة النووية الأمريكية يجب أن يكون هو الردع وإذا لزم الأم ، الرد على هجوم نووي، و كرئيس، سأعمل على وضع هذا الاعتقاد موضع التنفيذ، بالتشاور مع الجيش الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة.

عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا المستقبل، مثل الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، تكرس دول أخرى موارد وطنية للسيطرة على تنميتها وتحديد كيفية استخدامها، ويتعين على الولايات المتحدة أن تفعل المزيد لضمان استخدام هذه التكنولوجيات لتعزيز المزيد من الديمقراطية والرخاء المشترك، وليس للحد من الحرية والفرص في الداخل والخارج. على سبيل المثال، ستنضم إدارة بايدن إلى جانب حلفاء الولايات المتحدة الديمقراطيين لتطوير شبكات الجيل الخامس الآمنة التي يقودها القطاع الخاص، والتي لا تتجاهل أي مجتمع محلي، ريفي أو منخفض الدخل، وبما أن التكنولوجيات الجديدة تعيد تشكيل اقتصادنا ومجتمعنا، يجب علينا أن نضمن أن تلك التكنولوجيا، التي بمثابة "محركات للتقدم" ملزمة بالقوانين والأخلاق، كما فعلنا في نقاط التحول التكنولوجي السابقة في التاريخ، وأن نتجنب السباق نحو القاع، حيث تكتب الصين وروسيا قواعد العصر الرقمي. لقد حان الوقت لكي تقود الولايات المتحدة صياغة مستقبل تكنولوجي يمكّن المجتمعات الديمقراطية من الازدهار مع تقاسم الرخاء على نطاق واسع.

هذه أهداف طموحة، ولا يمكن تحقيق أي منها دون الولايات المتحدة، التي تحيط بها ديمقراطيات أخرى، تقود الطريق. ونحن نواجه خصوماً، في الخارج والداخل، يأملون في استغلال ثغرات مجتمعنا، وتقويض ديمقراطيتنا، وتفتيت تحالفاتنا، وعودة نظام دولي حيث الأقوى هو من يحدد الصواب والخطأ. والرد على هذا التهديد هو المزيد من الانفتاح، وليس أقل: المزيد من الصداقات، والمزيد من التعاون، والمزيد من التحالفات، والمزيد من الديمقراطية.

مستعد للقيادة:

يريد فلاديمير بوتين أن يقول لنفسه، وأي شخص آخر يستطيع خداعه ليصدقه، إن الفكرة الليبرالية "عفا عليها الزمن". لكنه يفعل ذلك لأنه يخاف من قوتها. لا يمكن لأي جيش على وجه الأرض أن تبلغ قوته سرعة انتقال الحرية من شخص لآخر وكأنها تيار كهربائي، عابر للحدود، ومتجاوز للغات والثقافات، فالحرية تمنح الطاقة إلى مجتمعات من المواطنين العاديين وتحولهم إلى نشطاء ومنظمين ووكلاء تغيير.

ويجب علينا أن نسخّر تلك القوة مرة أخرى وأن نحشد العالم الحر لمواجهة التحديات التي تواجه العالم اليوم، ويقع على عاتق الولايات المتحدة أن تقود الطريق، ولا توجد دولة أخرى لديها تلك القدرة، ولا توجد أمة أخرى بنيت على هذه الفكرة، وعلينا أن ندافع عن الحرية والديمقراطية، وأن نستعيد مصداقيتنا، وأن ننظر بتفاؤل وتصميم لا يلين نحو مستقبلنا.

*ترجمة محمد عبد العزيز/ترجمة: المركز الكردي للدراسات

الـ١٠٠ يوم الأولى.. ملفات عاجلة أمام جو بايدن

موقع فضائية "الحرة"الامريكية:

يستعد الرئيس الامريكي المنتخب، جو بايدن، لتولي مهام منصبه بعد اكتمال حفل تنصيبه، الأربعاء، وترديده للقسم، ليصبح الرئيس الـ٤٦ للولايات المتحدة.

وخلال أيامه المئة الأولى، سيتعين على بايدن مواجهة عدد من الملفات الداخلية والخارجية.

ويتوقع أن يوقع الرئيس المنتخب أوامر تنفيذية بإلغاء حظر السفر من البلدان المسلمة الذي وقعه الرئيس ترامب، والتراجع عن بناء الجدار مع المكسيك.

وتعهد بايدن بتغيير السياسات بما يتعلق بالتعامل مع فيروس كورونا، وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين، وملف إيران التي تقترب من إنتاج سلاح نووي.

كما تعهد الرئيس المنتخب بإجراءات لمكافحة كورونا، مثل أمر بارتداء الكمامات لمئة يوم، والتخطيط لإعادة افتتاح المدارس، وتوزيع مئة مليون جرعة لقاح في المئة يوم الأولى.

وفي الوقت ذاته، سيتعين على بايدن أن يواجه داخلا امريكيا مضطربا، في أعقاب أعمال العنف التي اجتاحت مبنى الكابيتول في ٦ يناير، وأدت إلى بدء إجراءات عزل ترامب لمرة ثانية.

وقال تشاك هيغل، وزير الدفاع الامريكي في عهد أوباما والسيناتور المخضرم لموقع فورين بوليسي الامريكي إن "ما على بايدن القيام به يذهب إلى ما بعد المائة يوم الأولى، عليه أن يتحرك فورا لإعادة البناء، واستعادة تحالفاتنا، وطمأنة الجميع بأن امريكا عادت إلى القيادة".

الصين

من المتوقع أن يستمر نهج ترامب المتشدد تجاه الصين في ظل بايدن، وإن كان ذلك بتنسيق أقل حدة وأقرب مع الحلفاء.

وقد تكون إحدى نقاط الاشتعال المحتملة المبكرة هي رد بكين على قرار إدارة ترامب برفع القيود المفروضة منذ فترة طويلة على الاتصالات بين المسؤولين الامريكيين ونظرائهم في تايوان، التي تعتبرها الصين جزءاً من أراضيها.

ويقول روي تشونغ، زميل معهد كيسنجر للدراسات إن "من المحتمل ان تركز بكين ردها على تايوان وليس على الولايات المتحدة مباشرة، وسيكون التحدي المبكر الآخر هو كيفية الرد على حملة القمع المتزايدة لحقوق الإنسان في الصين في هونغ كونغ، حيث تم اعتقال العشرات من نواب المعارضة ونشطاءها هذا الشهر".

كما إن قرار وزارة الخارجية الامريكية مايك بومبيو، الثلاثاء، باتهام الصين بالإبادة الجماعية ضد الأويغور وارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضدهم لن "يجعل مهمة بايدن أكثر سهولة".

وبحسب تصريحات بايدن لجريدة نيويورك تايمز، في ديسمبر الماضي، فإنه "لن يقوم بأي خطوات فورية لرفع التعريفات الجمركية"، التي فرضها الرئيس ترامب.

وكتب بايدن مطولات عن "سياسة خارجية للطبقة المتوسطة" تحمي الوظائف والصناعة في الولايات المتحدة من سرقة الملكية الفكرية، كما أن الخبراء يتوقعون أن يشكل بايدن تحالفا للديمقراطيات الغربية ضد الصين.

روسيا

سنت إدارة ترامب سياسات متشددة مع روسيا قادها وزير الخارجية الامريكي مايك بومبيو.

وسوف يرث بايدن قائمة من تحديات الأمن القومي التي تشمل روسيا، فبعد أقل من أسبوعين من تنصيب بايدن، من المقرر أن تنتهي صلاحية معاهدة ستارت الجديدة مع روسيا – وهي آخر عملية مراقبة متبقية على أكبر ترسانتين نوويتين في العالم، وقد أشار كل من بايدن وروسيا إلى استعدادهما لتمديد المعاهدة.

وسوف تشمل التحديات المبكرة الأخرى الرد على اختراق ما لا يقل عن اثنتي عشرة وكالة فيدرالية امريكية، وخط أنابيب الغاز نورد ستريم ٢ الذي يربط روسيا بألمانيا، والذي أوشك على الانتهاء على الرغم من جهود واشنطن المحمومة لإحباط المشروع، والتسميم والاعتقال الأخير لزعيم المعارضة الروسية أليكسي نافالني.

إيران

تمتلك إيران الآن ١٢ ضعف كمية اليورانيوم المخصب المسموح بها بموجب الاتفاق النووي، مما يعطيها نفوذاً أكبر بكثير على طاولة المفاوضات.

تعهد بايدن بالعودة إلى الدبلوماسية مع طهران، ولكن اتخاذ إيران خطوات لإحياء برنامجها للأسلحة النووية، فإن إبرام اتفاق جديد لن يكون سهلا.

فرضت إدارة ترامب المزيد من العقوبات على إيران، حيث تم الإعلان عن جولة أخرى يوم الجمعة، مما أدى إلى تأجيج التوترات مع طهران في الأيام الأخيرة من الإدارة.

وفي مقال افتتاحي لشبكة سي إن إن، في سبتمبر، كتب بايدن إنه "سيعرض على طهران طريقا موثوقا به للعودة إلى الدبلوماسية، وإذا عادت إيران إلى الامتثال الصارم للاتفاق النووي، فإن الولايات المتحدة ستعاود الانضمام إلى الاتفاق كنقطة انطلاق لمتابعة المفاوضات".

ويتوقع بعض المسؤولين السابقين أن يقود الرئيس الجديد صفقة صعبة مع طهران باستخدام العقوبات في عهد ترامب.

إنهاء الحروب إلى الأبد؟

وعلى غرار سلفه، تعهد بايدن بإنهاء "الحروب إلى الأبد"، في إشارة إلى التوسع العسكري الامريكي المكلف الذي دام عقدين تقريباً في الشرق الأوسط.

وستترك إدارة ترامب لبايدن وضعاً غير مستقر في الشرق الأوسط، مع استمرار الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة وداعميه الروس والإيرانيين، بالإضافة إلى التوترمع تركيا بسبب الدعم الامريكي المستمر للمقاتلين الأكراد الذين ساعدوا الحملة المناهضة لتنظيم داعش.

وقبل أقل من أسبوع من تنصيب بايدن، أعلن القائم بأعمال وزير الدفاع الامريكي كريستوفر ميلر أن الجيش الأمريكي خفض قواته في أفغانستان والعراق إلى ٢٥٠٠ جندي.

أوروبا

يعتقد أن بايدن سيستمر في دفع حلفاء الناتو إلى إنفاق المزيد على الدفاع، لكن قد يتراجع عن جهود ترامب لخفض عدد القوات الأمريكية المتمركزة في ألمانيا.

لكن يعتقد أن أوربا لن تتراجع عن رسم مسار "تقليل اعتماد القارة على القوة الدبلوماسية والعسكرية الامريكي".

السعودية

دعمت إدارة ترامب السعودية إلى أقصى حد، لكن بايدن سيكون له مقاربة مختلفة، إذ أعلنت مرشحته للاستخبارات الوطنية الامريكية إيفريل هاينز إنها سترفع السرية عن تقرير الاستخبارات حول قتل الصحفي جمال خاشقجي وتقدمه للكونغرس.

وقال هو نفسه في أكتوبر الماضي، بمناسبة الذكرى الثانية لمقتل خاشقجي "سنعيد تقييم علاقتنا مع المملكة، وننهي الدعم الامريكي للحرب السعودية في اليمن، ونتأكد من أن أمريكا لا تتنازل عن قيمها لبيع الأسلحة أو شراء النفط".

ولكن نظراً لأهمية الرياض الجيوستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، من غير الواضح ما إذا كان بايدن سيغير العلاقات الامريكي السعودية بشكل كبير.

إسرائيل

في عهد ترامب، أصبحت إسرائيل محور تركيز أكبر للسياسة الخارجية الامريكية، فقد قطع ترامب المساعدات للفلسطينيين، واعترف بمطالبة إسرائيل بالقدس، ونقل السفارة الامريكية إلى هناك.

وساعدت إدارة ترامب في التوسط في علاقات التطبيع بين إسرائيل وأربع دول وهي نجاحات ديبلوماسية يصفها كبار مسؤولي ترامب بأنها غيرت قواعد اللعبة التاريخية في الشرق الأوسط.

ومن المرجح أن تتبنى إدارة بايدن موقفاً أكثر حياداً، ووصف بايدن، الذي انتقد تغييرات ترامب، قراره بنقل السفارة إلى القدس بأنه "قصير النظر وعبثي" لكنه قال في حملته الانتخابية إنه سيبقي السفارة هناك.

كوريا الشمالية

وعلى الرغم من القمم التي عقدت بين الرئيس ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، أعلنت كوريا الشمالية عن انتاج صاروخ باليستي جديد يتم إطلاقه من الغواصات، لتلقي بمسؤولية الرد على هذا الإجراء على إدارة بايدن.

وفي خطاب صاخب الأسبوع الماضي في المؤتمر الثامن للحزب، كشف كيم عن خطط طموحة لتطوير أسلحة جديدة، وأوضح أن إدارة جديدة في واشنطن لن تغير سلوك النظام.

كورونا

أعلن بايدن عن فريق من ١٣ مستشارا صحيا لإدارة الاستجابة لوباء الفيروس التاجي في غضون أيام من انتخابه في نوفمبر، وعلى المدى القريب يتوقع أن يقرر بايدن إعادة انضمام الولايات المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية.

وكشف بايدن عن خطة ضخمة للإغاثة من الرعاية الاقتصادية والرعاية الصحية بقيمة ١,٩ تريليون دولار تهدف إلى التصدي للفيروس وآثاره الاقتصادية في الداخل.

وأعلن بايدن أيضًا أنه سيعيد تأسيس مديرية الأمن الصحي العالمي التابعة لمجلس الأمن القومي.

وسترأس المديرية بيث كاميرون، عالمة الأحياء وخبيرة الدفاع البيولوجية التي قالت إن إغلاق مكتب مجلس الأمن الوطني ساهم في سوء تعامل إدارة ترامب مع الوباء.

إدارة بايدن أمام عبء طي صفحة ترامب

صحيفة (العرب) اللندنية:

واشنطن – أمضى الرئيس الامريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب يومه الأخير، الثلاثاء، بالبيت الأبيض في ختام ولاية شهدت انقساما عميقا في الولايات المتحدة، وقد يغتنم اللحظات الأخيرة من رئاسته لإصدار سلسلة من قرارات العفو، في تحدّ أخير لخصومه.

وستواجه إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن تحديات لا حصر لها على المستوى الداخلي لطي صفحة ترامب، حيث كانت فترة توليه الرئاسة خلال الأربع سنوات مليئة بالسجالات.

ويدخل بايدن البيت الأبيض الأربعاء ليبدأ ولايته على رأس بلد يحصد فيه وباء كوفيد – ١٩ أكثر من ثلاثة آلاف امريكي كل يوم، ويسجل مليون شخص في برنامج البطالة كل أسبوع، ويشكّك عشرات الملايين في شرعيته.

قالت الخبيرة في الشؤون السياسية ماري ستوكي من جامعة ولاية بنسلفانيا "ما يميّز عهد بايدن ليس أن البلد يمرّ بأزمة بل عدد الأزمات المتزامنة" التي سيضطرّ إلى مواجهتها منذ الأيام الأولى لولايته.

وبعض هذه الأزمات مثل وباء كورونا والانكماش الاقتصادي ظرفية ومترابطة، وبعضها الآخر كالانقسامات السياسية والعنصرية تعود إلى عقود لكن يتعين على بايدن مواجهتها كلها مباشرة، في وقت سيكون مجلس الشيوخ منشغلا جزئيا بمحاكمة ترامب بتهمة "التحريض على التمرد" على خلفية اقتحام مبنى الكونغرس (الكابيتول) قبل أسبوعين.ورغم أن العنف السياسي في الولايات المتحدة يمكن أن يؤدي إلى تقليل الثقة في استقرار البلاد، وارتفاع تكلفة المخاطر بالنسبة إلى سندات الخزانة الامريكية التي تحدث عنها المحلل الاقتصادي نوح سميث قبل نحو أسبوع، فهو يرى الآن أن هذه ليست التداعيات الاقتصادية الوحيدة المحتملة للهجوم الذي شنّه أنصار ترامب على الكابيتول.وذكر سميث في تحليل نشرته وكالة بلومبيرغ للأنباء أن عدم الاستقرار يزيد من عدم اليقين، فإذا كنت رجل أعمال ولا تعرف من سيكون مسؤولا عن الدولة في غضون عام، فمن المنطقي عدم القيام بأيّ استثمارات كبيرة فيها خوفا من أن تستولي عليها الحكومة، أو تتمّ إزالتها من الوجود أو تدميرها في موجة عنف.وقال بايدن بعد إعلانه خطة طوارئ بقيمة ١,٩ مليار دولار، إنه يعتزم تسريع مصادقة الكونغرس عليها، وتابع موضحا "تنتشر المعاناة الإنسانية في وضح النهار وليس لدينا وقت لنضيعه".

وعندما كان نائبا للرئيس باراك أوباما، أشرف بايدن على حزمة إنعاش اقتصادي ضخمة بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٩ التي ألقت بظلالها على بداية ولايتهما.لكنّ التحدي مختلف تماما هذه المرة، وقالت شيرلي آن وارشو أستاذة العلوم السياسية في كلية غيتيسبرغ "يجب أن يدير الأزمة الاقتصادية فيما يحاول تلقيح ٣٠٠ مليون شخص بينما يقود دولة منقسمة بشكل خطير".ويخاطر الديمقراطي الذي وعد بتحقيق "مصالحة في امريكا" أيضا بمواجهة حقيقة وجود نظامين إعلاميين مختلفين يقدمان للناس رؤيتين مختلفتين للعالم.

وفي مواجهة كل هذه "الأولويات" اعترفت كامالا هاريس نائبة الرئيس المنتخبة، الجمعة للإذاعة الوطنية العامة (أن.بي.آر) بأنه "يجب أن نكون قادرين على القيام بمهمات متعددة".

ونظرا إلى كل هذه التحديات المختلفة، يعتقد جو بايدن أن عزمه على تجاوز خطوط الترسيم السياسي هي الحل الوحيد، قائلا "الوحدة ليست مجرد وهم، إنها خطوة عملية للقيام بما يجب علينا فعله معا، من أجل البلاد".

وبالنسبة إلى ماري ستوكي، فإن الثنائي "سيسير على حبل مشدود ما بين فرص كبرى وأخطار كثيرة"، إلا أنها حذرت في الوقت نفسه من اعتبار بايدن بمثابة المخلّص، موضحة "هذا البلد مهووس برؤسائه، وينظر إليهم على أنهم منقذون"، وتختم مبيّنة، لكن يجب ألا ننسى "أنهم لا يسيطرون على كل شيء".

سياسة بايدن تجاه الشرق الأوسط «مربوطة» بمصير المفاوضات مع طهران

صحيفة (الشرق الاوسط) :

بيروت: بولا أسطيح:يُدرك مختلف الفرقاء أن سياسة الرئيس الامريكي الجديد جو بايدن، تجاه منطقة الشرق الأوسط لن تتبلور في الأشهر الأولى من ولايته، إذ يجمعون على أن أولوياته الحالية مرتبطة مباشرة بالداخل الامريكي، على أن يفتح تباعاً ملفات المنطقة العالقة، وأبرزها ملف العلاقة مع طهران وإمكانية العودة للمفاوضات حول الملف النووي، خصوصاً أنه كان قد أعلن أنه سيعود إلى الاتفاق النووي ويرفع العقوبات عن إيران إذا التزمت «بشكل صارم» بهذا الاتفاق.

ويرى دبلوماسيون سابقون عملوا في واشنطن وعن قرب مع الإدارات الامريكية المتعاقبة، أن مصير المفاوضات مع طهران سيحدِّد إلى حد كبير مصير باقي ملفات المنطقة. ويرى سفير لبنان السابق في واشنطن رياض طبارة أن تصريحات بايدن ومواقفه خلال حملته الانتخابية، إضافةً إلى القرارات الرئاسية التي أعلن عنها ويُفترض أن يوقّع عليها فور تسلمه مهامه وهي لا تحتاج لموافقة الكونغرس، «كلها تؤكد أنه وبعكس الرئيس الامريكي السابق دونالد ترمب سيعتمد سياسة انفتاح على منطقة الشرق الأوسط، وعلى كل حلفاء واشنطن القدامى سواء في أوروبا أو أينما وُجدوا».

وعدّ في تصريح لـ«الشرق الأوسط» أن التوجه هو لـ«توسيع الاتفاق النووي مع طهران بما يلبّي طموحات امريكا»، متحدثاً عن «عدة بنود ستلحظها التوسعة، البند الأول يرتبط بإسقاط المهل الزمنية من الاتفاق السابق والذي كان يتحدث عن عشر سنوات لا تستطيع خلالها إيران إنتاج قنبلة نووية، ليصبح اتفاقاً دائماً ومن دون سقف زمني.

البند الثاني يلحظ شمول الاتفاق برنامج الصواريخ الباليستية وأموراً أخرى لم تكن موجودة خلال عهد الرئيس الامريكي السابق باراك أوباما. أما البند الثالث، فمرتبط بتنظيم علاقة إيران بدول الجوار وفرض التهدئة وتجنب التوتر، على أن يشمل بشكل أساسي الميليشيات المتحالفة مع طهران، وأبرزها الحوثيون والحشد الشعبي وحزب الله».

من جهته، يؤكد سفير لبنان السابق في الولايات المتحدة الامريكية عبد الله بوحبيب أن «تركيز بايدن سيكون محصوراً أولاً وثانياً وثالثاً على الداخل الامريكي، حيث الأوضاع غير جيدة على المستويات كافة، سواء لناحية (كورونا) أو لناحية الوضع الاقتصادي أو السلم الأهلي».

ولفت بوحبيب في تصريح لـ«الشرق الأوسط» إلى أنه ما دام النظام رئاسياً في امريكا والرئيس يتخذ القرارات الكبرى، لذلك سيكون اهتمامه منصبّاً على الوضع الامريكي. مضيفاً: «يعي الديمقراطيون ويُقرون كما يُقر بايدن نفسه بأنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط، وأن العمل يجب أن ينصبّ على استيعاب المشكلات هناك، وما دام الرئيس الامريكي الجديد كان نائباً للرئيس السابق باراك أوباما، وجزء كبير من فريقه الحالي كان جزءاً من فريق أوباما، فلا شك أننا قد نرى أن سياسة بايدن تجاه الشرق الأوسط ستكون متأثرة إلى حد ما بسياسة أوباما».

وإذا كان السفير اللبناني السابق في واشنطن أنطوان شديد، يوافق بوحبيب على أن تعيين بايدن مسؤولين في فريقه كانوا في إدارة أوباما يجعل الكثيرين لا يستبعدون أن تكون سياساته امتداداً لسياسات أوباما، إلا أنه يشدد على أن «الواقع على الأرض تغيّر في السنوات الماضية، كما تغيّرت المنطقة ككل سواء لجهة انطلاق قطار

التطبيع ونسج علاقات عربية – إسرائيلية، أو لجهة إمعان إيران بالتدخل في شؤون المنطقة، وصولاً لانسحاب ترمب من الاتفاق النووي وتحول الصواريخ الباليستية ملفاً أساسياً على طاولة البحث»، لافتاً في تصريح لـ«الشرق الأوسط» إلى أنها «كلها ملفات سيضطر بايدن لأخذها بعين الاعتبار في أثناء صياغة سياساته للمنطقة».

كانت صحيفة «تايمز» البريطانية قد استبعدت أن يتمكن الرئيس الامريكي المنتخب جو بايدن، من التراجع عن السياسات التي نفّذها ترمب في الكثير من القضايا الرئيسية بالشرق الأوسط، خصوصاً فلسطين وإيران وسوريا. ورجّحت أن يلتزم بايدن بسياسات ترمب، ويستمر في الإهمال المتزايد للمنطقة، والتركيز على التحديات الأخرى.

ويُجمع السفراء الـ٣ على أن عودة المفاوضات بين واشنطن وطهران لن تكون بالسهولة التي يعتقدها البعض، إذ إن الأمر لم يَعد، حسب السفير شديد، مقتصراً على البرنامج النووي، «بل بات يشمل الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية وكل التكنولوجيا الجديدة التي تمتلكها طهران»، مرجحاً أن يستخدم بايدن عقوبات ترمب، فيواصل الضغوط القصوى على إيران للحصول على تنازلات كبرى وواضحة قبل العودة إلى الاتفاق، من دون أن نغفل أن الإيرانيين بدأوا أصلاً يبعثون بالرسائل إلى الإدارة الجديدة سواء من خلال المناورات العسكرية التي يُجْرونها في المنطقة أو من خلال مظاهر شتى من التحديات للقول «إنهم هنا وإنهم باتوا أقوى، وبالتالي رفع سقوفهم قبل الجلوس على طاولة المفاوضات».

بدوره، يرى السفير بوحبيب أن «النية موجودة لدى بايدن للعودة للمفاوضات مع طهران، لكن الأرجح أن ذلك لن يحصل قبل حسم هوية الرئيس الإيراني المقبل في يونيو (حزيران)»، لافتاً في الوقت عينه إلى أن «إسقاط كل العقوبات عن طهران لن يكون أصلاً بالأمر السهل، باعتبار أنه لا يمكن أن يثبت أن هذه العقوبات قد حققت هدفها ليتم الاستغناء عنها، خصوصاً أن الكونغرس الامريكي لا يزال معارضاً شرساً لإيران».

أما السفير طبارة، فيقرأ الموقف الإيراني المتشدد الذي يربط العودة إلى المفاوضات بإسقاط كل العقوبات على أنه «مجرد محاولة لرفع السقوف قبل انطلاق هذه المفاوضات»، معتبراً أن «الموقف الإيراني هذا غير جدّي خصوصاً أن لدى طهران مشكلة اقتصادية كبيرة، وعامل الوقت لا يخدمها على الإطلاق».

وفيما يتعلق بالملف اللبناني، يرجح طبارة أن يواصل بايدن سياسة ترمب باعتبار أن الموقف الامريكي، وبشكل عام الموقف الدولي بات محسوماً بشأن لبنان، ومفاده أنْ «لا مساعدات مالية واقتصادية في ظل فساد النظام الحالي، أضف إلى ذلك أنْ لا أحد جاهزاً للتعامل مع حكومة يهيمن عليها (حزب الله)، ولعل هذا الأمر من الأشياء القليلة التي يتفق عليها الجمهوريون والديمقراطيون في الولايات المتحدة».

أما بوحبيب، فيتوقع ألا يتم فرض عقوبات جديدة على مسؤولين لبنانيين في المدى المنظور، من دون أن يعني ذلك التوجه لإزالة العقوبات التي سبق أن فُرضت، أقله في الأشهر الـ٦ الأولى من ولاية بايدن، لافتاً إلى أن «لبنان ليس في موقع استراتيجي يجعله أولوية للامريكيين باعتبار أن أي انهيار داخلي سيبقى محصوراً داخل لبنان، كما أن أي اقتتال سيكون اقتتالاً لبنانياً داخلياً، ولن يتحول إلى حرب شرق أوسطية».

من جهته، يرى شديد أن «ملف لبنان، كما باقي ملفات المنطقة، مرتبط إلى حد كبير بالملف النووي الإيراني ومصير المفاوضات الامريكية مع طهران، فـ(حزب الله) امتداد واضح لطهران والضغوط عليه ليست إلا جزء من الضغوط على إيران».

جيمس جيفري

بايدن و سياسات ترامب في الشرق الأوسط

مجلة فورين أفيرز:

كما هو الحال مع الرؤساء الثمانية السابقين للولايات المتحدة، كان الشرق الأوسط مهيمنا على جزء كبير من السياسة الخارجية للرئيس "دونالد ترامب". وبالرغم من الحديث عن إنهاء "الحروب الأبدية" والتحول إلى آسيا، فقد أعادت المصالح الوطنية الأساسية الولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا إلى المنطقة.

اختلفت أولويات "ترامب" في الشرق الأوسط من نواحٍ عديدة عن أولويات أسلافه والتي تمثلت في القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ودعم شركاء الولايات المتحدة، ومحاربة الإرهاب، وتسهيل تصدير منتجات النفط. لكن من نواحٍ أخرى، حققت إدارة "ترامب" التي عملت فيها كمبعوث لكل من سوريا والتحالف لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" تحولًا ملحوظًا في نهج الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

تابع كل من الرئيسين الأمريكيين "جورج دبليو بوش" و"باراك أوباما" حملاتهما في الشرق الأوسط بناءً على الاعتقاد الخاطئ بأنه من خلال اختراق دول المنطقة سياسياً وعسكرياً، يمكن للولايات المتحدة معالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي الدائم.

وبالرغم من صعوبة التنبؤ بسياسة "ترامب"، إلا أن إدارته اتخذت مسارًا مختلفًا وكانت العديد من النتائج لديها واضحة. فقد تجنب "ترامب" المزالق التي واجهها أسلافه من خلال تجنب الاستجابة المباشرة للتهديدات الإقليمية الوشيكة، والعمل بشكل أساسي من خلال شركاء على الأرض.

وبالرغم من كل "الحقد الحزبي" في النقاشات حول السياسة الخارجية اليوم، يجب على هذا النموذج الجديد في السياسة الأمريكية أن يستمر ومن المرجح أن يحدث ذلك، لأنه يوفر الخيار الأفضل لاحتواء التحديات في الشرق الأوسط وإعطاء الأولوية للتحديات الجيوسياسية في أماكن أخرى.

استراتيجية جديدة

تصدر معظم الإدارات الجديدة استراتيجية للأمن القومي ثم تقوم بسرعة بتعليق العمل بها. لكن وثيقة عام ٢٠١٧ التي صاغها البيت الأبيض قدمت مخططًا جديدًا لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وقد نفذته إدارة "ترامب" بشكل عام. وقد دعت الاستراتيجية إلى تحويل التركيز من ما يسمى بـ"الحروب التي لا نهاية لها" إلى منافسة القوى العظمى، وفي المقام الأول مع الصين وروسيا. وبالنسبة للشرق الأوسط، كان هذا المبدأ الأول يعني تجنب التورط في القضايا المحلية مع الاستمرار في التصدي للمخاطر الإقليمية بما في ذلك احتواء إيران وروسيا وسحق التهديدات الإرهابية الخطيرة.

سعى "ترامب" إلى إنهاء المشاركة المركزية للولايات المتحدة في حملة مكافحة "الدولة الإسلامية" بعد سقوط الرقة، عاصمة التنظيم في سوريا، في عام ٢٠١٧ وخفض مستويات القوات الأمريكية في أفغانستان، وسلم المهمتين إلى حلفاء محليين. أراد مستشاروه العسكريون أن تظل الولايات المتحدة ملتزمة، بينما سعى القادة المدنيون الآخرون إلى دمج القوات الأمريكية في سوريا والعراق في جهود "ترامب" الأوسع لاحتواء إيران. وكان جزء كبير من

الصراع الداخلي للإدارة نتاجًا لهذه الأهداف المتنافسة: الانسحاب وإعطاء الأولوية لمكافحة "الإرهاب" أو التركيز على كل من "الإرهابيين" وإيران.

في النهاية، استقرت الأمور على حل وسط معقول" وهو انسحاب كبير للقوات، مع تكريس القوات المتبقية فقط لمكافحة الإرهاب والمهام التي تركز على إيران. وأوضح "ترامب" أنه سيدعم الأعمال العسكرية الإسرائيلية والتركية ضد إيران وروسيا في سوريا، وسيعتمد بشكل أساسي على دول الخليج والأردن والعراق وإسرائيل للوقوف في وجه طهران. وبدورها ستكمل الولايات المتحدة هذه الجهود عسكريًا عند الضرورة، من خلال بيع الأسلحة واستهداف الإرهابيين أو معاقبة رئيس النظام السوري "بشار الأسد" على استخدام الأسلحة الكيماوية.

ومع ذلك، كانت الإدارة حذرة بشكل عام من استخدام القوة العسكرية، خاصة عندما لا تُزهق أرواح أمريكية. لكن عندما قررت التدخل، استهدفت القوات الأمريكية "الأسد" والجماعات الإرهابية والمرتزقة الروس والميليشيات المدعومة من إيران.

في مقابل تحمل هذا العبء الإضافي، تجاهلت إدارة "ترامب" إلى حد كبير السلوك المحلي لشركاء مهمين، بما في ذلك مصر وتركيا وحتى السعودية، بالرغم من مقتل الصحفي "جمال خاشقجي". كما أوضحت الإدارة أنها ستدعم إسرائيل علنًا عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وستبطل السياسات الأمريكية والدولية القديمة بشأن عمليات نقل الأسلحة ومرتفعات الجولان والقدس والصحراء الغربية. أنتجت هذه السياسات اتفاقيات "إبراهام" بين إسرائيل والعديد من الدول العربية في إشارة إلى أن المنطقة كانت تتحرك إلى مرحلة ما بعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

التحدي الإيراني

وضعت مهمة احتواء إيران النموذج الجديد لإدارة "ترامب" على المحك. كان "ترامب" يعتقد أن الاتفاق النووي الإيراني صفقة سيئة" حيث كانت مدته محدودة، واشتكى الحلفاء الإقليميون من فشله في معالجة سلوك إيران المزعزع للاستقرار. في النهاية، بعد السعي للحصول على شروط أكثر صرامة من إيران لمدة ١٨ شهرًا، انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاقية. بالرغم أن طهران ردت بزيادة نشاط التخصيب بشكل سريع، إلا أنها لم تترك الاتفاقية بالكامل.

لم تكن السياسة اللاحقة للإدارة مبنية على تغيير النظام الإيراني، بالرغم أن بعض صانعي السياسة كانوا يتطلعون إلى هذا الاحتمال. بدلاً من ذلك، تم تصميم حملة "أقصى ضغط" التي أطلقها "ترامب" لإجبار إيران على التفاوض بشأن صفقة أوسع تشمل أنشطتها النووية وبرنامجها الصاروخي وسلوكها الإقليمي. وكان للسياسة الأمريكية تأثير حقيقي على كل من الاقتصاد الإيراني والمغامرات الإقليمية.

وبالرغم من استمرار طهران في تهريب النفط والغاز إلى خارج البلاد بأسعار مخفّضة، إلا أن العقوبات حدت من المساعدة المالية التي يمكن أن تقدمها لحلفائها في العراق ولبنان وسوريا. ولم تكن الصين ولا روسيا على استعداد لإنقاذ إيران، ولم يكن بمقدور الأوروبيين فعل الكثير للرد، بالرغم من معارضتهم.

وبالرغم أن معارضي إدارة "ترامب" جادلوا بأن إيران لن تقدم تنازلات موسعة أبدًا، إلا أن مطالب "ترامب" اختلفت قليلاً عن مطالب إدارة "أوباما" المبكرة. في كلتا الحالتين، كانت المواقف التفاوضية الأولية متطرفة. أراد "ترامب"، مثل "أوباما"، التفاوض على صفقة، ولكن مع اختلاف جوهري. فقد كانت أولوية "ترامب" المركزية هي ردع المغامرات الإقليمية لإيران والحد من قدراتها النووية قدر الإمكان، بغض النظر عن القيود الدبلوماسية أو التوصل لاتفاق كما كان يريد "أوباما".

رأى "ترامب" في إيران تهديدًا شاملاً وأخضع جميع السياسات، بما في ذلك الملف النووي، لهذا الواقع. وبالتالي، فقد قلب المنظور، إما لفرض شروط مواتية أو إذا لم يصل لاتفاق، فإنه يضعف إيران بشكل خطير. ولا يمكن الحكم بعد على ما إذا كانت هذه السياسة ناجحة. وسيقرر الوقت وعملية صنع القرار في إدارة "بايدن" ما إذا كان "الضغط الأقصى" سيفتح الباب أمام تسوية مستقبلية أو يدفع إيران إلى الاقتراب من الاختراق النووي بعيدًا عن أي تسوية تفاوضية.

سوريا والعراق

حاول "ترامب" استغلال حملة العقوبات لمواجهة توسع إيران الإقليمي خاصة في سوريا والعراق. في السابق، ورثت إدارة "ترامب" سياسة مشوشة من "أوباما"، وهي سياسة انتقدها حتى مستشارو الرئيس السابق لاحقًا فقد كانت متضاربة فجزء منها يشمل الإطاحة بـ"الأسد" عبر معارضة مسلحة، وجزء يسعى إلى تسوية سياسية بوساطة الأمم المتحدة، وجزء آخر يواجه "الدولة الإسلامية".

بحلول أواخر عام ٢٠١٧، كانت إدارة "ترامب" قد طورت سياستها الخاصة تجاه سوريا على أساس مبادئ مواجهة التهديدات الإقليمية من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء. وتضمنت هذه السياسة إخراج إيران، وهزيمة "الدولة الإسلامية" بشكل كامل، وحل الصراع في البلاد. وبالرغم أن الجيش الأمريكي قاوم الابتعاد عن مهمته في مكافحة "الدولة الإسلامية"، فقد قام في النهاية بتركيز قواته في الشمال الشرقي والجنوب" مما حرم "الأسد" وحلفاءه من التضاريس والموارد.

وبحلول عام ٢٠٢٠، كانت الولايات المتحدة قد بنت تحالفًا مرنًا في الوقت الذي سعت فيه لتقليل التزامها المباشر. فقد عملت تركيا وعناصر المعارضة المسلحة في سوريا مع الولايات المتحدة لحرمان "الأسد" من نصر عسكري حاسم، كما أدت الضربات الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة على أهداف إيرانية في البلاد إلى الحد من الخيارات العسكرية للنظام.

في غضون ذلك، قادت الولايات المتحدة تحالفًا دبلوماسيًا دوليًا كبيرًا لدعم الجهود السياسية للأمم المتحدة لحل الصراع، وعزل دمشق دبلوماسيًا، وسحق اقتصاد البلاد من خلال العقوبات.

ولكن، نتيجة تطبيق هذه السياسة الأوسع تجاه إيران هي طريق مسدود. ففي غياب حل تفاوضي، من المرجح أن تستمر حرب الاستنزاف الفوضوية، ولكن هذا الخيار نجح ضد السوفييت في أفغانستان. ومع ذلك، سيتعين على الإدارة المقبلة أن تزن هذه المزايا مقابل المخاطر الأخرى، بما في ذلك التكلفة على المدنيين.

ومما لا يثير الدهشة، أن السياسة الأمريكية وضعت واشنطن على خلاف مع موسكو، التي رأت أن سوريا هي المكان الرئيسي لإعادة الانخراط دبلوماسيًا وعسكريًا في الشرق الأوسط. وتماشيًا مع هدفها المتمثل في مواجهة تهديدات روسيا الإقليمية، ردت الولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا على النشاط العسكري الروسي والمرتزقة في شمال شرق سوريا، وساعدت تركيا على صد التوغلات السورية الروسية المشتركة في شمال غرب البلاد.

لكن معارضة تركيا لشريك الولايات المتحدة الكردي السوري المحلي في الشمال الشرقي ("قوات سوريا الديمقراطية" المرتبطة بحزب العمال الكردستاني) أدت إلى تعقيد تلك العلاقة. وأدى هذا التوتر إلى وقوع صدام عسكري ودبلوماسي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. وبالرغم أن واشنطن وأنقرة تمكنتا من حل الأزمة، إلا أنها أوضحت صعوبة العمل من خلال الشركاء سواء كانوا من "قوات سوريا الديمقراطية" أو الأتراك والذين قد تتجاوز أجنداتهم ما يمكن أن تدعمه واشنطن.

في العراق، حاولت الولايات المتحدة عزل جهودها العسكرية ضد "الدولة الإسلامية" عن الصراع الأكبر ضد إيران. ومع ذلك، بدأت الميليشيات المحلية الموالية لطهران في تصعيد حملتها ضد القوات الأمريكية.

ورد "ترامب" في النهاية، وقتل "قاسم سليماني"، قائد فيلق القدس الإيراني، الذي لا يمكن تعويضه. وردت إيران بشن هجوم صاروخي باليستي على قاعدة أمريكية، لكنها فشلت في إلحاق خسائر جسيمة.

وكانت النتيجة انتصارًا واضحًا، وإن لم يكن نهائيًا، للولايات المتحدة. لا تزال القوات الأمريكية في العراق، لكن الميليشيات مثل "كتائب حزب الله" لا تزال تشكل تهديدًا. ولا يزال العراق يمثل الجبهة الأكثر اضطرابا بين واشنطن وطهران.

نموذج للمستقبل

على مدى السنوات الأربع الماضية، حققت إدارة "ترامب" نجاحين رئيسيين في الشرق الأوسط" هما اتفاقيات "إبراهام" وتدمير تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا. كما تمكنت من مواجهة التوسع الروسي في سوريا وأماكن أخرى، مع فهم تهديد إيران للاستقرار الإقليمي، وحشد تحالف لمواجهة سلوك طهران.

وبالرغم أن "ترامب" لم يحل التحدي النووي الإيراني، وهو الأمر الذي لم يفعله "أوباما" أيضًا، كانت حدود الاتفاقية النووية الأصلية بشأن تخصيب إيران غير المقيد ستتلاشى بسرعة خلال ما يزيد قليلاً عن ٥ سنوات.

ووفقًا لمعايير الشرق الأوسط الأخيرة، كان كل هذا معًا نتيجة سياسية محكمة، حيث تمكن "ترامب" من تقليل الالتزامات والنفقات الأمريكية المباشرة، وكل ذلك أثناء العمل بشكل وثيق مع الحلفاء الإقليميين.

ومع ذلك، قد يكون من الصعب على الإدارة المقبلة الحفاظ على هذا النهج مع إعادة التركيز على الاتفاق النووي الإيراني.

ففي الوقت الحالي، يريد العديد من الحلفاء الإقليميين استمرار الضغط الأمريكي على اقتصاد إيران ومغامراتها الإقليمية أكثر من تحقيق عودة فورية للاتفاق. وسيحتاج "بايدن" إلى موازنة تلك الأولويات بعناية.

عبد المنعم سعيد

بايدن في البيت الأبيض!

المركز الاقليمي للدراسات/القاهرة:

انتهي كثير من اللغط في الولايات المتحدة حول ما سيفعله الرئيس ترمب، والمرجح أنه سيبدأ لغط جديد حول الرئيس بايدن. ولكن ما يهمنا في الرئيس الجديد هو ما سوف يفعله في الشرق الأوسط. المؤكد أن الرئيس يختلف كثيراً عن سابقه، فهو رجل المؤسسات" سواء من خلال الكونغرس أو لجنة العلاقات الخارجية فيه، أو من خلال «الرئاسة» عندما كان نائباً للرئيس.

الرجل ليس بجديد علينا ولا نحن بجدد عليه، وهو لديه الخبرة التي ربما اعتراها ما اعتراها وهو خارج السلطة، وربما بعض من الاعوجاج نتيجة سماعه لنصائح بعض من صوتوا له أو مراكز التفكير في واشنطن. الرئيس واضح في أولوياته التي كتبها وتحدث بها طوال العامين الماضيين.

الرجل هدفه بعيد المدى، واستراتيجيته العليا هي أن تصير امريكا قائدة للعالم مرة أخرى. ولكن طريقه إلى هذا الهدف النبيل هو ما سوف يفعله داخل امريكا لتوحيد الأمة الامريكية، ويتغلب على وباء «كوفيد- ١٩». كلاهما ليس أمراً سهلاً، ولكنه يعلم جيداً أن الثانية يمكنها أن تكون طريقاً إلى الأولى، ولو أضاف لها مشروعاً طموحاً لإصلاح وتطوير البنية الأساسية الامريكية، فربما يكون قد قطع الطريق أو نصفه على الأقل.

في السياسة الخارجية هو يريد العودة بسرعة إلى اتفاق باريس الخاص بالاحتباس الحراري، وإعادة الوحدة إلى «المعسكر الغربي»، الذي أحياناً يقول عنه إنه «المعسكر الديمقراطي»" بينما يضع اللعبة الاستراتيجية مع الصين وروسيا على أسس تنافسية وليست صراعية.

الشرق الأوسط وسط ذلك كله يأتي في مكانة متأخرة، اللهم إلا موضوع السلاح النووي الإيراني الذي يفرض نفسه على قائمة أعمال الرئيس" سواء أراد ذلك أم لم يرد" لأنه مرتبط بانسحابه من اشتباكات مكلفة في أفغانستان والعراق.

على أي حال، فإن الرئيس الجديد في نظرته إلى الشرق الأوسط سوف يكون متواضعاً بفعل أحداث الأربعاء ٦ يناير (كانون الثاني) الجاري التي قامت فيها الجماهير من أنصار ترمب بالهجوم على مبنى «الكابيتول»، وإجبار أعضاء مجلسي النواب والشيوخ على الاختفاء بينما هم يُهاجَمون، والظهور بعد الاعتداء لكي يؤكدوا نجاح بايدن.

ما حدث ربما يجعل الرجل أكثر تعاطفاً وتفهماً للتجربة العربية خلال العقد الماضي. فما حدث من ارتفاع نجم اليمين الامريكي المكون من «القوميين البيض» المتعصبين لا يختلف كثيراً عن ذلك اليمين المكون من «الإخوان المسلمين» وتوابعهم في المنطقة. فكلا النوعين من اليمين المتطرف لديه نزوع إلى التطرف والعنف والإرهاب، وكلاهما جوهر آيديولوجيته عنصرية ورافضة لمن يخالفها، ولديها قابلية شديدة للتعاطي مع نظريات المؤامرة.

أكثر من ذلك فإن التجربة ربما تجعل الرئيس قادراً على تفهم الفارق ما بين «حرية التعبير» و«التحريض»، وما بين «حرية التجمع» واستخدام الجموع لتهديد الحياة" والحق في التظاهر وتهديد المنشآت العامة.

أكثر ما يحتاجه الرئيس فيما يتعلق بالشرق الأوسط هو أن يعرف حجم التغيرات التي جرت في الإقليم. ولا يبدو أن أحداً في واشنطن لا يعرف بها. المؤكد هو أن العقد الأخير لم يكن رحيماً بالإقليم. الفوضى التي سببها ما سُمي «الربيع العربي»، وانهيار النظم السياسية، والانهيار في أسعار النفط، وارتفاع نجم السياسات «الإسلاموية» التي وصلت إلى قمتها مع وجود أول «خلافة إسلاموية» في التاريخ المعاصر" كل ذلك قدم إلى بؤس المنطقة بما

أدى إليه من تدمير دول، وضحايا من القتلى والجرحى، وملايين من اللاجئين والنازحين. وفوق ذلك كله فإن القوى الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا وإثيوبيا وإسرائيل) انتهرت الفرصة لتعزيز أهدافها الاستراتيجية على حساب بقية الإقليم. ولكن، ورغم ذلك كله، فإن ذلك لم يكسر أياً من دول المنطقة، رغم محاولات التقسيم في سوريا واليمن والعراق وليبيا ولبنان، ورغم الانقسامات السياسية والقبلية والعرقية.

عاشت دول الشرق الأوسط، ضعفت نعم، ولكنها بقيت دون تقسيم" وأكثر من ذلك أن مفهوم الدولة الوطنية بات أكثر شيوعاً وحساسية لمستويات مختلفة من اللامركزية. أكثر من ذلك فإن الموجة الإسلاموية الراديكالية جرى احتواؤها، وتراجعت، وهُزمت في مصر، وأطيح بها في السودان، وفقدت قوة اندفاعها السابقة في سوريا، وفي بقية الإقليم فقدت التقدير والاحترام. والحقيقة هي أن معظم ما هو معروف من أزمات في المنطقة قد بات تحت السيطرة، فانحصرت الأزمة السورية في إطار من توازن للقوى في الشمال الغربي للبلاد، وفي العراق ظهرت قيادة قوية ممثلة في الكاظمي تسعى إلى دولة أكثر استقراراً، وفي ليبيا توقف سيل الدماء، وتمكنت الإدارة الإقليمية والدولية للأزمة من وضع الدولة على طريق الحل. وحتى الصراع العربي الإسرائيلي يتحرك في اتجاه إيجابي مع المبادرة المصرية في منتدى غاز شرق البحر المتوسط، ومبادرات الإمارات والبحرين والسودان والمغرب للسلام والتطبيع مع إسرائيل. ومؤخراً جرى تحقيق «الوفاق العربي» بحل الخلاف القطري الخليجي.

أكثر ما يجب أن يعرفه بايدن عن الإقليم هو أن هناك موجة كبيرة من الإصلاح الهيكلي في عديد من دول المنطقة: السعودية ومصر والإمارات والأردن والكويت والمغرب وعمان والجزائر وتونس والبحرين، ومؤخراً فإن السودان والعراق يحاولان السير على الطريق ذاته.

هذه الإصلاحات متصلة بالتنمية الاقتصادية، والعمران، وتجديد الفكر الديني، والتحديث بشكل عام، في دول تكنوقراطية ذات قيادات قوية وقادرة. شهادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية، فيما يتعلق بجائحة «كوفيد- ١٩»، والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية لديها شهادات تقدر هذه الإصلاحات، أكثر بكثير مما يظهر في الإعلام الامريكي ومراكز التفكير في واشنطن.

هذه الإصلاحات واستمرارها في إطار إقليمي عربي، سوف يعزز من الموقف التفاوضي لكل دولة تجاه العالم الخارجي بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص. وكما جرى الذكر من قبل، فإن المنطقة ليست ضمن أولويات بايدن على الأقل في عامه الأول" اللهم إلا ما تعلق بالقضية الإيرانية.

والحقيقة فإن هناك تراجعاً امريكياً في المنطقة منذ الفترة الثانية للرئيس جورج بوش. لقد كان الفشل العسكري في أفغانستان والعراق، والفشل السياسي في الهندسة السياسية لدول «الربيع العربي» سبباً في مزيد من النزعة الانسحابية الامريكية من المنطقة. الملاحظ أنه ربما سيكون الواقع في اتجاه ميل كل من الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط في اتجاه أوروبا وآسيا، وفي الحالتين تُستكمل حلقات الفراق التي جرت منذ فترة طويلة.

الولايات المتحدة على أي حال سوف تكون في حاجة لبعض الوقت لاستيعاب تجربة دونالد ترمب في الحكم وفي المعارضة السياسية" خصوصاً فيما يتعلق باستخدام الديمقراطية كوسيلة من وسائل النفوذ والابتزاز السياسي.

إيران ربما تستغل الفرصة للضغط على بايدن والحصول على مزايا استراتيجية، ولكن بايدن من جانبه لديه العقوبات التي فرضها ترمب، والتي يستطيع المقايضة ببعض منها مقابل تنازلات تسمح بالعودة إلى الاتفاق النووي معدلاً. متى يحدث ذلك، وما هو جدوله الزمني بالنسبة للرئيس بايدن؟ سؤال الإجابة عنه لن تنتظر طويلاً.

روبرت فورد

الجمهوريون واللعب بالنار مع وصول بايدن

صحيفة (الشرق الاوسط) :

صرح جنرال امريكي أسبق ممن خدموا في حرب العراق أن انتشار ٢٥ ألف جندي امريكي في واشنطن يذكره بالعاصمة العراقية بغداد، وذلك في حديثه إلى شبكة الإذاعة الوطنية الامريكية قبل أيام. كم هو غريب هذا التصريح! فسكان واشنطن مواطنون امريكيون، وجنود الجيش هم أيضاً امريكيون. فهم ليسوا بجنود دولة أجنبية يجوبون شوارع عاصمة الولايات المتحدة.

كما أن الدولة الامريكية، بما في ذلك قواتها الأمنية ونظامها القضائي، قوية وراسخة على العكس تماماً من الدولة العراقية. وكان المواطنون العراقيون يتساقطون صرعى بالآلاف في كل شهر إبان خدمة الجنرال الامريكي المذكور في العراق. أما في واشنطن فلم يسقط سوى ٥ قتلى فقط منذ السادس من يناير (كانون الثاني) الماضي. وليست هناك دولة أجنبية تمد يد العون والمساعدة إلى المتطرفين المحليين في الولايات المتحدة، وكندا والمكسيك ليستا كمثل سوريا وإيران على أي حال.

وهناك مفارقة كبيرة مفادها أن الحكومة الامريكية تنفق مئات المليارات من الدولارات في محاربة الإرهابيين في منطقة الشرق الأوسط، ثم تشنُّ مجموعات متنوعة من العناصر اليمينية المتطرفة الامريكية أولَ هجوم لها على الكونغرس ومبنى الكابيتول منذ هجوم الجيش البريطاني في عام ١٨١٤.

وصرحت وزارة الأمن الداخلي، التي أنشئت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ في تقرير صادر عنها في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، أن التهديد الأكثر خطورة واستمراراً داخل الولايات المتحدة ناشئ عن الجماعات اليمينية المتطرفة التي تروّج للهيمنة العرقية العنصرية البيضاء.

والمشكلة في الولايات المتحدة هي أكبر بكثير من تمرد متطرفي العنصرية البيضاء. كانت لي محادثة في الأسبوع الماضي مع رئيس منظمة الحزب الجمهوري في بلدتي بولاية مين. وتلك الولاية تضم أعداداً قليلة للغاية من المواطنين الملونين، وبالتالي فإنَّ القضايا العرقية لا تشغل بال المواطنين هنا، كما أنها لا توجه دفة السياسات الداخلية في الولاية كما هي الحال في أجزاء أخرى من الولايات الامريكية" إذ تتمحور الشواغل هنا حول الوظائف، والدخل، والرعاية الصحية، والحوكمة السليمة. وعلى غرار المناطق الريفية الأخرى من الولايات المتحدة، فإنَّ وسط ولاية مين من أبرز مناطق المعاناة الواضحة في الولاية.

ولقد فاز دونالد ترمب بأغلب أصوات الناخبين في منطقتنا، ولقد حذرني صديقي الجمهوري من أن معظم الناخبين الجمهوريين هنا على يقين من أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة لم تتسم بالنزاهة، كما أنهم يرفضون أي مصالحة محتملة مع المعسكر الديمقراطي. وهو ليس منفرداً برأيه ذلك. فمن خلال استطلاع للرأي أجرته منظمة «مورنينغ كونسولت» لأبحاث السوق الأسبوع الماضي، اتضح أن نسبة ٢٢ في المائة فقط من الناخبين الجمهوريين يعتقدون بنزاهة وسلامة انتخابات عام ٢٠٢٠ الرئاسية، وأن نسبة ٢٧ في المائة منهم فقط يثقون بنظام الانتخابات الامريكي الحالي. (وبالمقارنة، كانت نسبة ٧٢ في المائة من الجمهوريين يثقون تماماً بنظام الانتخابات الامريكي حتى سبتمبر (أيلول) من العام الماضي).

وبالإضافة إلى ذلك، يشير استطلاع الرأي سالف الذكر إلى أنَّ نسبة ٤٥ في المائة فقط من الناخبين، الذين يصفون أنفسهم بالمستقلين عن الحزبين الكبيرين، يثقون فعلاً في نظام الانتخابات الامريكي الحالي. وهذا يعني أنَّ أقل من نصف الناخبين في الولايات المتحدة يثقون بنظام الانتخابات الرئاسية في بلادهم.

رغم التحقيقات وأكثر من ٦٠ حكماً قضائياً صادراً، نجح ترمب والحزب الجمهوري في إقناع أغلب المواطنين الامريكيين بأن التزوير تسبب في تشويه نتائج انتخابات ٢٠٢٠ الرئاسية. وكان الهجوم على مبنى الكابيتول في ٦ يناير مجرد أولى لمحات حصاد جهودهم الحثيثة. حتى وإن تقبلت نسبة صغيرة من معارضي النظام الامريكي فكرة استخدام العنف في تغيير الحكومة، فإنَّ أعداد المتطرفين سوف تنال المزيد من الزخم والأهمية. وأثناء الهجوم على مبنى الكابيتول، قالت امرأة شابة من ولاية تينيسي للمراسل الصحافي: «إنَّها بداية الثورة»، وكانت تبدو أنَّها تنتمي لأبناء الطبقة المتوسطة من البلاد. ولم تظهر عليها علامات تفيد بأنَّها ذات توجهات ثورية. وتلك هي مشكلة الولايات المتحدة في الآونة الراهنة.

يأمل بعض المحللين أنَّه بعد حادثة الهجوم على مبنى الكابيتول الأخيرة، سيساعد الحزب الجمهوري في التهميش من أهمية وقدر المتطرفين، عن طريق إقناع السواد الأعظم من معسكر المعارضة الامريكي أنَّه في خاتمة المطاف سوف يتمكن النظام السياسي في البلاد من الاستجابة لمطالب التغيير الشعبية. ومما يؤسف له، لا يزال جانب كبير في الحزب الجمهوري يزعم بأنَّ انتخابات عام ٢٠٢٠ الماضية لم تكن منصفة. ولقد رفض ١٤٧ عضواً جمهورياً في الكونغرس اعتماد نتيجة الانتخابات، حتى بعد تعرض مبنى الكابيتول للهجوم في ٦ يناير الجاري. وبعض من قادة الحزب الجمهوري في الكونغرس، لا سيما قادة المستويات المحلية، يتساءلون لماذا كانت أعمال العنف غير مبررة، أو أنَّهم يزعمون من دون مبرر واضح أنَّ أعمال العنف الأخيرة نشأت من جهة مؤامرات اليسار، أو أنَّ أعمال العنف من اليسار أو اليمين المتطرف لا فرق بينها على الإطلاق.

ليس من شأن القادة الوطنيين البارزين في الحزب الجمهوري أن يعارضوا جهود أنصار الرئيس دونالد ترمب، بطرح حقيقة نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، نظراً لأنهم يرغبون في استغلال مواقفهم سياسياً في جولات الانتخابات المقبلة في البلاد. وبعض من الزعماء الجمهوريين سوف يشجعون طرح نظريات المؤامرة والعقليات المؤيدة لها في أوساط الجماعات اليمينية المتطرفة، وربما يمنحونهم بعض التغطية السياسية كذلك.

يعد معسكر الممانعة اليميني في الولايات المتحدة كبيراً بدرجة معتبرة، مما يعني أنَّ أنصار الحزب الجمهوري يلعبون بالنار حالياً. ولقد دفعت تلك التوترات والشواغل الأعضاء الديمقراطيون في الكونغرس إلى التعرض بالهجوم المباشر على شخص الرئيس ترمب، والعمل على عزله من داخل الكونغرس.

ومن شأن قرار العزل في حد ذاته أن يزيد من حدة التوترات في الشارع الامريكي، وربما يثير المزيد من أعمال العنف من جانب معسكر الممانعة اليميني. ولن يُقدم هذا المعسكر المعارض على إسقاط الدولة الامريكية بحال. وإنني أقول ذلك معتبراً بتجربة أوروبا الغربية – وليست بغداد – وكيف لم تُفلح كتائب «بادر ماينهوف» الألمانية وسرايا «الجيش الأحمر» الإيطالية في إسقاط ألمانيا الغربية والحكومة الإيطالية على التوالي قبل أربعين عاماً مضت. لكن مع وصول الرئيس المنتخب بايدن وفريقه الرئاسي إلى أعتاب البيت الأبيض، فإنَّ تهديدات العنف لا تزال قائمة وقوية، وجدالات الوضع الراهن ما بين الحقيقة والواقع هي جدالات حقيقية، كما أنَّ حالة التآكل المستمرة في داخل النظام السياسي الامريكي هي حقيقة واضحة لا تقبل المراء.

حسين الشيخ

بايدن والملف السوري

صحيفة (الخليج) الاماراتية :

وسكن الرئيس الأمريكي المنتخب جوزيف بايدن البيت الأبيض.وارثاً له من الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، بالإضافة إلى تَركَةٍ ضخمةٍ من الملفات الشائكة والمعقدة، على رأسها الملف السوريّ الذي خلط به سلفه ترامب الأوراق رأساً على عقب بين الزّجّ بالولايات المتحدة في الملف بقوّة وحَنق على تعاطي الرئيس الأسبق باراك أوباما معه، ومن ثم قراره – أي ترامب – الانسحاب بشكل مفاجئ من الشمال السوري، ليتمدّد النفوذ التركي الروسي على حساب الوجود الأمريكي، مما جعل السياسة الأمريكيّة تتسم بالترنُّح وعدم الثبات في تعاطيها مع الملف السوريّ.

ومما يجعل التصوّر بأنّ الملف السوري من الملفات ذات الأولوية على مكتب جو بايدن مسارعتُه للإدلاء ببعض التصريحات والإجراءات التي سبقت حتى حفل تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، كحديثه لوسائل الإعلام الأمريكيّة بأنّه فور استلامه منصبه سيُجري مكالمة مطوّلة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول سياسته في المنطقة، واصفاً إياه بالمستبد الذي يجب أنْ يدفع ثمناً باهظاً، كلامٌ لا يخلو من الإشارة إلى النفوذ التركي المتسع في المنطقة عموماً وفي سوريا على وجه الخصوص، يضاف إلى ذلك تعيين بايدن للدبلوماسي والمسؤول السابق في وزارة الدفاع برت ماغورك كمنسّقٍ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي، والجدير بالذّكر أنّ "ماغورك" كان ضمن فريق إدارة الرئيس "ترامب" للملفّ السوريّ والمسؤول المباشر عنه، إلا أنّه استقال من منصبه عام ٢٠١٨ عقب اتّصال ترامب بالرئيس التركي أردوغان آنذاك والتفاهم على الانسحاب الأمريكي من الشمال السوري الذي رفضه "ماغورك" بشدّةٍ، فاستقال من منصبه احتجاجاً على هذا القرار.

ومن المعروف عن "ماغورك" أنّه شديد العداء لسياسات "أردوغان"، كما أنّه المنسِّق وصاحب فكرة الدعم الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية في سوريا لمحاربة تنظيم داعش، كما تشير التحليلات والتقارير الصحفية إلى نيّة "ماغورك" تعيين "زهرا بيل" كمديرة للملف السوريّ في مجلس الأمن القومي، وهي التي تتفق مع رؤيته في تقوية موقع الأكراد وقوات "قسد" في الشمال السوري، والعودة إلى ما قبل مرحلة انسحاب "ترامب" منه عام ٢٠١٩.

على الرغم من أنّ هذه القراءات والتحليلات قائمة على قراءة بعض الخطابات والتشكيلات الإدارية التي قد تتغيّر أولوياتها تبعاً للمصلحة الأمريكية التي تحكمها السياسة والدبلوماسية، فإنّ ما يقوّيها الإرهاصات التي بدت ملامحها مبكراً، كمسارعة الخارجية التركية لإدانة تصريحات "بايدن" حيال سياسة تركيا وأردوغان، كما أنّ الميدان السوري ولا سيما الشمال الذي تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية يشهد توتراً فريداً من نوعه بين "قسد" والجيش السوري، وكأن قوات سوريا الديمقراطية قد تلقّت تلك المؤشرات على شكل توجيهاتٍ خفيّةٍ، فبدأت بالاحتكاك مع المربعات الأمنية التي تحتفظ بها القوات الحكومية السورية منذ أعوامٍ في مدينتي الحسكة والقامشلي، التي لم تجرؤ "قسد" يوماً على التعرض لها، أما اليوم فتنتشر أنباء عن إمهال "قسد" لقوات الجيش السوري حتى العشرين من يناير/كانون الثاني الجاري للانسحاب منها، وهو موعد تنصيب بايدن، كما لجأت تركيا إلى تنفيذ عمليّات خاطفة لقضم ما أمكنها من الشمال السوري قُبيل تولي بايدن الرئاسة، كحملتها منذ أسبوعين على "عين عيسى" في الشمال السوري.

وفي نهاية المطاف، فإنّ المؤكد هو أنّ الملف السوري كان وما زال من أكثر الملفات الساخنة على مشرحة السياسة الدولية عموماً والأمريكية خصوصاً، وأنّ ما في جعبة بايدن يختلف كثيراً عما كان في جعبة ترامب ولا سيما أنّ بايدن سواء في حملاته الانتخابية أو في رؤاه السياسية والاستراتيجية يعارض ترامب بشدّةٍ وينتقده بصرامةٍ في قيادته وتوجيهه للإدارة الأمريكية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

مصالحات الشرق الأوسط تسبق بايدن

(بلومبيرك نيوز سيرفز) :

كتب الصحافي سيث ج. فرانتزمان في موقع "بلومبرغ" الأمريكي، أن أجواء المصالحات بدأت تعم فعلاً الشرق الأوسط، مشيراً إلى انتهاء القطيعة بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة ثانية.

تعززت التوقعات بالعودة إلى النظام الذي كان سائداً قبل حقبة ترامب، مع اختيار بايدن في حكومته مسؤولين أساسيين لهم خبرة فعلية بالشرق الأوسط، أمثال أنتوني بلينكن لوزارة الخارجية، ولويد أوستن لوزارة الدفاع وجايك سوليفان لمجلس الأمن القوميوتسعى تركيا إلى التكيف مع مصر وفرنسا واليونان وإسرائيل والإمارات والسعودية بعد سنوات من التوتر. وتضغط مصر والأردن وفرنسا وألمانيا من أجل البدء بمحادثات سلام جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومن المرجح جداً أن تنضم دول عربية أخرى، إلى دولة الإمارات والبحرين والمغرب والسودان في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتعتبر سلطنة عمان وقطر على اللائحة. وحتى حركة "حماس" في غزة تبدو منفتحة على شروط التعايش مع حركة "فتح" التي تقود السلطة الفلسطينية في رام الله.

وتأتي سلسلة الإعلانات غير المسبوقة والاجتماعات في المنطقة عشية تنصيب بايدن. وهي تؤشر لنهاية عهد من العداء في الشرق الأوسط فاقمته انعزالية دونالد ترامب، و"حماس" دول أخرى، لا سيما روسيا، لوضع حد للهيمنة الأمريكية على العالم.

ويرى الكاتب أن سياسة "أمريكا أولاً" التي انتهجها ترامب، زعزعت العلاقات التقليدية مع أوروبا وحلف شمال الأطلسي والحلفاء في آسيا والمسارات المتعددة لمختلف الصراعات في الشرق الأوسط. وسبق لترامب أن وصف النزاع السوري، حيث بنت الولايات المتحدة تحالفاً لهزيمة تنظيم "داعش"، بأنها "أرض الرمال الملطخة بالدماء". وقال أمام متخرجين في كلية وست بوينت إنه "ليس من واجب القوات الأمريكية حل صراعات قديمة في أراضٍ نائية إلى هذا الحد، ولم يسمع بها كثيرون. لسنا شرطي العالم".

وكانت هذه سياسة تشكل تخلياً جذرياً عن "النظام العالمي الجديد" الذي أعلنه الرئيس الراحل جورج إتش. دبليو. بوش، ووضع الولايات المتحدة على مسار دور أساسي في الشرق الأوسط في التسعينات وفي العقد الأول من الألفية الثالثة. وكانت رسالة ترامب للدول في المنطقة بأن تتحرك بمفردها. وحيث كانت هناك حروب أصلاً عند تسلم ترامب السلطة، فإن التجاهل الأمريكي أسفر عن تصاعد هذه النزاعات، لتنخرط فيها قوى خارجية، مثل تركيا وروسيا ومصر في ليبيا، وإيران في اليمن، وتركيا وروسيا وإيران في سوريا. وعلى رغم السلوك المتشدد لترامب حيال إيران، فإن طهران وجدت نفسها حرة في شن هجمات على السفن في خليج عمان، واستخدام المسيرات وصواريخ كروز ضد البنى التحتية للنفط السعودي، وفي تهريب الرجال والمال لميليشيات عميلة لها في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

وبينما توشك إدارة بايدن على تسلم مهامها، فإن الكثيرين من أصحاب المواقف المتشددة بدأوا يضفون مرونة على خطاباتهم في توقع لدور أمريكي أكثر انخراطاً في المنطقة. وحتى إيران، التي رفعت نسبة تخصيب الأورانيوم وأجرت مناورات عسكرية، تأمل في أن يتراجع بايدن بسرعة عن سياسات ترامب.

وتعززت التوقعات بالعودة إلى النظام الذي كان سائداً قبل حقبة ترامب، مع اختيار بايدن في حكومته مسؤولين أساسيين لهم خبرة فعلية بالشرق الأوسط، أمثال أنتوني بلينكن لوزارة الخارجية، ولويد أوستن لوزارة الدفاع وجايك سوليفان لمجلس الأمن القومي. وليس خافياً على أحد أن بايدن نفسه كان منخرطاً لفترة طويلة في قضايا المنطقة، ويقيم علاقات شخصية مع الكثير من اللاعبين الأساسيين.

روبرت غيتس*

العالم مليء بالتحديات.. هكذا يستطيع بايدن مواجهتها

صحيفة (نيويورك تايمز) :

ترجمة: علاء الدين أبو زينة:يبدو أن الرئيس المنتخب جو بايدن بصدد وضع إطار لسياسته الخارجية حول ثلاثة محاور: إعادة التواصل مع أصدقاء امريكا وحلفائها" وتجديد مشاركتنا في المنظمات الدولية" والاعتماد بشكل أكبر على أدوات القوة غير العسكرية.

وبالنظر إلى التحديات التي تفرضها الصين ودول أخرى، فضلاً عن التهديدات العابرة للحدود التي تتراوح من الأوبئة إلى تغير المناخ، فإن هذه، في رأيي، هي الأولويات الصحيحة. (ولو أن القوة العسكرية غير المسبوقة ستظل، بطبيعة الحال، هي الخلفية لعلاقات امريكا مع العالم).

ومع ذلك، في كل واحدة من هذا الحالات، لن تكون العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل ترامب كافية لإنجاز هذه المهمة. وسيكون من الضروري، في كل منها، إصلاح النهج الامريكي وتنشيطه وإعادة هيكلته.

سوف يرحب حلفاؤنا في "الناتو"، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى، بإعادة تأكيد امريكا التزاماتها الأمنية وتحولها إلى الحوار المحترِم بعد الأعوام التي ميزتها المواجهة مع ترامب. لكنّ على الإدارة الجديدة أن تصر على قيام حلفائنا بعمل المزيد على العديد من الجبهات.

وكان ضغط الرئيس ترامب عليهم لإنفاق المزيد على الدفاع استمرارًا لثيمة عابرة لرئاسات امريكية متعددة. ويجب أن يستمر هذا الضغط.

ولكن، ليس موضوع الإنفاق العسكري وحده هو الذي تحتاج إليه الإدارة الجديدة إلى اتخاذ موقف صارم مع الحلفاء بشأنه. يجب أن تتحمل ألمانيا المسؤولية، ليس عن مستوى الإنفاق العسكري المثير للشفقة فحسب، وإنما أيضًا عن اتجاهها إلى مقايضة المصالح الاقتصادية والأمنية لبولندا وأوكرانيا مقابل الفوائد الاقتصادية لخط أنابيب "نورد ستريم ٢" الذي يمتد من روسيا إلى ألمانيا.

كما يجب أن تكون لإقدام تركيا على شراء نظام الدفاع الجوي الروسي، (إس-٤٠٠)، في تجاهل للتحذيرات الامريكية المتكررة، تكاليف أيضاً. (العقوبات التي فُرضت مؤخرًا هي بداية جيدة).

ويجب أيضًا محاسبة أنقرة على أفعالها في ليبيا وشرق البحر المتوسط وسورية، والتي تتعارض مع مصالح الحلفاء الآخرين في "الناتو" وتعقّد جهود تحقيق السلام.

لا ينبغي غض النظر عن أفعال الدول الأعضاء التي تتعارض مع مصالح الحلفاء الآخرين.

تحتاج الولايات المتحدة إلى أخذ زمام المبادرة في حلف "الناتو"، من خلال تشكيل "تحالف ديمقراطيات"، لاستنباط عواقب للدول الأعضاء -مثل تركيا والمجر، وبولندا بشكل متزايد- التي تتحرك نحو الاستبداد (أو

التي تبنته بالكامل مُسبقاً). ولا يوجد نص في ميثاق "الناتو" يبرر طرد دولة عضو، لكن الدبلوماسية الإبداعية ممكنة، بما في ذلك استخدام تعليق العضوية، أو اتخاذ خطوات عقابية أخرى.

يجب أن يكون احتضان السيد بايدن للمنظمات الدولية التي رفضها السيد ترامب مصحوبًا بجدول أعمال لتحسينها. وعلى الرغم من مشاكلها العديدة، فإن هذه المنظمات تخدم أغراضًا مفيدة، ويمكن أن تكون قنوات فعالة لتعزيز التأثير الامريكي في جميع أنحاء العالم.

في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كانت لدى الاتحاد السوفياتي استراتيجية مفصلة وطويلة المدى لنشر مسؤوليه في جميع أنحاء الأمم المتحدة والمؤسسات المرتبطة بها. ويبدو أن الصين تنتهج استراتيجية مماثلة اليوم. وعندما نبتعد عن منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المماثلة، فإننا نوفر للصينيين فرصًا للسيطرة عليها واستخدامها لخدمة أغراضهم الخاصة.

يجب أن تصر الإدارة الجديدة على الإصلاح التنظيمي بعيد المدى للمنظمات الدولية (مثل منظمة الصحة العالمية)، باستخدام كل النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي الذي يمكننا حشده لتحقيق الإصلاح الفعال حقاً. ولن يكون مجرد الظهور في الصورة مرة أخرى وحده جيدًا بما يكفي.

وأقرب إلى الوطن، حيث تلتزم الإدارة الجديدة بالاعتماد بشكل أكبر على الأدوات غير العسكرية، مثل الدبلوماسية التقليدية والمساعدة الإنمائية والدبلوماسية العامة لحماية مصالح امريكا وتعزيز أهدافنا، فإنها تحتاج إلى الاعتراف بأن هذه الأدوات بشكل عام أصبحت في حاجة ماسة إلى الاستثمار والتحديث. ويحتاج جهاز الأمن القومي لدينا –المصمم في العام ١٩٤٧– إلى إعادة هيكلة بحيث يتناسب مع القرن الحادي والعشرين.

تتطلب المنافسة متعددة الأبعاد مع الصين والتحديات العابرة للحدود مشاركة رسمية لوكالات محلية لم تكن تعد في السابق جزءًا من جهاز الأمن القومي، واعتماد مقاربات جديدة لتحقيق استراتيجيات وعمليات امريكية حقيقية قائمة على مبدأ "الحكومة بأكملها".

إن وزارة الخارجية، أداة القوة الرئيسية من غير المؤسسات الدفاعية لدينا، في حاجة ماسة إلى الإصلاح، كما يشهد العديد من كبار ضباط الخدمة الخارجية العاملين والمتقاعدين.

وفي مقابل التغيير الهيكلي والثقافي الهادف، يجب على وزارة الخارجية الحصول على الموارد الإضافية المهمة التي تحتاجها لأداء مهماتها بنجاح.

في الأعوام الأخيرة، تركزت أدواتنا الاقتصادية الدولية بشكل أساسي على التدابير العقابية، مثل فرض العقوبات والتعريفات الجمركية.

ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر إبداعًا في إيجاد الحوافز الاقتصادية الإيجابية لإقناع البلدان الأخرى بالعمل –أو عدم العمل– وفقًا لمصالحنا.

لا يوجد بلد آخر يقترب، حتى مجرد اقتراب، من الولايات المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية بعد وقوع الكوارث، لكن جميع النجاحات الرئيسية الكبرى للمساعدة في الأعوام الأخيرة –مثل خطة الرئيس جورج دبليو

بوش الطارئة لإغاثة جهود مكافحة مرض "الإيدز" أو إنشاء "مؤسسة تحدي الألفية"– كانت قد نُفِّذت خارج الهيكل البيروقراطي العادي أو العمليات العادية.

بينما لا تستطيع الولايات المتحدة التنافس بشكل مباشر مع مشاريع "مبادرة الحزام والطريق" الصينية ومساعداتها التنموية، فإننا يجب أن نبحث عن طرق للاستفادة من قوة قطاعنا الخاص. يمكن للشركات الامريكية أن تتشارك مع حكومة الولايات المتحدة في العمل في دول حول العالم، والتي تقدم آفاق استثمار جيدة وفرصًا لتعزيز المصالح الامريكية. وكان إنشاء "المؤسسة الامريكية لتمويل التنمية الدولية" في العام ٢٠١٨ بداية جيدة. وتُعد مبادرة "تزويد أفريقيا بالطاقة" التي أطلقها الرئيس باراك أوباما في العام ٢٠١٣، والتي أُقِرّت بالإجماع في مجلسي الكونغرس وتهدف إلى توفير إمكانية وصول عالمي إلى الكهرباء لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثالاً على الشراكة الناجحة بين القطاع الخاص والحكومة.

أخيرًا، تبدو الاتصالات الإستراتيجية الامريكية –قدرتنا على نشر رسالتنا والتأثير على الحكومات والشعوب– غير كافية وعفا عليها الزمن بطريقة تدعو إلى الشفقة.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تعهد الرئيس الصيني، هو جينتاو، بتخصيص حوالي ٧ مليارات دولار لتوسيع وسائل الإعلام الدولية للصين والتأثير على القدرات بشكل كبير. وعلى النقيض من ذلك، في العام ١٩٩٨، ألغى الكونغرس الامريكي وكالة المعلومات الامريكية. وفي وقت لاحق، تم الإلقاء بفرع "الدبلوماسية العامة" في ركن من أركان وزارة الخارجية، كمنظمة لا تتبع مباشرة لوزير الخارجية.

كما لا يوجد تنسيق لتبادل الرسائل عبر أجزاء الحكومة، والجهود المبذولة للاستفادة بشكل أفضل من وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من التقنيات الجديدة كانت بطيئة ومفككة. وبالتأكيد، يمكن للدولة التي اخترعت التسويق والعلاقات العامة والإنترنت، أن تعرف كيفية استعادة التفوق والريادة في مجال الاتصالات الاستراتيجية.

ما تزال المخاوف ماثلة في الخارج حول ما إذا كانت إعادة الانخراط الامريكية (والموثوقية الامريكية) ستستمران إلى ما بعد هذه الإدارة الجديدة –وحول وجهات نظر الرئيس الجديد بشأن استخدام القوة العسكرية. ومع ذلك، ثمة ارتياح كبير بين معظم حلفائنا وأصدقائنا لأن السيد بايدن فاز في الانتخابات.

وهذا يوفر للرئيس الجديد نفوذاً كبيراً وقدرة على التحرك لتنشيط وتقوية التحالفات والمؤسسات الدولية، وليُظهر في الداخل أيضاً أن القيام بذلك يعزز المصالح الامريكية حول العالم ويحسّن رفاهية مواطنينا. وسيكون هذا إرثًا دائمًا ومقيماً لإدارة بايدن.

*Robert M. Gates: شغل منصب وزير الدفاع للرئيسين جورج دبليو بوش وباراك أوباما من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: World Is Full of Challenges. Here's How Biden Can Meet Them

وليد فارس

بايدن أمام ثلاث سياسات تجاه الشرق الأوسط

انديندنت عربية:

مما يرشح في واشنطن حتى الآن، وربما يتغير مع أحداث مستقبلية، أن إدارة جو بايدن الآتية ستتبنى ثلاث سياسات مختلفة في الشرق الأوسط في الأشهر الستة الأولى من الحكم، حتى تتمكن من ربط هذه السياسات ببعضها البعض، في الأشهر الستة التالية، إذا سمحت الظروف" سياسة تجاه إيران، وسياسة تجاه "معاهدة إبراهيم"، وسياسة تجاه تركيا ومحورها، بالإضافة إلى ملفات كالديمقراطية، والنفط، ومكافحة الإرهاب، وغيرها.

سياسة تجاه إيران

الملف الأول والملح هو العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، بسبب إلحاح القوى الضاغطة الاقتصادية التي استثمرت في الاتفاق، إذ إن فريق بايدن للشؤون الخارجية موحد بشكل حاسم من أجل إطلاق مسيرة العودة السريعة، وإن دلت تعيينات بايدن الأخيرة في قيادة الـ"CIA"، والخارجية، ومجلس الأمن القومي، فهي تدل على تولي فريق باراك أوباما ملف الاتفاق، مما لا يبقي أي شك حول ذلك، والسؤال هو كيف سيعود بايدن إلى الاتفاق، على الرغم من انسحاب ترمب العلني منه، ووضع عقوبات واسعة، ووضع كيانات إيرانية كثيرة على لائحة العقوبات الامريكية، وإقامة تحالفات دولية وإقليمية ضد التوسع والنشاطات الإرهابية للنظام الإيراني؟

الجواب بسيط، ففريق بايدن هو نفسه فريق أوباما الذي هندس، وفاوض، ونفذ الاتفاق بين ٢٠١٣ و٢٠١٧، ولن تكون هناك حاجة لمفاوضات تأسيسية جديدة وطويلة، أضف إلى ذلك أن الطرفين، فريق بايدن أوباما والإيرانيين، حسب مصادر، وبعض التقارير، كانا على تواصل منذ أشهر عدة، والبعض يتصور أنهما كانا دائماً على تواصل عبر أطراف أوروبية ثالثة منذ ٢٠١٧، والحاجة بين الطرفين في ٢٠٢١ هي لوضع خطة عملية للعودة السريعة، من دون الدخول في ملفات معقدة قد تحدث ردود فعل تعرقل التقدم، بل تؤجل متابعة تلك الملفات لما بعد إعادة تشغيل الجزء التنفيذي للآلية، أي استكمال ضخ السيولة، ورفع بعض العقوبات مقابل إعلان طهران إيقاف العمل على البرنامج النووي.

"الاتفاق"

فريق بايدن يعرف تماماً أن عودة سريعة إلى "الاتفاق" ستلاقى بمعارضة داخلية امريكية وإقليمية، خصوصاً في بداية عهد الإدارة الجديدة، وستقوم القوى المعارضة بالضغط على بايدن ليضغط على طهران لتتراجع عن مواقفها، فتطول مفاوضات "العودة"، ما قد يغضب الأوساط "المستثمرة" في الاتفاق، لذا فقد تلجأ الإدارة الجديدة إلى خطة "تقسيم المسارات"، من ناحية أولى، وبسرعة، قد تقوم الإدارة الجديدة برفع القيود عن التعاطي المالي والاقتصادي مع طهران، من دون ضجة تذكر، ويبدأ الضخ المالي والنفطي، أما من ناحية ثانية، فسيتم تأجيل كل "الملفات الساخنة والمعقدة" إلى فيما بعد، ما يعني أن واشنطن الجديدة ستخفف من الخناق المالي من حل النظام فوراً، ولكنها ستأخذ وقتها في معالجة الملفات التي تهم التحالف العربي وإسرائيل، وكذلك ستؤجل معالجتها لأمور المعارضات في إيران و"مستعمراتها" في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وسنعود إلى التفاصيل في مقالات آتية.

سياسة تجاه "الكتلة الإبراهيمية"

لو قدر لفريق بايدن أن يتعاطى مع كل دول الشرق الأوسط على انفراد، لفضل ذلك، ولو لم يقم التحالف العربي بمساعدة امريكية في ٢٠١٧، لكان أسهل إقناع هذه الدول أن تؤيد الاتفاق النووي من دون شروط تذكر، إلا أن السنوات الأربع الماضية كانت حافلة بوقائع جديدة ليست سهلة الإهمال، وأهم تلك الوقائع قطعاً كانت انطلاقة المعاهدة الإبراهيمية بمبادرة من الإمارات والبحرين وإسرائيل، تحت مظلة امريكية، والمعاهدة التي توسعت لتضم السودان والمغرب، باتت خلال بضعة أشهر جزءاً ثابتاً من السياسة الخارجية الامريكية ومحبوبة شعبياً، فمن لا يحب السلام؟ لهذا، فقد فرض "السلام الإبراهيمي" نفسه في واشنطن والمنطقة كواقع لا يمكن تجاهله، أما داخل الإدارة الآتية، فالفريق الذي سيمسك بالسياسة الخارجية قد اتخذ قراراً بدعم المعاهدة والعمل على الاستفادة منها دبلوماسياً، بالإضافة إلى الكسب الاقتصادي لبعض القطاعات الامريكية المرتبطة بإسرائيل والخليج.لذا ستعتمد إدارة بايدن سياسة "البناء على ما أنجز"، والإضافة إليه، وقد تسهم في إضافة شركاء جدد في المعاهدة، إلا أنها، وكما هي عازمة بالنسبة للاتفاق النووي، ستعتمد على فصل المسارات، فهي من ناحية ستمضي قدماً في العودة إلى الاتفاق من ناحية، وستدعم السلام الإبراهيمي من ناحية ثانية، وكأن التناقض غير موجود، وسيعمل مهندسو هذه السياسة البراغماتية على "الكسب على كل الجبهات" حتى يتم تصليب وضع إدارة بايدن داخلياً، وبعد ذلك "لكل حادث حديث"، وللكلام صلة وقتها.

سياسة تجاه تركيا

المحور الثالث لسياسة بايدن في المنطقة سيعمل على معالجة العلاقة مع تركيا، ومعروف أن الرئيس رجب طيب أردوغان صور الوضع وكأنه كانت له علاقات خاصة مع الرئيس ترمب سمحت للرئيس التركي بأن يمرر سياسته من دون معارضة في واشنطن، ويبدو للمراقبين أن المسألة كانت كذلك، ولكن العارفين في الأمور الداخلية للبيت الأبيض في السنوات الماضية يدركون أن العلاقة الحقيقية مع قيادة أردوغان كانت عبر بعض المستشارين الثابتين لترمب وعبر لوبيات خاصة.

قيادة بايدن فيها تأثيران في هذا الموضوع، كما أسلفنا سابقاً، الخط الأول يمثله اليساريون المتشددون الذين يعادون أردوغان على أساس التضامن الأممي مع يساريي وتقدميي تركيا ومحيطها، وبالتالي، فسيضغط هؤلاء على بايدن لحمله على فرض تراجع لأردوغان في شمال سوريا أمام قوات "قسد"، وانتقاد حكومته سجلها في حقوق الإنسان داخلياً، ومعروف أن بايدن كان قد انتقد الرئيس التركي مراراً من قبل.

إلا أن خطاً ثانياً يمثله اللوبي الإخواني مع تأثيره على عدد من النواب في الكونغرس، سيضغط على بايدن ليسوي الأوضاع مع أردوغان، ولهذا اللوبي حجم يسمح له بالتأثير لأنه شارك في الحملة الانتخابية علناً مصوراً نفسه بأنه شريك في الانتصار، وما يمكن توقعه هو أن بايدن في البيت الأبيض ليس هو نفسه المرشح، كما هو الوضع مع أي رئيس امريكي آخر، لذا فمن الممكن أن يرضي اليسار ببعض المواقف العلنية والأعمال المحدودة في سوريا، ومن ناحية أخرى، يرضي اللوبي الإسلاموي بالإبقاء على علاقة مقبولة مع أردوغان، أما في نهاية المطاف، وكما هو الوضع دائماً، فإن كتل المصالح الاقتصادية هي التي ستمسك بزمام التوجه النهائي تجاه تركيا.

سياسة المحاور

لذا في النهاية، من المتوقع أن تسلك إدارة بايدن على طريق "نستفيد من الكل" الاتفاق النووي، ومعاهدة إبراهيم، والعلاقة مع تركيا، أما الملفات الأخرى، من حقوق إنسان، ومجتمعات مدنية، وأقليات، فتحول إلى "المكاتب المتخصصة للمتابعة"، مع ما تعني هذه العبارة في أروقة واشنطن. هذا في المدى المرموق، ولكن الأوضاع الداخلية، والأزمات العالمية، مليئة بالعواصف والبراكين، لنرى كيف سترسو الأمور في الأسابيع والأشهر المقبلة.

جوزيف ستيغليتز:

بايدن واستعادة التعددية من جانب واحد

بروجيكت سنديكيت:

نيويورك ـ هناك الكثير مما يمكن الاحتفال به في العام الجديد. وصول لقاحات كوفيد ١٩ الآمنة والفعالة يعني أن هناك ضوء في نهاية نفق الجائحة (على الرغم من أن الأشهر القليلة القادمة ستكون مروعة). وبنفس القدر من الأهمية، سيتم استبدال رئيس أمريكا الكاذب وغير الكفؤ بنقيضه القطبي: رجل يتمتع باللياقة والصدق والاحتراف.

لكن لا ينبغي أن تكون لدينا أوهام بشأن ما سيواجهه الرئيس المنتخب جو بايدن في منصبه. ستكون هناك ندوب عميقة خلفتها رئاسة ترامب، وآثار جائحة لم تفعل الإدارة المنتهية ولايته الكثير لمكافحتها. لن تلتئم الصدمة الاقتصادية بين عشية وضحاها، وبدون مساعدة شاملة في وقت الحاجة الحرج هذا – بما في ذلك دعم حكومات الولايات والحكومات المحلية التي تعاني من ضائقة مالية – فإن الألم سيستمر.

سيرحب حلفاء أمريكا على المدى الطويل، بالطبع، بعودة عالم تدافع فيه الولايات المتحدة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتعاون دوليًا لمعالجة المشكلات العالمية مثل الأوبئة وتغير المناخ. ولكن، مرة أخرى، سيكون من الحماقة التظاهر بأن العالم لم يتغير بشكل أساسي. بعد كل شيء، أظهرت الولايات المتحدة نفسها على أنها حليف غير جدير بالثقة.

صحيح أن دستور الولايات المتحدة ودستور الولايات الخمسين نجا وحمي الديمقراطية الأمريكية من أسوأ دوافع ترامب الخبيثة. لكن كون ٧٤ مليون أمريكي صوتوا لأربع سنوات أخرى من حكمه الفاسد البشع تترك برودة. ماذا قد تجلب الانتخابات القادمة؟ لماذا يجب أن يثق الآخرون في بلد قد يتنكر لكل ما يمثله لمدة أربع سنوات فقط من الآن؟

يحتاج العالم إلى أكثر من نهج المعاملات الضيق لترامب" وكذلك تفعل الولايات المتحدة. السبيل الوحيد للمضي قدمًا هو من خلال التعددية الحقيقية، حيث تخضع الاستثنائية الأمريكية حقًا للمصالح والقيم المشتركة، والمؤسسات الدولية، وشكل من أشكال سيادة القانون لا تُستثنى منه الولايات المتحدة. سيمثل هذا تحولًا كبيرًا للولايات المتحدة، من موقع هيمنة طويل الأمد إلى موقع مبني على الشراكات.

مثل هذا النهج لن يكون غير مسبوق. بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت الولايات المتحدة أن التنازل عن بعض النفوذ لمنظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كان في الواقع في مصلحتها الخاصة. المشكلة هي أن أمريكا لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية. بينما دعا جون مينارد كينز بحكمة إلى إنشاء عملة عالمية – وهي فكرة تجلت لاحقًا في حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي – طالبت الولايات المتحدة بحق النقض في صندوق النقد الدولي، ولم تمنح الصندوق نفس القوة التي يتمتع بها.

على أي حال، فإن الكثير مما سيتمكن بايدن من القيام به في منصبه يعتمد على نتائج انتخابات الإعادة لمقعدين في مجلس الشيوخ الأمريكي في جورجيا في الخامس من يناير. ولكن حتى بدون وجود شريك راغب في مجلس الشيوخ، فإن الرئيس يتمتع بنفوذ هائل الشؤون الدولية. هناك الكثير الذي سيتمكن بايدن من القيام به بمفرده، بدءًا على الفور.

ستكون إحدى الأولويات الواضحة هي التعافي بعد الجائحة، والذي لن يكون قوياً في أي مكان حتى يصبح قوياً في كل مكان. لا يمكننا الاعتماد على الصين للعب دور واضح في دفع الطلب العالمي هذه المرة كما فعلت في أعقاب

الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، تفتقر الاقتصادات النامية والناشئة إلى الموارد اللازمة لبرامج التحفيز الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة وأوروبا لاقتصاداتها. المطلوب، كما أشارت كريستالينا جورجيفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، هو إصدار ضخم لحقوق السحب الخاصة. يمكن إصدار حوالي ٥٠٠ مليار دولار من هذه "الأموال" العالمية بين عشية وضحاها فقط إذا وافق وزير الخزانة الأمريكي.

في حين أن إدارة ترامب كانت تمنع إصدار حقوق السحب الخاصة، يمكن أن يمنحها بايدن الضوء الأخضر، بينما يؤيد أيضًا مقترحات الكونغرس الحالية لتوسيع حجم الإصدار بشكل كبير. يمكن للولايات المتحدة بعد ذلك الانضمام إلى الدول الغنية الأخرى التي وافقت بالفعل على التبرع أو إقراض مخصصاتها للبلدان المحتاجة.

يمكن أن تساعد إدارة بايدن أيضًا في قيادة الدفع لإعادة هيكلة الديون السيادية. تواجه العديد من البلدان النامية والأسواق الناشئة بالفعل أزمات ديون، وقد يتبعها العديد من الأزمات قريبًا. إذا كان هناك وقت كانت فيه الولايات المتحدة مهتمة بإعادة هيكلة الديون العالمية، فهي الآن كذلك.

على مدى السنوات الأربع الماضية، أنكرت إدارة ترامب العلوم الأساسية واستهزأت بسيادة القانون. وبالتالي، فإن استعادة قواعد التنوير هي أولوية عليا أخرى. إن سيادة القانون الدولي، بما لا يقل عن العلم، مهمة لازدهار الولايات المتحدة كما هي بالنسبة لعمل الاقتصاد العالمي.

في مجال التجارة، توفر منظمة التجارة العالمية الأساس الذي يمكن إعادة البناء عليه. اعتبارًا من الآن، يتشكل نظام منظمة التجارة العالمية بشكل كبير من خلال سياسات القوة والأيديولوجية النيوليبرالية" لكن هذا يمكن أن يتغير. هناك إجماع متزايد على دعم ترشيح نغوزي أوكونجو إيويالا لمنصب المدير العام القادم لمنظمة التجارة العالمية، وزير المالية النيجيري السابق البارز ونائب رئيس البنك الدولي السابق، تم تأجيل تعيين أوكونجو إيويلا فقط من قبل إدارة ترامب.

لا يمكن لأي نظام تجاري أن يعمل بدون وسيلة للفصل في النزاعات. من خلال رفض الموافقة على أي قضاة جدد في آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية لخلافة أولئك الذين تقاعدوا، تركت إدارة ترامب المؤسسة مشلولة ومفتوحة. ومع ذلك، بينما فعل ترامب كل ما في وسعه لتقويض المؤسسات الدولية وسيادة القانون، فقد فتح أيضًا الباب عن غير قصد لتحسين السياسة التجارية الأمريكية.

على سبيل المثال، أدت إعادة التفاوض بين إدارة ترامب بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع المكسيك وكندا إلى إلغاء أحكام الاستثمار التي أصبحت من بين أكثر الجوانب الضارة للعلاقات الاقتصادية الدولية. والآن، يستغل الممثل التجاري لترامب، روبرت لايتهايزر، الوقت المتبقي له في منصبه للدعوة إلى عقوبات "مكافحة الإغراق" ضد البلدان التي تمنح شركاتها ميزة من خلال تجاهل المعايير البيئية العالمية. بالنظر إلى أنني أدرجت اقتراحًا مشابهًا في كتابي لعام ٢٠٠٦، إنجاح العولمة، يبدو الآن أن هناك أسبابًا كافية لإجماع جديد من الحزبين حول التجارة.

معظم الإجراءات التي وصفتها لا تتطلب إجراءً من الكونجرس ويمكن تنفيذها في الأيام الأولى لبايدن في المنصب. إن ملاحقتهم ستقطع شوطا طويلا نحو إعادة تأكيد التزام أمريكا بالتعددية ووضع كارثة السنوات الأربع الماضية وراء ظهراننا.

* جوزيف ستيغليتز، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وأستاذ بجامعة كولومبيا وكبير خبراء الاقتصاد في معهد روزفلت. من كتبه: خيبات العولمة، وكتاب الناس والسلطة والأرباح: الرأسمالية التقدمية لعصر الاستياء

← بايدن والتعاطي مع الملف العراقي

كينث بولاك وفرهاد علاءالدين:

الانهيار الاقتصادي للعراق.. أولى مشاكل بايدن الخارجية

مجلة فورين بوليسي-ديسمبر ٢٠٢٠:

ترجمة: آية سيد: إن اندلاع أزمة جديدة في العراق هو آخر شيء يريده الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن. ولسوء حظه، ربما تكون أول مشكلة سياسة خارجية يضطر لمواجهتها.

يتجه العراق نحو انهيار مالي، وفي حالة الضعف الحالية، من المحتمل أن يؤدي الانهيار المالي إلى إسقاط نظامه السياسي المهترئ، والذي قد يشعل جولة أخرى من الحرب الأهلية.

على مدار العقدين الماضيين، خلق الفساد مشكلة من شقين للعراق. كانت حكومات العراق الضعيفة والمتواطئة والشمولية تعني أن يتولى كل حزب سياسي كبير وزارة أو أكثر. إنهم يديرون هذه البيروقراطيات ليس لصالح البلاد وإنما كشبكات محسوبية ضخمة – آلات فساد تمتص عائدات النفط من الخزانة وتمررها إلى دوائرها الانتخابية في صورة وظائف، وعقود ومزايا أخرى. هذا الفساد المتفشي خنق بفاعلية القطاع الخاص الصغير الذي امتلكه العراق من قبل، وهو ما يعني عدم وجود بديل لوظائف القطاع العام.

ونتيجة لذلك، أصبحت الحكومة الآن أكبر جهة عمل حتى الآن وتعتمد نسبة ضخمة من السكان على الدولة من أجل كسب العيش – سواء بصورة مباشرة من خلال الرواتب والمعاشات، أو غير مباشرة عبر العقود أو توفير البضائع والخدمات لأولئك المتواجدين على كشوف الرواتب الحكومية. حتى الأعمال الصغيرة في العراق تعتمد في النهاية على الحكومة لأن الكثير من عملائها – خاصة في المدن الكبرى – يقبضون رواتبهم من الحكومة، بطريقة أو بأخرى. وبالإضافة إلى هذا، لا تزال الحكومة العراقية توفر "سلة غذائية" شهرية عبر نظام التوزيع العام، الذي يبقى عنصرًا مهمًا في الحياة اليومية للطبقة العاملة والفقراء في العراق.

وعلى نحو غير مفاجئ، كانت هناك زيادة ثلاثة أضعاف في العاملين بالقطاع العام منذ ٢٠٠٤، وتدفع الحكومة رواتب بزيادة ٤٠٠٪ عما كانت تدفعه منذ ١٥ عامًا. وهكذا، أصبحت الحكومة وعائداتها النفطية المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي وممون الشعب العراقي.

والمُحصلة هي أن بغداد تحتاج ٥ مليارات دولار كل شهر لدفع الرواتب والمعاشات المباشرة، وأيضًا ٢ مليار دولار إضافية لتغطية الخدمات الأساسية ونفقات التشغيل، والتي يشكل معظمها صورًا غير مباشرة لدعم السكان.

مع هذا، منذ بداية جائحة كوفيد-١٩ وانهيار أسعار النفط (التي توفر نحو ٩٠٪ من عائدات الحكومة)، تأرجح الدخل الشهري للعراق بين ٢,٥ و٣,٥ مليار دولار، وهذا يعني أن بغداد تدير عجزًا شهريًا بقيمة ٣,٥ إلى ٤,٥ مليار دولار.

الآن، ينفد المال من العراق للحفاظ على هذا العجز. في أكتوبر، صرّح وزير المالية العراقي، علي علاوي أن "احتياطيات البنك المركزي العراقي تقف عند ٥٣ مليار دولار". ومنذ ذلك الحين، مرّر البرلمان قانون تمويل العجز المالي الذي أتاح للحكومة اقتراض ١٠ مليارات دولار لدفع رواتب أكتوبر، ونوفمبر، وديسمبر ٢٠٢٠. هذا يجعل إجمالي الدين العراقي يصل إلى ٨٠ مليار دولار، بحسب مصادر حكومية ومقترحات الميزانية، وأجبر الدولة على تخصيص أكثر من ١٢ مليار دولار من الميزانية السنوية لسداد الفوائد وأصل هذه القروض، والتي تُفاقم نقص رأس المال الحكومي.

وبحلول صيف ٢٠٢١، قد تصبح احتياطيات العراق من العملة الصعبة منخفضة لدرجة خطيرة. في واقع الأمر، قد ينفد النقد من الحكومة للوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها.

ووفقًا لمسئولين عراقيين، لأن احتياطيات العملة في العراق تنضب بالفعل، تُجبر الحكومة على طباعة أموال لسداد القروض للحكومة التي تغطي الرواتب وتكاليف التشغيل، وهو ما يُثير خطر إطلاق العنان لتضخم متفشٍ. وبسبب مخاطر التضخم الجامح، ربما يتعين على بغداد قريبًا أن تخفض قيمة الدينار، لكن هذا أيضًا يستتبع مخاطر اقتصادية وسياسية كبرى. إن تخفيض قيمة العملة دون إصلاحات اقتصادية مصاحبة – التي ترفض القوى السياسية العراقية أخذها بعين الاعتبار – سوف يعطل الواردات، ويقوض المدخرات، ويزيد المعاناة.

وعلاوة على هذا، خفض قيمة العملة سوف يسبب على الأرجح المزيد من التضخم أيضًا. إن تبخر العملة الصعبة يعني أن العراق قريبًا لن يصبح قادرًا على دفع ثمن واردات الغذاء والبضائع، كما أن العراق مستورد صافٍ لكل شيء تقريبًا ما عدا النفط. إذا انخفضت تدفقات المال وخُفضت قيمة الدينار، سوف تصبح البضائع نادرة وسترتفع الأسعار. قد يهوى الدينار في سقوط حر في غضون ستة أشهر إذا استمرت الحكومة في سحب الأموال المتبقية في البنك المركزي العراقي بمجرد أن يبدأ خفض قيمة العملة.

ويأمل بعض المسئولين الحكوميين العراقيين أن الزيادة المتوقعة في أسعار النفط هذا الربيع ستنقذهم، غير أن معظم التوقعات لا تشير إلى أكثر من ١٠ إلى ١٥٪ زيادة في الأسعار، بحسب العديد من تجار ومحللي النفط – وهي زيادة قليلة جدًا لتقضي على أزمة العراق الوشيكة. وحتى هذه قد تختفي إذا جعلت صادرات النفط العراقية والليبية والإيرانية الموسعة السعوديين والروس يحذون نفس الحذو ويرفعون الإنتاج لحماية حصتهم في السوق. وإذا عجز العراق عن الاستمرار في دفع الرواتب، والحد الأدنى من النفقات الحكومية، وتكاليف التشغيل، سيكون لذلك عواقب وخيمة.

وقد أعرب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي عن القلق من الحساب المالي المقبل في مؤتمر صحفي يوم ١٧ نوفمبر، محذرًا، "سوف نواجه مشكلة دفع الرواتب في يناير. أنا أحذركم من الآن".

ولكونه تكنوقراط دون قاعدة قوة سياسية، عجز الكاظمي عن دفع الأحزاب السياسية العراقية لمعالجة، ناهيك عن حل المشكلة. وأصدرت الحكومة ورقة بيضاء للإصلاح في ١٣ أكتوبر" إلا أنها لم تبدأ في تطبيقها. وعليه، لم يكن هناك أي جهد لتخفيض الرواتب أو تخفيض لأعداد الموظفين الحكوميين، أو حتى التخلص من مئات الآلاف ممن يُعرفون بالموظفين الوهميين على كشوف رواتب بغداد خشية إغضاب الزعماء السياسيين العراقيين المهمين.

عندما تولى السلطة، حظي الكاظمي بتأييد واسع: من العراقيين العاديين والآلاف ممن كانوا يحتجون في الشوارع، ومن المؤسسة الدينية الشيعية العراقية، ومن الأحزاب السياسية الشيعية المعتدلة، ومن الكثير من السُنة، وحتى من الكرد. كان يُنظر له على أنه ذكي، وغير مسيّس، ومؤثر، ومقرب من الأمريكيين.

بيد أنه يوجد خوف متزايد في أنحاء البلاد من أن الكاظمي لا يستطيع إصلاح نظام العراق المعطل. إن الأزمة الاقتصادية التي ستنتج عن نفاد المال من العراق قد تكون المسمار في ذلك النعش، ومن المرجح أن يفقد الكاظمي مصداقيته تمامًا، وسوف تحاول الكثير من الأحزاب السياسية الفاسدة في العراق جعله كبش الفداء لتجنب رد الفعل الشعبي العنيف الذي لا مفر منه. في الوقت نفسه، سيحاول الإيرانيون، الذين يعارضون الكاظمي، استغلال الفوضى لإعادة تأكيد نفوذهم على الحكومة العراقية.

ومن شبه المؤكد أن الأزمة المالية ستشعل مظاهرات واسعة الانتشار، حيث سيطالب العراقيون مجددًا بتغيير الحكومة. سيكون من الصعب على الحكومة الحفاظ على النظام إذا لم تُدفع الرواتب وافتقر رئيس الوزراء للسلطة، وستحاول الجماعات المسلحة والقبائل، ومن ضمنها الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، شغل الفراغ وانتزاع دور قوات الأمن الرئيسية في العراق. نفس هذه الجماعات ستقاتل من أجل السيطرة على الأراضي، وربما يحاولون السيطرة على الموارد المُدرة للعائدات مثل حقول النفط، والموانئ والمعابر الحدودية والشركات الكبيرة والأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة.

في مثل هذا الموقف، قد يصبح الصراع المسلح والاستيلاء على الأراضي شائعين مرة أخرى، باستثناء تلك المناطق التي تحظى بأمن قوي، مثل إقليم كردستان. مع هذا، حتى إقليم كردستان لن يكون آمنًا من المشاكل الاقتصادية الداخلية ما لم يوسع قاعدة موارده، لأنه، أيضًا، معتمد ماليًا على بغداد، ولعل الهدف الأكثر وضوحًا للكرد هو كركوك وحقولها النفطية، لكن هذا من شأنه أن يشعل الصراع بين أربيل وبغداد، ناهيك عن الميليشيات الشيعية، التي ستقاوم هذه الخطوة.

وكما كان الحال من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ ومن ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، فإن حدوث جولة جديدة من الصراع الأهلي في العراق سوف تؤثر على جيران العراق. إن العراق مهم جدًا لهم جميعًا، ومن المتوقع أن يتدخلوا لتأمين مصالحهم.

سوف تشعر تركيا بالتهديد من المكاسب الكردية، لا سيما إذا استعاد إقليم كردستان كركوك. سوف تشعر أنقرة بأنها مُلزمة بالدفاع عن جماعة التركمان العرقية هناك ومنع الكرد من إعادة إحياء حلمهم بالاستقلال. تعمل إيران بالفعل لاستعادة نفوذها المهيمن في بغداد، ولا تستطيع طهران تحمل خسارة عائدات التجارة العراقية (التي تقف عند ١٢ مليار دولار تقريبًا)، وفرص التهريب، وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

ربما يرد السعوديون أيضًا على أي تصاعد في النفوذ الإيراني عن طريق دعم الجماعات والقبائل السُنية بالمال أو الأسلحة للدفاع عن نفسها، لأن الرياض لا تستطيع الاعتماد على تواجد عدد كبير من القوات الأمريكية لمعالجة المشكلة، مثلما فعلت في ٢٠٠٦. قد ينزلق العراق مجددًا بسهولة إلى حرب أهلية طائفية، مع تدخل القوى الإقليمية ضد كل من العراقيين وأحدهما الآخر.

ونظرًا لخطورة الموقف وأهمية العراق للمنطقة وسوق النفط الدولية، لا يمكن أن تقف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي موقف المتفرج. طبعًا، خلال الأشهر الستة الأولى من إدارته، وفي ظل وجود جائحة وأزمة

اقتصادية ضخمة في الداخل ليتعامل معها، لن يستطيع بايدن أن يجعل هذا على قائمة أولوياته – لكن العمل مبكرًا سيكون أقل تكلفة وسيُجنبه الخيارات الأصعب لاحقًا، عندما يكون العراق في حالة سقوط حر.

إذا كانت الحكومة الأمريكية مستعدة لتقديم بعض القيادة، ربما يرغب الكثير من الآخرين في المساهمة أيضًا. من المتوقع أن تدفع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ودول الخليج العربي، وبعض الدول الأوروبية والشرق آسيوية بعض المال.

إن أزمة العراق القادمة هي أزمة سيولة. سوف يحتاج إلى مال ليمنع انهيار نظامه المالي، الذي سيصبح أول قطعة دومينو تسقط. وإذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتعهد بمبلغ كبير، ربما مليار دولار، سيكون من الممكن تجميع حزمة أكبر من ٥ مليارات إلى ١٠ مليارات دولار للعراق بمساهمات الدول الأخرى.

ربما تبدو فكرة توفير مليار دولار كدعم ميزانية طارئ للعراق مستحيلة في هذه اللحظة، لكن لا ينبغي أن تكون كذلك. إنها لن تأتي من جيوب الأمريكيين العاديين في صورة زيادة في الضرائب – وينبغي أن تكون الـ١٢ سنة الماضية قد علّمت الولايات المتحدة درسين مهمين حول هذه المنطقة من العالم.

أولًا، ما يحدث في الشرق الأوسط لا يبقى هناك. وثانيًا، درهم وقاية خير من قنطار علاج، مثلما أظهرت سياسات واشنطن المأساوية تجاه كل من العراق وسوريا وليبيا.

وبالطبع، بمعدل الاستنفاد الحالي للعراق، حتى الـ١٠ مليارات دولار سوف تستمر بالكاد ثلاثة أشهر. لهذا السبب يجب أن تأتي الأموال بشروط قوية: إجراءات تقشف لتشجيع الادخار، وتخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد، ودمج أفراد الميليشيات في الجيش العراقي بصورة تامة – كأفراد، وليس كميليشيات، وبالتالي يصبحون خاضعين لمساءلة الحكومة العراقية. ينبغي أن تتبع حزم مساعدة لاحقة كحافز أضافي، لكن فقط في حالة إذا أوفى العراق بهذه الشروط.

سيكون لحزمة المساعدات الدولية هذه غرض ثانوي مهم. في العراق، الطريقة الوحيدة لبناء الدعم لأجندة سياسية – ولبناء قاعدة قوة لتنفيذها – تكون بالموارد. لقد أظهر الكاظمي بشكل متكرر أن لديه النوايا والأفكار الصحيحة، لكنه يفتقر للقوة السياسية والعسكرية لمتابعتها، ووضع مليارات الدولارات تحت تصرفه لكن بشروط صارمة سيمنحه الموارد لبناء ذلك الدعم واستخدامه لمواجهة الأحزاب السياسية والميليشيات والمختلسين في العراق.

هذه الإجراءات هي ما يحتاجه العراق على المدى الطويل أيضًا. كلما حمّل الكاظمي المسئولية للمجتمع الدولي لإجبار العراق على اتخاذ هذه الخطوات، وكلما فهم العراقيون الآخرون أنهم إما أن يقبلوها أو ينهار النظام بالكامل، سيتمكن من فعل ما يأمل دائمًا في فعله وما تأمل الحكومة الأمريكية دائمًا أن يفعله بطريقة أفضل.

عندما كان بايدن نائبًا للرئيس الأمريكي، ربح غنيمة التعامل مع العراق المشبوهة. ونظرًا لمسار عمل الرئيس باراك أوباما، كانت أسوأ مهمة على الإطلاق. عندما يتولى المنصب كرئيس، ربما لا تكون معالجة مشاكل العراق أولويته أو رغبته، لكن أزمة بغداد تقدّم له فرصة لوضع الدولة – والمصالح الأمريكية هناك – على المسار الصحيح بطريقة لم يستطع فعلها في آخر مرة كان مسئولًا عن سياسة العراق.

الباحث سردار عزيز:

تفاؤل كرد العراق بشأن بايدن نابع من تجارب سابقة

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

في حين أن التفاؤل بشأن إدارة بايدن في كردستان العراق مدفوع في الأساس بالعلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة، إلا أن الآراء السياسية المعاصرة حول السياسة الأمريكية في المنطقة قد تساهم في تشكيل رئاسة بايدن بطرق جديدة أقل إلفةً.

يكشف الحماس الذي يُظهره الكثير من الكرد إزاء رئاسة بايدن المرتقبة الكثير عن نظرة "إقليم كردستان العراق" إلى الولايات المتحدة وأعلى منصب فيها، نظرًا إلى التاريخ الطويل الذي يجمع بينهما. فكرد العراق يعرفون جو بايدن ويذكرونه من الأيام التي شغل فيها منصب نائب الرئيس ورئيس "لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي" بين ٢٠٠١-٢٠٠٣ و٢٠٠٧-٢٠٠٩.

تاريخ بايدن مع كردستان العراق

يعود تاريخ العلاقات العامة بين الولايات المتحدة وكرد العراق إلى عقود خلت، وقد بُنيت في إطار الحرب الباردة حين اعتبرت الولايات المتحدة الشعب الكردي في العراق على أنه قوة موازنة محتملة لانقلاب عام ١٩٥٨ الذي أطاح بالحكم الملكي الهاشمي في العراق وجلب عبد الكريم قاسم، الموالي للسوفيات بنظر الولايات المتحدة، إلى السلطة.

وحين اجتمع "مجلس الأمن القومي" الأمريكي في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ لمناقشة الانقلاب، لفت وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى أن أمريكا لا "تتمتع بالخبرة الكافية" للتدخل في مزيج السياسة العراقية الداخلية المعقد. وفي حين فتح الانقلاب فعليًا المجال أمام الشيوعيين الموالين للسوفيات ليضطلعوا بدور أكبر في سياسة البلاد، إلا أن "حزب البعث" هو الذي عزّز قوته في نهاية المطاف، الأمر الذي أدّى إلى صعود صدام حسين.

يملك جو بايدن تاريخه الخاص في العراق، وهو مطّلع على مسائل المنطقة والقضية الكردية على وجه الخصوص ومنخرط فيها منذ فترة طويلة. وتعود علاقة بايدن بالعراق إلى ما قبل الغزو الأمريكي. فقد قام برفقة صديقه السيناتور تشاك هيغل (جمهوري من ولاية نبراسكا) برحلة لا تُنسى إلى شمال العراق وكردستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. يُذكر أن السيناتوريْن استقلا السيارة نفسها على طول الطريق من الحدود التركية مرورًا بجبال كردستان وصولًا إلى أربيل في وسط كردستان حيث كان من المقرر أن يدليا بكلمة أمام البرلمان الكردي. وهذا حدث فريد من نوعه حسب ما يذكر هيغل ويقول "أعتقد أننا كنا الأجنبييْن الوحيديْن اللذين طُلب منهما ذلك".

وألقى خطابًا أمام البرلمان الكردي بصفته رئيس "لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي" وطمأن الكرد مؤكدًا "أننا سندعم مساعيكم لبناء عراق موحد" وناقض قول محلي مأثور قائلًا إن "الجبال ليست صديقكم الوحيد". وفي ذلك الوقت، سُرّ الكرد بكلامه إذ كانوا يواجهون حالة عدم يقين كبيرة قبل حرب العراق في عام ٢٠٠٣.

وفي خلال الزيارة عينها، التقى بايدن قادة "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني". وشارك عماد أحمد، عضو المكتب السياسي في "الاتحاد الوطني الكردستاني"، في الوفد. وفي أعقاب الانتخابات الأمريكية الأخيرة، استذكر سؤاله لبايدن عن دعم الولايات المتحدة للكرد وعن الحساسية التركية إزاء هذه العلاقة، في خلال الاجتماع في منتجع صلاح الدين قرب أربيل. ونصح بايدن الكرد بعدم جعل كركوك عاصمة إقليمهم – ففي ذلك الوقت، كانت الأحزاب الكردية تعمل على مسودة دستور نصّت على أن تكون كركوك عاصمة الإقليم.

ويشتهر بايدن بشكل خاص في أوساط كرد العراق بفضل مقاله الافتتاحي بعنوان "ستراتيجية الخروج" الذي نُشر عام ٢٠٠٦ في صحيفة "نيويورك تايمز"، واقترح فيه اللامركزية في العراق. وأتى اقتراح بايدن على الشكل التالي: "تتمثل الفكرة، كما في البوسنة، بالحفاظ على عراق موحد من خلال اللامركزية، ما يمنح كل مجموعة دينية عرقية – الكرد والعرب السنّة والعرب الشيعة – المجال لإدارة شؤونها، في حين تتولّى الحكومة المركزية إدارة المصالح المشتركة". وقد رحّب معظم الكرد والكثير من السنّة باقتراح اللامركزية في العراق، رغم رفض الأغلبية الشيعية في العراق له.

وواصل بايدن رفضه لتوصية "مجموعة دراسة العراق" التي تضمّ أفرادًا من الحزبين الديمقراطي والجمهوري الصادرة في عام ٢٠٠٦ بالتركيز على حكومة مركزية في العراق، كما أوردت صحيفة "فيلادلفيا إنكوايرر" في مقالها الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعنوان "بايدن: الدفع نحو التوحيد قد يؤدي إلى الانقسام". واليوم، إن الدعوة إلى اللامركزية والمزيد من الفدرالية تنتشر في أوساط عامة الشعب العراقي من الخلفيات كافة، من البصرة وحتى كردستان.

التوقعات المتعلقة بإدارة بايدن الحالية

استنادًا إلى هذه التجارب السابقة مع بايدن، إن توقعات كرد العراق من إدارة بايدن كبيرة. وناهيك عن الدعم المتوقع للامركزية أكبر في العراق، ينتظر الكرد أن ينتهج بايدن سياسة مختلفة عن ترامب في ما يتعلق بالعلاقة مع تركيا. وحاليًا، تظن أنقرة أن التغييرات المقبلة في العلاقات الدولية ستزوّد تركيا بفرصة أن تصبح جهة فاعلة إقليمية وتبسط نفوذها بشكل مباشر وغير مباشر في المنطقة. وقد حصل ذلك في كردستان العراق في ظل دخول الجيش التركي إلى الإقليم متوغلًا على عمق أكثر من ٣٠ كلم. وتواصل الطائرات التركية بدون طيار عمليات المراقبة وقتل المسلحين والمدنيين على حدّ سواء. ومنذ بروز "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي في مطلع القرن الماضي، تدهورت علاقات "حكومة إقليم كردستان" – ناهيك عن المنظمات الكردية الأخرى في سوريا وتركيا – مع تركيا. ففي حين يعتبر الكرد أن إدارة ترامب تنصاع للمصالح التركية، فهم يأملون ألا تتخلى الإدارة الأمريكية الجديدة عنهم وألا ترضخ للضغوط التركية.

غير أن العراق يختلف اليوم عن العراق الذي تحدث عنه بايدن في عام ٢٠٠٦. فالكثير من النخب السياسية الشيعية في بغداد يتوقعون أن الولايات المتحدة ستترك البلاد كليًا. وتعززت هذه الفكرة من خلال تصريحات الإدارة الحالية التي أشارت إلى مغادرة العراق إلى جانب انسحابها الفعلي من أجزاء أخرى في المنطقة. وسواء كان التهديد بالمغادرة حقيقيًا أو محاولة لممارسة الضغوط على العراقيين، فقد أسفر عن ارتباك وعدم أمان نفسي داخل العراق.

ويرتبط الانسحاب من العراق بشكل مباشر بإيران. وفي هذا الخصوص، يمثل بايدن استمرارية لإدارة أوباما. ومن بين الأفكار السائدة في المنطقة أن بايدن سيستأنف "خطة العمل المشتركة الشاملة"، غير أنها على الأرجح

حالة من سياسة الحنين التي تقوم على المشاعر أكثر منه على المنطق. وقد يكون من غير الممكن لأسباب عدة أن يعود بايدن إلى الاتفاق، وبخاصةٍ بالطريقة التي تسرّ الإيرانيين. وفي حين يختلف عالم بايدن عن عالم أوباما" قد ترتبط العهود التي أطلقها بايدن في خلال حملته الانتخابية في ما يتعلق بإيران بسياسة الحزب الديمقراطي الداخلية – بما يتناسب مع دعوة الجناح التقدمي للحزب – أكثر منه بترجمة أهداف بايدن الرئيسية المرتقبة من إدارته. وثمة أيضًا تحديات إقليمية تعترض العودة إلى الاتفاق وتحديات محلية على غرار مجلس الشيوخ ذي الأغلبية الجمهورية.

وفي خضم كل هذه الاضطرابات والتعقيدات، يرى الكرد أملًا في المستقبل من خلال بناء القنصلية الأمريكية الجديدة في أربيل. فعند التوجّه إلى الجبال انطلاقًا من المدينة، يلاحظ المرء موقع بناء ضخمًا سيضمّ القنصلية الأمريكية الجديدة في عام ٢٠٢٢ لتحلّ محل تلك المسوّرة بالكامل والعادية المظهر التي تقع حاليًا في قلب المدينة. فهندسة المبنى الجديد وحجمه يطمئنان الكرد إذ ترتبط الهندسة ارتباطًا وثيقًا بالقوة السياسية. وهي توفر نموذجًا لنظام التفكير الهيكلي كما أنها تمثل خطابًا نافذًا. وتشرح شركة "إي واي بي" التي تتولى أعمال تشييد القنصلية أن "الهدف تمثّل بإنشاء مجتمع يتمتع بالسمات والحسّ الهندسي المألوف لدى الشعب الأمريكي وفي الوقت نفسه إقامة رابط مع ثقافة الشعب المحلي الذي يتفاعلون معه يوميًا". وأضافت أن "مقر القنصلية العامة سيتضمن أمانة سر ومقرًا لقوات المارينز ومساكن ومنشآت دعم ومرافق للموظفين". هذا وثمة مؤشرات على أن الولايات المتحدة تفقد اهتمامها بالمنطقة الأوسع نطاقًا، إذ إن العراق ليس ضمن أبرز أولويات الإدارة المقبلة كما شرح السفير جيمس جيفري في خلال حديث له عبر الإنترنت.

في غضون ذلك، قد يشير البعض إلى تراجع في العلاقات الأمريكية–الكردية في ظل عدم دعم الولايات المتحدة لاستقلال الكرد وسحب قواتها من سوريا. وفي المقابل، ثمة مؤشرات على أن أمريكا باقية في الإقليم وأن العلاقة مع الكرد تتطوّر بسبب تواتر الأزمات في الشرق الأوسط وطبيعة (العلاقة المستقطبة) الديمقراطية للسياسة الداخلية الأمريكية. وتُظهر العقود الماضية توسّع العلاقات الأمريكية–الكردية، ويمثل بناء قنصلية أكبر مثالًا جليًا في هذا الصدد. فضلًا عن ذلك، كان كرد العراق لعقود من الزمن هم "الكرد الجيدون" فحسب، ولكن بما أن الولايات المتحدة قد بنت الآن علاقة مستدامة مع كرد سوريا والإقليم الكردي الذي يتمتع بحكم ذاتي، باتت الولايات المتحدة تُعتبَر جهة فاعلة بارزة يتزايد دورها في الشؤون الكردية عبر الحدود.

تُعتبر مقاربة بايدن الشخصية إزاء السياسة الخارجية سيفًا ذا حدين. ووصفه بن رودس في كتابه العالم كما هو: صورة عن البيت الأبيض في عهد أوباما، على الشكل التالي "يضفي على تصريحاته بعض الفكاهات من مسيرته الطويلة في مجلس الشيوخ، مكررًا على الدوام أن تجربته علّمته أن "كامل السياسة الخارجية هي امتداد للعلاقات الشخصية"". وقد تتواءم هذه المقاربة ذات الطابع الشخصي مع طبيعة المؤسسات في كردستان، ولكن إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى علاقة طويلة ومستقرة تعود بالفائدة على الطرفين، فقد تحتاج إلى دعم المؤسسات وليس الشخصيات.

تجدر الإشارة إلى أن الكرد ليسوا الوحيدين الذين تنتابهم مشاعر الحنين عندما يتعلق الأمر ببايدن، فأوروبا وجزء كبير من دول العالم تشاركهم هذه المشاعر. وفي حين أن هذه المشاعر هي أمر جيد، لكن الحقيقة قد يكون وقعها مختلفًا.

بـايـدن وخطـة بخمـس نقـاط حول العراق

الانصات المركزي ٢٠٠٦ :

أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قرارا قدمه السيناتور جوزيف بايدن وعدد آخر من زملائه بشأن اقامة ثلاث فيدراليات في العراق، و صوت ٧٥ من اعضاء مجلس الشيوخ، من بينهم ٢٦ جمهوريا. وقد أثار قرار مجلس الشيوخ غير الملزم ردود أفعال مختلفة. وفيما يأتي النص المترجم لنص القرار.

١. انشاء عراق واحد من ثلاثة أقاليم

* فدرلة العراق وفق الدستور العراقي ستتكون من ثلاث مقاطعات ذات حكم ذاتي واسع، (شيعية، سنية، كردية) مع حكومة مركزية قوية ولكنها ذات سلطات محدودة في بغداد.

* تتولى الحكومة المركزية مسؤولية المصالح المشتركة الحقيقية : الدفاع عن الحدود، السياسة الخارجية، انتاج النفط والواردات.

* تشكيل حكومات الاقاليم (للكرد، السنة، الشيعة) وتكون مسؤولة عن ادارة شؤون اقاليمهم.

٢. المشاركة في واردات النفط

* الوصول الى اتفاقية كحل فدرالي لضمان ٢٠٪ من الواردات للعرب السنة من كل الواردات النفطية، الحالية والمستقبلية. وهي نسبة تكاد تتلاءم مع حجمهم السكاني والذي سيساعد على ازدهار اقليمهم اقتصاديا.

* منح الحكومة المركزية سلطة وضع سياسة نفطية وطنية وتوزيع الواردات، والتي ستجتذب الاستثمارات الاجنبية التي يحتاجها العراق والاخذ بنظر الاعتبار قانونيا مصلحة كل مجموعة من خلال المحافظة على العراق موحدا وحماية البنية التحتية للصناعات النفطية.

٣. عقد مؤتمر دولي وفرض معاهدة عدم اعتداء اقليمي

* عقد مؤتمر للامن الاقليمي تحت رعاية الامم المتحدة حيث تتعهد الدول المجاورة للعراق بما فيها ايران بدعم اتفاقية تقاسم السلطة واحترام حدوده الدولية.

* إشراك الدول المجاورة مباشرة في الجهد للتغلب على الشكوك وتركيز جهودها على دعم الاستقرار في العراق وليس تقويضه.

* انشاء جماعة اتصال ثابتة (تشارك فيها القوى الرئيسية والتي ستشارك فيها الدول المجاورة وتنفيذ التزامتها).

٤. الانسحاب المعقول للقوات الامريكية

* توجيه القادة العسكريين لتطوير خطة خاصة بالانسحاب واعادة نشر معظم القوات الامريكية من العراق في ايلول ٢٠٠٨.

* الاحتفاظ بقوة صغيرة مقيمة داخل او بقرب العراق ربما تتكون من عشرين الف جندي لضرب اية تجمعات ارهابية وللمساعدة في ايفاء الدول المجاورة بالتزامتها تجاه العراق وتدريب قوات الامن.

٥. زيادة مساعدات الاعمار وبناء برنامج للوظائف

* تقديم المزيد من مساعدات الاعمار تحت شروط حماية الاقليات وحقوق النساء وانشاء برنامج للوظائف لمنح الشباب العراقي بديلا عن الانضمام للميليشيات والعصابات المسلحة.

* الاصرار على أن تأخذ الدول الاخرى دورا رئيسيا في تمويل عملية الاعمار من خلال تحسين الالتزامات القديمة وتقديم التزامات جديدة وخصوصا الدول العربية الخليجية الغنية بالنفط.

العراق: فيدرالية.. وليس تقسيما

نص المقال الذي كتبه جوزيف بايدن وليزلي غليب

عن صحيفتي (واشنطن بوست) و(لوس انجلس تايمز) ٢٠٠٢/١٠/٤ :

استقبلت ادارة بوش وحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي التصويت الذي جرى الاسبوع الماضي بخصوص السياسة العراقية– انطلاقا من خطة اقترحناها في العام الماضي برد فعل سيئ التقديم وغير حقيقي.

فقد صوت ٧٥ من اعضاء مجلس الشيوخ، من بينهم ٢٦ جمهوريا للترويج لتسوية سياسية في العراق اعتمادا على مشاركة سلطة غير مركزية.

وبدلا من ذلك شوهت حكومة المالكي والإدارة ـ عبر سفارتها في بغداد ـ تعديل بايدن/ بروباك بطريقة لا يمكن التعرف عليه، واتهمتنا بأننا نسعى الى «تقسيم العراق بالتخويف والقوة وغيرها من الوسائل».

ونريد توضيح الأمر.

اذا لم تكن الولايات المتحدة قادرة على وضع فكرة الفيدرالية على المسار، فليس لدينا اية فرصة لتسوية سياسية في العراق، وبدون ذلك، ولا توجد فرصة لترك العراق بدون نشر الفوضى وراءنا.

أولا خطتنا ليست التقسيم، بالرغم من ان بعض المؤيدين ووسائل الاعلام وصفتها خطأ بذلك. فهي ستحافظ على العراق بإحياء نظام الفيدرالية المتضمن في دستوره.

عراق فيدرالي هو عراق موحد، ولكنها تعني منح القوة الى حكومات محلية، وتتحمل حكومة مركزية محدودة مسؤولية القضايا المشتركة مثل حماية الحدود وتوزيع عائدات النفط.

والعراقيون لا يعرفون نظام الفيدرالية، والذي كان، فيما عدا وجود محتل او ديكتاتور، تاريخيا الطريق الوحيد للحفاظ على الدول غير المتحدة.

ويمكننا الإشارة الى نظامنا الفيدرالي وكيف بدأ ومعظم السلطات في يد الدولة. ويمكن الاشارة الى حلول مشابهة في دولة الامارات العربية المتحدة وأسبانيا والبوسنة.

ويريد معظم العراقيين الحفاظ على بلادهم متكاملة. ولكن اذا كانت قيادات العراق تسمع دائما من القيادات الامريكية، ان الفيدرالية تعني او ستؤدي الى التقسيم، وهذا ما سيؤمنون به.

وبديل ادارة بوش لذلك هو الترويج لحكومة مركزية قوية في بغداد. ومثل هذه الحكومة المركزية لا تعمل، فهي فاسدة وتعتبر، على نطاق واسع، غير جديرة بالثقة.

ولم تنجح في التوصل الى مصالحة سياسية ـ ولا يوجد دليل على ذلك.

ثانيا لا نحاول فرض خطتنا.

فإذا لم يرد العراقيون الخطة، فلا يجب قبولها، كما يوضح تعديل مجلس الشيوخ.

وربما يدرس العراقيون والبيت الأبيض الحقائق.

ان الدستور العراقي يطرح فكرة حكومة فيدرالية. وبالنسبة للمحافظات المقسمة طبقا للانتماء الطائفي، فإن الدستور يترك ذلك الاختيار الى سكان المحافظات.

ولا يمكن للبيب الأبيض الشكوى من اننا سنفرض حلا غير مقبول على العراقيين.

ولم يتردد الرئيس بوش في ابعاد رئيس الوزراء العراقي السابق ابراهيم الجعفري لتسهيل الطريق امام المالكي، ويمكن ان يفعل نفس الشيء للمالكي.

ويوجد للولايات المتحدة مسؤوليات في العراق لا يمكننا التهرب منها. وسيحتاج العراقيون الى مساعدتنا في الحصول على الدعم للحل الفيدرالي.

ومع وجود ١٦٠ الف امريكي معرضين للخطر في العراق، مع مئات المليارات من الدولار التي انفقت، ومع مقتل ٣٨٠٠ شخص حتى الآن وإصابة ٢٨ الفا بجراح لدينا الحق في سماع اصواتنا.

ثالثا خطتنا لن تؤدي الى «معاناة ودماء»، كما اشارت السفارة الامريكية خطأ.

ومن الصعب تخيل مزيد من المعاناة وإراقة الدماء أكثر مما يحدث الآن من الميليشيات التي تتواطأ معها الحكومة والجهاديين والبعثيين. لقد فر اكثر من ٤ ملايين عراقي من بيوتهم، معظمهم خوفا من العنف الطائفي.

ويجب على ادارة بوش مساعدة العراقيين على انجاح الفيدرالية . عبر اتفاقية عادلة لتوزيع عائدات النفط، وعودة اللاجئين ودمج اعضاء الميليشيات في قوات الأمن المحلية، وإعادة تركيز بناء القدرات والمساعدات في المحافظات والأقاليم .

وعدم تخويفهم بالربط بين الفيدرالية والتقسيم، والطائفية والتخويف الأجنبي.

ومما يزيد الأمر سوءا، هو أن الادارة قد مارست ستراتيجية الانطلاق من القاعدة تبدو مثل الفيدرالية ورائحتها مثل الفيدرالية . ولكنها في الواقع وصفة لفوضى.

وتلك الاستراتجية تعني أن الولايات المتحدة ستؤيد أية جماعة في أي مكان تقاتل القاعدة او الشيعة المتطرفين. والآن يبدو الأمر مناسبا للحصول على حلفاء بين شيوخ العشائر لمقاتلة العدو الارهابي المشترك. ولكن تأييد تلك الجماعات وبدون أي هدف سياسي يبدو دعوة للفوضى.

ان الفيدرالية هي الاطار الذي يحقق الرغبات المتناقضة لمعظم العراقيين للاستمرار ككل ورغبات العديد من الجماعات لحكم انفسهم في الوقت الراهن.

كما انها تعترف بحقيقة الاختيار الذي نواجه في العراق: فترة انتقالية الى الفيدرالية او تقسيم حقيقي عبر الحرب الأهلية.

* جوزيف بايدن (النائب الديمقراطي عن ديلوار) ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ.

*ليزلي غليب رئيس شرفي لمجلس العلاقات الخارجية

جوزيف بايدن*:

ما يتعين عمله من أجل العراق الآن

عن صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٠/١١/٢٢ :

اتفق الزعماء السياسيون العراقيون، منذ ثمانية أيام، على إطار لتشكيل حكومة جديدة لقيادة العراق خلال الأعوام الحاسمة المقبلة. ومنذ إجراء الانتخابات العراقية في مارس (آذار) الماضي، قالت إدارتنا إن الشعب العراقي يستحق حكومة تعكس نتائج تلك الانتخابات، أي تضم جميع الكتل الرئيسية التي تمثل الطوائف العراقية المختلفة، التي لا تستثني أو تهمش أحدا. وهذه هي الحكومة التي ستشكل الآن.

وبينما لعبت والرئيس أوباما – وفريق بارز من المسؤولين الامريكيين في واشنطن وبغداد – دورا نشطا في دعم هذه الجهود، فإن الخطوات الأكثر أهمية جاءت من قبل زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية في العراق. وهذا الإنجاز الذي توصلوا إليه هو آخر وأقوى دليل على التطورات المهمة التي يشهدها العراق، على مدار العامين الماضيين، حيث برزت السياسة بوصفها الوسيلة المهيمنة لتسوية الخلافات وتحقيق المصالح.

وخلال الأشهر الماضية، بذلت القيادات العراقية جهودا مضنية للتوصل إلى حلول لعدد من القضايا الشائكة، من بينها الخلاف حول من يحق له الترشح لمنصب الرئاسة أو المشاركة في الحكومة الجديدة والتعامل مع التحديات المتعلقة بنتائج الانتخابات وترتيبات تقاسم السلطة، من دون اللجوء إلى العنف. ولم تكن هذه الجهود ناجحة دائما، لكن نادرا ما تكون السياسة هكذا، في العراق والولايات المتحدة أو أي مكان آخر. لكن بالاتفاق على تشكيل حكومة شراكة وطنية، فإن قادة العراق يرسلون رسالة واضحة إلى شعبهم والمنطقة والعالم أجمع، بأنه بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب وعقود من الحكم الديكتاتوري فإن العراقيين يسعون لبناء أمة تعترف بحقوق كل مواطنيها وتسخر قدراتهم ومواهبهم لإبراز القدرات الحقيقية لبلادهم.

وفي بلد لا يزال يواجه تحديات هائلة في سبيل تحقيق الأمن والرخاء، لم يكن تحقيق هذا الهدف أكثر إلحاحا من اليوم. والخطوة التالية التي يتعين فيها على الحكومة العراقية الجديدة القيام بها هي الوفاء بالتزاماتها التاريخية المتعلقة باقتسام السلطة، وهو تحد يتمثل في إنشاء مجلس وطني جديد للسياسات العليا، الذي لم تحدد مسؤولياته وصلاحياته بعد، لكن سوف يصدر قانون يحددها.

كما يتعين على الولايات المتحدة مواصلة الدور الذي تقوم به لتعزيز التقدم في العراق، ولهذا السبب فإننا لم نوقف جهودنا في العراق، لكن طبيعتها تغيرت، إلى حد ما، من عسكرية إلى مدنية.

ومنذ بداية حكمها، فإن إدارة أوباما سحبت نحو ١٠٠ ألف جندي امريكي من العراق وأنهت العمليات القتالية هناك، وأسندت إلى القوات المتبقية في العراق حتى نهاية عام ٢٠١١، والبالغ عددها خمسين ألف جندي، مهمة جديدة، تتمثل في تقديم المشورة والمساعدة لنظرائهم العراقيين وحماية موظفينا ومؤسساتنا والمشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، فنحن نحافظ على وجود دبلوماسي لنا في جميع أنحاء البلاد، وفقا لاتفاق الإطار الستراتيجي، ونبني شراكة ديناميكية عبر عدد كبير ومتنوع من القطاعات الحكومية العراقية، بما في ذلك التعليم والطاقة والتجارة والصحة والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والأمن والقضاء.

وفي بلد لا يزال يصر فيه المتطرفون على إحداث فوضى، ويعاني فيه المدنيون الأبرياء من صعوبات لا توصف، فإن التحول إلى مجتمع أكثر أمنا يعتمد على التطوير المستمر لقوات الأمن العراقية، التي تجاوز عددها ٦٥٠ ألفا من الجنود الأشداء.

وخلال زياراتي الست للعراق منذ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٩، لاحظت التقدم الكبير الذي حققه جهازا الشرطة والجيش هناك. وغدا العراق اليوم أكثر أمنا واستقرارا من أي وقت مضى منذ اندلاع الحرب في عام ٢٠٠٣. وقد تسلمت القوات العراقية، قبل أكثر من عام، مسؤولية الأمن في المدن الرئيسية، وفي أغسطس (آب) الماضي، عندما انتهت المهام القتالية للقوات الامريكية، تسلموا المسؤوليات الأمنية الرئيسية في جميع مدن العراق. وفي الأشهر الأخيرة، وباستخدام جهاز الاستخبارات الخاصة بهم. تمكنت القوات العراقية من قتل أو اعتقال العشرات من كبار قادة تنظيم القاعدة في العراق، وغيره من الجماعات الإرهابية. وقد انخفض المعدل الأسبوعي لحوادث العنف في العراق إلى نحو ١٦٠ حادثة، مقارنة بما يقرب من نحو ١٦٠٠ حادثة في عام ٢٠٠٧.

إلا أن قوات الأمن العراقية ليست مستعدة بعد للعمل بشكل كامل من تلقاء نفسها، ويجب علينا أن نواصل تقديم الدعم لها. كما يتعين علينا أيضا مساعدة القادة العراقيين على مواجهة مجموعة من التحديات تنتظرهم، مثل إجراء تعداد للسكان، وزيادة وتيرة دمج قوات الأمن الكردية في قوات الأمن العراقية والوفاء بالالتزامات تجاه أبناء العراق، وهي الجماعات السنية التي تحالفت فيما بينها لقتال المتمردين، وحل النزاع الحدودي الداخلي وتحديد مستقبل مدينة كركوك، الواقعة شمال العراق، وهي التي يطالب كل من العرب والكرد بالسيطرة عليها، وإقرار قانون النفط والغاز، الذي يعيد توزيع عائدات النفط والغاز، بهدف تحقيق أقصى قدر من الاستفادة لجميع العراقيين، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال فتح الباب للاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاع الخاص، وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن عائدات النفط، وإقرار الميزانية، وإنهاء التزامات العراق تجاه الأمم المتحدة، والمتعلقة بحرب الخليج.

وعلى الرغم من أنه سيأتي اليوم، الذي يستثمر فيه العراق ثروته الطبيعية الهائلة في تمويل كل احتياجاته الأمنية والاقتصادية، وتكون فيه مؤسساته المدنية في غير حاجة إلى هذا الدعم المكثف الذي يقدم لها الآن، فإننا لم نصل إليه بعد. وقد زاد العراق من إنفاقه على هذه المجالات، وبالدعم الامريكي المستمر، وسوف يبرز من بين ركام أجيال مدمرة ليكون دولة مستقرة لديها اكتفاء ذاتي.

ولهذا السبب، حتى في هذا الوقت الصعب الذي يمر به الاقتصاد الامريكي، فإننا نطلب من الكونغرس الموافقة على الطلبات الواردة في الميزانية والمتعلقة باستمرار الدعم الامريكي للعراق، التي من بينها توسيع وجودنا الدبلوماسي وتنفيذ خطة لتحديث قوات الأمن العراقية وتمويل برنامج لتطوير جهاز الشرطة.

إن سحب القوات الامريكية من العراق سوف يوفر ١٥ مليار دولار في السنة المالية المقبلة، ونسعى لتوجيه أقل من ثلث هذا المبلغ لتوفير الدعم اللازم لقوات الأمن العراقية والجهود المدنية التي تقودها وزارة الخارجية الامريكية هناك.

لقد كلفت الحرب في العراق أمتنا ثمنا باهظا، وكان أكبر ثمن، هو ما دفعه ٤٤٣٠ من جنودنا الأبطال، الذين ضحوا بأنفسهم. والآن، فإن من مصلحة الولايات المتحدة الرئيسية، المساعدة في الحفاظ على المكاسب التي تحققت في العراق، والعمل على تجنب عودة المتطرفين الذين يمارسون العنف وكذلك تشجيع العراق ليصبح حليفا محوريا للولايات المتحدة في منطقة ذات أهمية ستراتيجية خاصة لها، ولاعبا إقليميا بقدراته الذاتية.

* نائب رئيس الولايات المتحدة

جوزيف بايدن :

العراق تحت القيادة الحكيمة للرئيس مام جلال أنجز الكثير من النجاحات

الإنصات المركزي ٢٣/١/٢٠١٠ :

إستقبل فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني في بغداد، يوم السبت ٢٣/١/٢٠١٠، نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن والوفد المرافق له المؤلف من السفير الأمريكي لدى العراق كريستوفر هيل وقائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ريموند أوديرنو وعدد آخر من المسؤولين، فرحب بهم فخامته ترحيباً حاراً.

وخلال إجتماع عقد بين الرئيس طالباني ونائب الرئيس الأمريكي، حضره وزير الموارد المائية الدكتور لطيف رشيد ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني وعدد آخر من المسؤولين، تم تبادل الآراء بشأن مجمل تطورات الأوضاع في العراق ولاسيما الإستعدادات الجارية للإنتخابات التشريعية المقبلة، فضلاً عن ضرورة توطيد أطر التعاون المشترك بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والتنموية والإستثمارية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى الإنجازات السياسية المتحققة على الساحة العراقية، مؤكداً أهمية إعتماد مبدأ التوافق لإدارة البلد صوناً لحقوق جميع مكوناته وتجسيداً للوحدة الوطنية المنشودة.

وأشاد الرئيس طالباني بدور الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير العراق ومساعدة شعبه من خلال المساهمة في تثبيت الإستقرار ودعم التجربة الديمقراطية المتنامية، مشيراً إلى ضرورة توسيع العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وبما يخدم تطلعات الشعبين بمستقبل زاهر.

من جانبه أكد نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن أهمية الدور الكبير والمؤثر الذي يلعبه الرئيس طالباني في التوفيق بين الآراء وصولاً إلى مشتركات وطنية بين الفرقاء السياسيين، مبدياً ثقته العالية بالقيادة الحكيمة لفخامته، مضيفاً :"أنا مطمئن بأن العراق تحت قيادتكم قد أنجز الكثير من النجاحات في جميع المستويات".

وحضر اللقاء كبير مستشاري رئيس الجمهورية الأستاذ فخري كريم.

وعقب الإجتماع أدلى فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني ونائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن بتصريح صحفي مشترك، هذا نصه:

فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني: هذه مناسبة سعيدة جداً نستقبل فيها صديق الشعب العراقي العتيد جوزيف بايدن، عندما كان في مجلس الشيوخ وفي المناسبات العديدة وقف مع الشعب العراقي فنرحب به ترحيباً حاراً من صميم القلب.

نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن: شكراً سيدي الرئيس، يسعدني أن أكون هنا في بغداد في زيارتي الرابعة منذ أن بدأت بهذا المنصب والثالثة منذ أن أصبحت نائب الرئيس، ويسعدني أن أكون مع فخامتكم وقد إلتقيت صباح اليوم ممثل الامم المتحدة إد ملكيرت وأجريت لقاءات مع رئيس الوزراء المالكي ورئيس مجلس النواب إياد السامرائي وتناولت طعام الغداء مع شريحة من المسؤولين العراقيين المنتخبين.

إذن الهدف الأساسي والنقطة الأساسية لزيارتي هي أن أقول أن العراق يبقى أولوية جوهرية لدى الرئيس أوباما وإن إدارتنا ملتزمة بعراق ناجح مستقر يمثل جميع الطيف العراقي وعراق منصف.. ونحن ملتزمون ببناء شراكة متينة بين العراق والولايات المتحدة.

سيدي الرئيس، لهذا السبب أنا هنا اليوم في العراق ولهذا السبب فإن واحدة من القضايا التي بحثناها هي تسريع الجهود في تنفيذ إتفاقية الإطار الستراتيجي ويشمل ذلك توطيد الأواصر في مجال التجارة والإستثمار

والتربية والتعليم والثقافة وكما أوضح الرئيس أوباما فنحن سننهي المهمة الزمنية مع مضي الصيف وسنقلل عدد قواتنا بما يتماشى مع الإتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية.

ولكن حتى وإن خفضنا عديد قواتنا فنحن سنكثف من إنخراطنا السياسي والدبلوماسي والإقتصادي مع العراق.. وكما يقال عادة إن الإختبار الحقيقي للديمقراطية هو ليس الإنتخابات الأولى وإنما الإنتخابات الثانية.

وفي الشهر الماضي قد أقر القادة السياسيون العراقيون قانون الإنتخابات تاريخياً، ولأول مرة أيدوا نظام القائمة المفتوحة للإنتخابات الوطنية.. القادة العراقيون اليوم يعملون معا على التأكد من أن الإنتخابات التي ستجري في السابع من مارس/ آذار القادم ستكون مشتملة للجميع، شفافة ومنصفة.

وفي مباحثاتي مع القادة العراقيين اليوم فإنه من الأمور التي تناولناها أيضاً هي قضية اثارت الجدل مؤخراً وهو المنع المتخذ لبعض المرشحين من الترشح للإنتخابات الوطنية، أريد أن أوضح هذه النقطة الهامة أنا لم آت إلى العراق اليوم لتسوية هذه المسألة، هذا الشأن شأن عراقي وعلى العراقيين تسويته بأنفسهم، هذا ليس شأني.

أما اليوم وبعد المباحثات فأنا واثق من أن القادة العراقيين وضعوا يدهم على هذه المشكلة وهم يعملون على إيجاد تسوية عادلة لها.

القضية هي ليست بهدف إخضاع أفراد إلى المساءلة بسبب تصرفاتهم السابقة وإنما القضية هي مسار المنع بحد عينه، القادة العراقيون يفهمون اليوم أنه إذا رأى الشعب العراقي والأسرة الدولية أن المسار مسار منصف وشفاف فذلك من شأنه تعزيز مصداقية هذه الإنتخابات.

دعوني أكن واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تدين جرائم النظام السابق ونحن نؤيد تأييداً كاملاً الحظر الدستوري العراقي حول منع عودة حزب البعث الصدامي إلى السلطة.

ونزولاً عند طلب الحكومة العراقية سنساعد العراقيين القاطنين في الولايات المتحدة على المشاركة في الإنتخابات من خلال توفير إمكانيات التصويت لهم في الولايات المتحدة، نحن مستعدون لدعم طلب أن يكون هناك مراقبون أمريكيون في الإنتخابات وهذا الدعم هو نموذج مصغر على إلتزامنا بدعمنا وإهتمامنا بالديمقراطية في العراق.

دعوني أستغل هذه الفرصة لأعرب عن أسفي الشخصي للعنف الذي حدث في ساحة النسور والذي إنخرط به موظفو شركة بلاك ووتر عام ٢٠٠٧، الولايات المتحدة الأمريكية مصممة لإخضاع أي شخص إرتكب جريمة بحق الشعب العراقي للمساءلة.

في حين نحن نحترم إحتراماً كاملاً إستقلالية النظام القضائي الأمريكي، أصبنا بخيبة أمل من جراء القرار القاضي بصرف الإتهام الذي كان يرتكز على الطريقة التي تم فيها حيازة بعض الأدلة، إن صرف الإتهام ليس تبرئة واليوم أنا أعلن أن الولايات المتحدة ستستأنف وتقدم طلب إستئناف ضد هذا القرار، وإن وزارة العدل الأمريكية ستقدم طلب الإستئناف الأسبوع المقبل.

سيدي الرئيس، أمس (الجمعة) وحين حلقنا في سماء بغداد شاهدت مدينة حية زاهية زاخرة بالإمكانيات، مدينة تغيرت تغيراً جذرياً منذ أن زرتها في المرة الأولى عام ٢٠٠٣، أنوار باهرة حلت محل الظلام، حركة سير مزدحمة في شوارع كانت آنذاك خالية، أنا على يقين أن العراق على موعد مع أيام مشرقة وأننا سننمي الشراكة بين بلدينا.

أشكركم سيادة الرئيس على هذه الحفاوة.

جوزيف بايدن:

العراق يواجه تحديات أخرى واستحق أن انال الجنسية العراقية

نص تصريحات نائب الرئيس الامريكي في اجتماع مجلس الأمن الدولي- ديسمبر ٢٠١٠

البيت الأبيض/ مكتب نائب الرئيس ١٨/١٢/٢٠١٠ :

زملائي الكرام، إنها في الحقيقة فرصة نادرة لرئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن الدولي لمعالجة قضايا هامة تتعلق بجمهورية العراق.

دعونا نتحدث باختصار عن فترة كانت هامة للغاية في تاريخ العراق. خلال السنوات الأخيرة، خرج الشعب العراقي من أعماق العنف الطائفي، ورفض بصورة قاطعة المستقبل المقيت الذي يقدمه المتطرفون، وأعطى لنفسه فرصة الحصول على أيام أفضل بكثير مستقبلاً.

القوات العراقية تتولى الآن أمن بلادها، وقد أثبتت أنها أكثر من قادرة على القيام بذلك، كما شاهدنا، أنا والعديد منكم بأم أعيننا.

منذ أن تسلمت حكومتنا زمام الحكم، سحبنا أكثر من ١٠٠ ألف جندي امريكي من العراق، وأنهينا مهمتنا القتالية هناك. وانتقلنا من الانخراط عسكرياً إلى الانخراط مدنياً. أما الـ ٥٠ ألف جندي المتبقين لغاية نهاية السنة القادمة، بموجب الاتفاقية الأمنية مع الحكومة العراقية، فقد أعطيت لهم مهمة أولية جديدة: تقديم المشورة ومساعدة نظرائهم العراقيين. وفي هذه الأثناء، انخفضت نسبة الهجمات العنيفة في العراق إلى أدنى مستوى لها – والحمد لله– منذ العام ٢٠٠٣.

كما تعلمون، أجرى الشعب العراقي في آذار/مارس، انتخابات تاريخية. وخلال الشهر الماضي، اتفق القادة السياسيون العراقيون على إطار عمل لتشكيل حكومة تمثل نتائج الانتخابات. سوف تضم هذه الحكومة الكتل التي تمثل كل المجتمعات الرئيسية، ولن تستبعد أو تهمّش أيا كان. إنها مصنوعة في العراق على يد العراقيين، وهي تجسد تطوراً يستدعي الانتباه وهو أنه في عراق اليوم، السياسة – برزت السياسة كوسيلة مسيطرة لحل الخلافات وتقديم مصلحة البلاد.

وعلى القادة العراقيين أن يحترموا الآن، في الوقت المناسب، الالتزام الذي تعهدوا به لبعضهم وللشعب العراقي خلال عملية المفاوضات.

سوف تواصل الولايات المتحدة القيام بدورها لأجل تعزيز التقدم الحاصل في العراق، بما ينسجم مع إطار عمل اتفاقيتنا الستراتيجية مع العراقيين – لصياغة شراكة دائمة عبر تشكيلة من القطاعات، تشمل التعليم والطاقة، والتجارة، والصحة، والثقافة، وتكنولوجيا المعلومات، وفرض تطبيق القانون – القضاء والأمن. كما أننا نحض بكل احترام الدول الأخرى على مشاركة خبراتها مع العراق الجديد الناشئ.

إنني لست بحاجة إلى تذكير هذا الجمع بالدور الهام الذي لعبته وتواصل لعبه الأمم المتحدة في دعم تنمية العراق، والثمن الغالي جداً جداً الذي تكبّدته. إننا لن ننسى الرُعب في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عندما أهدر

الإرهابيون أرواح ٢٢ إنساناً، بما في ذلك إنسان بارز – وأعتقد أنكم توافقون جميعاً معي، إنسان رائع، ألا وهو مبعوث الأمم المتحدة، سيرجيو دي ميللو.

كان ذلك نذيراً مأساوياً لكل ما سيتبع بعد آب/أغسطس ٢٠٠٣. لكن عمل الأمم المتحدة الهام استمر، ويستمر لغاية اليوم. إنه يستمر بفضل بصيرة الممثل الخاص للأمم المتحدة الذي لاحظ عن حق، وأقتطِفُ من كلماته: "ليس هناك من شيء اسمه أزمة بعيدة" لأنه "لا يمكنك مساعدة الناس من بعيد".

هذه الحكمة التي تمت صياغتها خلال حياة مهنية أمضاها في الزوايا التعيسة الحظ في العالم، لا زالت تعيش مع جميع أولئك الذين يساعدون بكل شجاعة العراق لأجل بناء مستقبل أفضل، بما في ذلك رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في العراق.

بعد أكثر من عشر زيارات للعراق، كما يمكن لوزير خارجيتهم أن يخبركم، أقول مازحاً إنني استحق نيل الجنسية العراقية. لقد أمضيت وقتاً طويلاً هناك، واستمتعت بكل دقيقة. خلال تلك الزيارات التي تزيد عن عشرة منذ بداية الحرب، رأيت بأم عيني– كما آمل أن يكون العديدون منكم قد فعلوا ذلك أيضاً– جهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وإجراء الانتخابات، وتقدم الحوار والمصالحة القومية، ومساعدة المجتمعات الأهلية الضعيفة، وتشجيع حماية حقوق الإنسان، وإصلاح النظام القضائي.

بكل صراحة شاهدت هؤلاء الشباب والشابات الذين يعملون مع الممثل الخاص، يعرضّون حياتهم فعلاً للمخاطر. لقد شاهدتم، وأعتقد أن الذين خارج هذه القاعة المغلقة في بعض الأحيان لا يقدّرون كما يجب المواهب التي لا تصدق، والتكريس الذي لا يصدق، والتفاني الذي لا يصدق لأولئك الرجال والنساء الذين أرسلتموهم – أرسلناهم إلى تلك المناطق. إنهم يستحقون العرفان بالجميل من جانبنا. إنهم يستحقون شكرنا الخاص – ليس المبعوث الخاص وحسب، مثل المبعوث السابق دي ميللو، بل أيضاً آد مِلكرت، الذي عملت معه في كل يوم أمضيته في العراق. وسوف أقول مرة أخرى، لم نكن لنصل إلى هذه النقطة، وأعتقد أن زملاءنا في العراق يعترفون أيضاً أنه لولا موظفوهم، الذين كانوا يقومون بعملهم في ظل ظروف مُرهقة – وبإمكاني أن أضيف، السيد الأمين العام، أنني أعتقد أن عملهم يبقى هاماً كما كان دائماً.

من المؤكد أن العراق يواجه تحديات أخرى على طريق الأمن والازدهار. فهجمات الإرهابيين لا تزال مظهراً غير مقبول في الحياة اليومية في العراق. لدينا هواجس بنوع خاص بخصوص المحاولات الأخيرة لاستهداف الأبرياء بسبب دينهم بمن في ذلك المسيحيون والمسلمون، والهجمات الموجهة ضد القوات الأمنية التي تحافظ على سلامة البلد. لكنني أعتقد بشدة أنه على الرغم من هذه التحديات، فإن الأيام الأفضل للعراق قادمة. كبلد مؤسس للأمم المتحدة يسعى العراق إلى استئناف دوره الشرعي في أسرة الدول وهو يستحق هذه الفرصة. لهذه الغاية، تقدر هذه الدورة رسمياً الخطوات الهامة التي اتخذها العراق لاحترام التزاماته إزاء الأمم المتحدة التي فرضت عليه خلال الفترة التي سبقت حرب الخليج سنة ١٩٩١.

وفقاً لذلك، رفع مجلس الأمن الآن قيداً كانت قد فرضته قرارات مجلس الأمن الدولي، رقم ٦٨٧ و٧٠٧، والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والنشاطات النووية المدنية، اعترافاً بالتزام العراق باتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقيده بالمعاهدات ذات الصلة، وبالمعاهدات الدولية الأخرى، وقبوله بأعلى معايير عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتطبيقه المبدأي للبروتوكولات الإضافية لهذه الاتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتظار دخولها حيّز التنفيذ.

لقد وضع المجلس نهاية للنشاطات المتبقية لبرنامج النفط مقابل الغذاء لأن العراق قد اختتم بنجاح العقود المتبقية، كما أنهى المجلس صندوق تنمية العراق الذي سوف ينتهي فعلياً في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ بفضل الخطوات التي اتخذها العراق لأجل حل مسائل الديون والمطالب الموروثة عن النظام السابق وقيامه بترتيبات لنقل الصندوق تخضع للمساءلة.

إننا ندرك جميعاً أن عملنا حول هذه القضايا معقد. إننا نحث جيران العراق وباقي المجتمع الدولي على مواصلة العمل الوثيق مع العراق حول التزاماته المتبقية بموجب الفصل السابع. إننا ندعم بقوة حل القضايا العالقة بين العراق والكويت.

لما كان الرئيس أوباما قد طلب مني الإشراف على سياسة حكومتنا بالنسبة للعراق عندما تسلمنا مناصبنا، دعوني أؤكد لكم أن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع القادة العراقيين حول المهمات الهامة التي تنتظرهم، مثل تنظيم الإحصاء السكاني ودمج القوات الكردية في قوات الأمن العراقية، واحترام الالتزامات إزاء أبناء العراق، وحل الخلافات حول الحدود الداخلية بالنسبة لمستقبل كركوك، وإقرار تشريعات الهيدروكربون الأساسية، وموازنة مسؤولة مالياً، والمساعدة في إرساء استقرار اقتصاده.

علينا أيضاً مواصلة جهودنا لحماية ودعم أولئك الذين هجّرتهم الحرب والمساعدة في تمكين العودة الطوعية، والآمنة، والكريمة، والدائمة.

اليوم، بينما نراجع كل ما تحمّله وأنجزه الشعب العراقي، وكل ما زال يتوجب تحقيقه، لا يمكننا أن نغض الطرف عن كون العراق على أهبة شيء رائع – شيء رائع – دولة مستقرة تعتمد على نفسها" وحكومة عادلة، ذات صفة تمثيلية وخاضعة للمساءلة، وقوة إيجابية تعمل للسلام والاستقرار في المنطقة. لدينا جميعاً مصلحة في تحقيق ذلك الوعد والحفاظ على المكاسب التي حققها العراق.

أشكركم جميعاً لإصغائكم. وسوف أدعو الآن حضرة الأمين العام للكلام.

الرئيس بايدن و عيون العالم

**رئيس التحرير*

طوت الولايات المتحدة الأربعاء صفحة في تاريخها مع مغادرة الرئيس الامريكي دونالد ترامب وأداء جو بايدن الرئيس المنتخب الجديد اليمين الدستورية ودخوله البيت الأبيض، مقدما نفسه كجامع لبلاد مقسومة ومنقذا للديمقراطية الامريكية وجعلها قوة الخير والعدالة للعالم

وفيما شكل تنصيبه فصلا حاسما في تاريخ الولايات المتحدة من حيث التوقيت والاجراءات الاستثنائية ،فان الإدارة الامريكية الجديدة بقيادة بايدن على محك الأزمات الداخلية والعالمية شديدة التعقيد ليفتح الرئيس بذلك فصلا حاسما لإصلاح صورة بلده داخليا وخارجيا وهو بالطبع يدرك أن المهمة ليست سهلة بالنظر إلى الاعتداءات التي شهدتها أعرق مؤسسة دستورية في البلد، وهو ما دفع السلطات إلى الإعلان عن حالة استنفار أمني قصوى تحسبا لوقوع عمليات إرهابية أو تصادم بين مؤيدي ترامب ومعارضيه.

لمعسكر الرئيس المنتخب خارطة طريق لإخراج الولايات المتحدة من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالتزامن مع الانتهاء من تعيين فريق إدارته التي ستعمل على تطبيق الأجندة السياسية الخارجية للسنوات الأربع المقبلة.

لقد تحدث بايدن ايضا عن الاحتفال بالديمقراطية واعادة دفة العدالة العالمية ولم يتجاهل اصلاح العلاقات مع الحلفاء والتاكيد على وحدة الجميع من اجل الخير وبما يتحدث عنه التاريخ بشكل مشرف .

مع اختياره "وحدة الامريكيين" عنوانا لمراسم تنصيبه واحاطة نفسه بالرؤساء الامريكيين السابقين باراك أوباما وبيل كلينتون وجورج بوش الابن ،سيكون عيون العالم مركزا و مشدودا باتجاه واشنطن لمعرفة افق مختلف لسياسات بايدن الخارجية تجاه مجمل التطورات ولن يغيب عنها ملفات الشرق الاوسط ومن ضمنها الازمة العراقية ومستقبل العلاقات مع اقليم كردستان الذي طالما نظر اليه الرئيس المنتخب بعين الاهتمام والصداقة واواصر علاقاته الوطيدة مع الرئيس الراحل مام جلال .

وقد خصصنا هذا العدد الخاص لتسليط الضوء على مواقف الرئيس المنتخب في الماضي والحاضر حول السياسات الخارجية الامريكية ورؤيته لكيفية ادارة دفة الامور والتعاطي مع الملفات المعقدة والشائكة والحساسة وابرزنا فيه بالاخص الملفين العراقي والكردستاني .

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk
ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347